GIEM 151+

بعد غُربة ١٢ عامًا

عودة المجلة من مهجرها إلى موطنها سورية

Volume No. 151, JANUARY 2025 - RAJAB 1446

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

العنوان

سوريا - حماة - شارع القوتلي - بناء معهد الخوارزمي

هاتف: 2518535 33 963+ / 2530772 33 963+

جوال: 5555 88 991 963+

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: سورية وقد أزهرت بعد التحرير ٧

بريشة محمد حسان السراج

عودة المجلة من مهجرها إلى موطنها سورية ٨

بعد غُربة ١٢ عامًا

د. سامر مظهر قنطقجي

الوقف الإلكتروني ودوره في تنمية الأمة الإسلامية ١١

د. نجلاء عبد المنعم

ثلاثة من أبرز حالات الغش الغذائي وكيف يسهم علماء المجال النووي في اكتشافها ٢١

مونيكا شيفوتوكا

جرائم اليهود وقبائحهم ٢٤

د. سامر مظهر قنطقجي

مؤشرات إيجابية في أفغانستان.. هل نجحت طالبان اقتصاديا؟ ٢٨

فضل الهادي وزين

نموذج مقترح لتقييم أداء المنظمات غير الربحية ٣٤

د. هلا محمد نذير المالح

دروس في القيادة ومستقبل الذكاء الاصطناعي ٣٨

مقابلة مع مايكل ديل: المؤسس والرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة لشركة ديل تكنولوجيز

طارق المصري

ثلاثة خطوات شجاعة لتعظيم الأثر المستدام في المنظمات غير الربحية ٥٠

منظمة KUDRA

التخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية ٥٤

معا لتكوين بطاقة الأداء المتوازن للثورة السورية

د. محمد أحمد

البعد الاستراتيجي في فكر الإمام البخاري والإمام الشافعي ٦١

سامر الشحنة البستاني

الجرائم الالكترونية والأعمال المصرفية ٦٨

د. عبد القادر ورسمه غالب

لماذا تفشل البنوك؟ القدرة على التنبؤ بفشل البنوك ٧٠

Sergio Correia

Stephan Luck

Emil Verner

لماذا تفشل البنوك؟ هروب المودعين من البنوك مقابل القدرة على سداد ديونهم ٧٨

Sergio Correia

Stephan Luck

Emil Verner

الحكم الشرعي للتعامل بالنقود الالكترونية في المصارف الإسلامية ٨٤

د. حمزة المصباح الطاهر البلولة

اشتقاق معدل حسم من العائد الداخلي للمشروع ١٠١

أوهاج بادانين عمر

هدية العدد: دور الزكاة في إعادة إعمار المساكن المتضررة في سورية ١٠٤

لمؤلفه: جهينة حبيب الحاج حمّود

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: سورية وقد أزهرت بعد التحرير

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

عودة المجلة من مهجرها إلى موطنها سورية

بعد غُربة ١٢ عامًا

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

أنهيت رسالة الدكتوراة من جامعة حلب العريقة عام ٢٠٠٣، وبدأتُ رحلة النشر االالكتروني على الموقع kantakji.com في العام نفسه، ثم النشر الورقي في دور النشر السورية بدمشق وحلب، وبدأت أيضا التطلع إلى إصدار مجلة ورقية، وهذا أمر غير ممكن في عهد الحكم البائد في سورية، لأنه محفوف بمخاطر أمنية شديدة فالنظام البائد يضع يده على وسائل الإعلام كلها، ورغم ذلك قررت خوض هذه التجربة، ومما يزيد خطورة هذه الرحلة كوني من حماة الشهيرة بمعارضتها لحكم آل الأسد والتي تعرضت للتدمير أكثر من مرة.

بدأت من مديرية الإعلام في حماة، حاولت تقديم طلب لترخيص مجلة للاقتصاد الإسلامي، فقيل لي: هذه تحتاج موافقات أمنية من دمشق، فسافرت لدمشق ودخلت شعبة الأمن السياسي في المزة، وهذا دخول خطر بحد ذاته، سألني الحرس: إلى أين؟ فقلت إلى السيد رئيس الشعبة، فقال: ومن أنت؟ فقلت له: مواطن عادي.

دخلت رئيس مكتب رئيس الشعبة وجلست مع الجالسين، وعادة من يُقدِم على هكذا زيارة يحتاج توصية ودعمًا، لكنني قررت المواجهة بمفردي معتمداً على الله، ولا أُنكر خشيتي من هذه الخطوة، سأل مدير المكتب الجالسين كل واحد عن قضيته همسًا، حتى وصل دوري، فقال: وهو ممسك بورقة صغيرة بيده يكتب عليها خلاصة الطلب ليدخلها إلى رئيسه: ماذا تريد؟ فقلت وبصوت واضح: أريد الموافقة على ترخيص لمجلة للاقتصاد الإسلامي، فبُهت، ولازلت أذكر كيف نظر بوجهي وقد تسمّر، فأعاد قائلاً:

ماذا؟ فأعدت له الكلام بهدوء تام، ولا أنكر كم زاد شعوري بالخطر، فما كان منه إلا أن أخذ الورقة الصغيرة ودخل إلى رئيس الشعبة، وكنت أتفحص بهدوء مكان الكاميرا لعلمي بشدة الرقابة، ثم خرج ليسألني أسئلة وأجيب، ثم يعود ويعاود دون أن يسمح لي بالدخول كما فعل مع غيري. ثم تمت إحالتي مع طلبي إلى رئيس قسم الأحزاب وكان برتبة عقيد استدعاه رئيس الشعبة ليكلمه، فأخذني لمكتبه، وبدأ معي حواراً أشبه بالتحقيق، وكنت قد أحضرت معي عدة كتب ورقية من مؤلفات قد نشرتها سابقًا، وقلت له: هذه نشرتها وفيها موافقات أمنية، تفضل بالاطلاع عليها كنموذج لما سأكتبه في المجلة.

سبحان الله، فتح أحدها، وإذا به ينظر إليّ مدهوشًا قائلاً: **ابن تيمية!** وهذا الاسم بحد ذاته جريمة نكراء في عهد الأسد. هناك أيقنت أني قد جئت بنفسي إلى حتفي، فاستعنت بالله قائلا: يا سيادة العقيد هل كل ما تقوله حضرتك دوما مصيب؟ فقال: لا. فقلت: وهذا الشخص – أي ابن تيمية – له أقوال جيدة وله غير ذلك، وأنا اخترت المناسب منها.

طبعًا أنا لم أر أي كتاب قد فتح، ولا من أي صفحة قرأ، فصرت أعصر دماغي لأستذكر طالبًا العون من الله، فتوقعت أنه كتاب فقه الأسواق، وقدّرت الصفحة التي اطلع عليها من خلال ما رأيت بين يديه، وقلت: هل تسمح بأن تفتح الصفحة وتنظر في الحاشية السفلية، ففعل، ثم تبسم، وشعرت بسكون في عينيه، وقال: وصلت الرسالة، فقلت له: هل ترى الاعتدال والموضوعية، أنا أستشهد بقول للدكتور عامر لطفي وهو حينئذ وزير الاقتصاد في سورية وهو مسيحي مع أن الكتاب إسلامي التوجه. عندها شعرت أني قد نجوت من هذا المطب لانبساط بعض أساريره، فقلت: هل ستوافقون؟ ألا ترى أنه من الأفضل أن أبقى في سورية وتطلعون على ما سأكتب؟ فطلب التأجيل. وعدت إليه كما وعدني، فطلب تغيير الاسم: فقلت أسميها مجلة الاقتصاد العربي والإسلامي، فامتعض قائلا: لا، ثم عدت إليه بعد فترة من الزمن، وسألته عن الموافقة، فقال: لا. فقلت: هل طلبي مرفوض، فقال: لا، فعلمت أن الأمر صار معلقًا، وانتهى موضوعي هنا.

في بداية عام ٢٠١٢ كنت مشاركًا بمؤتمر في الخرطوم وكان السيد محمد بن يوسف حاضراً للمؤتمر وكان رئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالإنابة، فعرضت الموضوع عليه، فوافق مباشرة لأنهم كانوا يسعون لمثل ذلك، فأطلقنا المجلة بعد عدة مراسلات بشكل إلكتروني برعاية المجلس ومركز

أبحاث فقه المعاملات الإسلامي، الذي أسسته في عام ٢٠٠٣، وظهر العدد الأول في ١-٦-٢٠١٢ بشكل ورقي وإلكتروني وهو الوحيد الذي تمت طباعته ورقيًا، لعدم تمكني ماليًا من المتابعة به ورقيًا.

انتهت الاتفاقية المشتركة مع المجلس العام بعد خمس سنوات حسب الاتفاقية المبرمة، واستمريت بإصدارها إلكترونيًا. إلا أني لم أستطع كتابة (سورية) كموطن للمجلة، لخوفي من الملاحقات الأمنية في سورية، فجعلتها دون توضيح، وكلما سألني الباحثون الذي يريدون النشر: من أين تصدر المجلة؟ كنت أتحرج ولا أجيب سوى أنها إلكترونية. وهذا ما حرمنا من إيجاد معلنين أو رعاة للمجلة فاضطررنا أن نكمل المسيرة على حسابي الخاص، وهو زاد ضعيف لكن الله سلّم.

خلال الفترة الماضية حاولت أن أحصل على ترقيم دولي، ففشلت، لأن العقوبات الدولية تطال كل سوري، وكل منتج سوري، حتى صادرت الولايات المتحدة اسم نطاق الخاص بالمجلة www.giem.info لاكتشافهم كلمة في بيانات سجل النطاق تشير لسورية طبقًا للعقوبات التي فرضتها على سورية، وخسرت النطاق الذي عمره ١٠ سنوات، وحاولنا استعادته حسب الطرق المعتادة بإثبات ملكية وإقامة خارج سورية إلا أن الأمر لم يُفلح.

واليوم ومع هذا العدد نكتب ونعلن وبكل راحة بأن مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية هي **سورية المنشأ وسورية الإصدار**، وهي مجلة علمية صدرت مجانًا لوجه الله تعالى منذ نشأتها وستبقى كذلك، بعد تحرير سورية بلاد الشام من الطاغية وحكم آله، الذين أتعبوا البلاد والعباد، وحاولوا تأطير عبادة الله وقولبته كما يشاؤون، ومن ذلك إبعاد مجلتنا عن سورية.

لكن مشيئة الله أن نعود كما عاد المهجرون غانمين فاتحين، وها هي المجلة تعود إلى سورية بعد ١٥١ شهراً وهو رقم عددها الحالي، رافعة رايتها خفاقة لنتابع نشر الفكر الاقتصادي الإسلامي دون خوف أو وجل، والحمد لله رب العالمين.

ولطالما ختمنا كلمة رئيس التحرير بالقول: **حماة (حماها الله)**، وفعلاً حماها الله، ونسأله تعالى التأييد والتمكين والرحمة للشهداء.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢١ جمادى الآخر ١٤٤٦ هجرية الموافق ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٤ ميلادية

الوقف الإلكتروني ودوره في تنمية الأمة الإسلامية

د. نجلاء عبد المنعم
دكتوراه في الاقتصاد

الوقف هو من أهم الوسائل التي تعزز من العمل الخيري والإنساني، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظًا في هذا المجال، حيث بدأ يتجه العديد من القائمين على الأوقاف نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة لإنشاء ما يعرف بالوقف الإلكتروني. يهدف هذا البحث إلى استكشاف مفهوم الوقف الإلكتروني، مزاياه، وتحدياته.

أولاً: مفهوم الوقف الإلكتروني

الوقف الإلكتروني هو نظام يتيح للأفراد أو المؤسسات تخصيص أموال أو أصول لتكون مخصصة للخير، عبر منصات رقمية. يتم هذا النوع من الأوقاف من خلال مواقع أو تطبيقات إلكترونية، حيث يمكن للمستفيدين التبرع أو استثمار الأموال بشكل سهل وسريع.

يُعتبر الوقف الخيري الإلكتروني أحد أبرز مظاهر التطور في العصر الرقمي، حيث يتيح للمستفيدين التفاعل مع المشاريع الخيرية بشكل مستدام. هذا النوع من الوقف، القائم على استخدام التكنولوجيا الحديثة، يوفر وسيلة فعالة لنشر الخير في جميع المجالات الدينية والاجتماعية، مع التركيز على تقديم بيانات ومعلومات مفيدة للمجتمع.

يستفيد المستفيدون من إعدادات تعمل بطريقة إلكترونية، مما يسهل الوصول إلى الحسابات والمعلومات عبر منصات متنوعة مثل التطبيقات والمواقع الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يمثل الوقف الخيري الإلكتروني فرصة لتطوير برامج مبتكرة تساعد في تسهيل عملية التبرع وتقديم الخدمات.

ثانيًا: أنواع الوقف الإلكتروني

الوقف الإلكتروني هو شكل جديد من أشكال الوقف، ويتيح استخدام التكنولوجيا لتحقيق أهداف الوقف التقليدي بطرق مبتكرة وفعالة. هناك عدة أنواع من الوقف الإلكتروني، منها:

١- الوقف المالي الرقمي

- **التبرعات المالية عبر الإنترنت**: تتيح هذه الطريقة للمستخدمين التبرع بمبالغ مالية عبر المنصات الإلكترونية أو التطبيقات، حيث يتم تخصيص الأموال للوقف بناءً على نية المتبرع (مثل دعم التعليم، الصحة، أو المحتاجين) .
- **الاستثمارات الوقفية الرقمية**: يتيح للمستخدمين استثمار أموالهم في مشاريع وقفية تُدار إلكترونيًا، بحيث تُوجه الأرباح لدعم أغراض الوقف .

٢- الوقف العقاري الرقمي:

- يمكن للأفراد أو المؤسسات تسجيل أصول عقارية كوقف إلكتروني من خلال منصات رقمية، حيث يتم جمع المعلومات وتوثيق الأصول رقميًا، وتخصيصها لأغراض وقفية معينة، مثل بناء مدارس أو مراكز طبية .

٣- الوقف التعليمي الرقمي

- **المنح الدراسية الرقمية**: يمكن للمؤسسات أو الأفراد تخصيص منح دراسية كوقف إلكتروني يُديرها النظام الرقمي لتغطية رسوم الطلاب المحتاجين أو لتمويل التعليم العالي في مجالات معينة .
- **الوقف عبر الكتب الإلكترونية والمحتوى التعليمي**: توفير مكتبات إلكترونية أو اشتراكات في دوريات علمية للطلاب والباحثين، بحيث تكون متاحة عبر الإنترنت .

٤- الوقف الصحي الرقمي

- **التبرع عبر التطبيقات الصحية**: يمكن للأفراد التبرع لبرامج وقفية صحية، مثل دعم علاج المرضى المحتاجين أو شراء الأجهزة الطبية للمستشفيات عبر المنصات الإلكترونية .
- **التطبيب عن بُعد**: وقف الخدمات الطبية عبر الإنترنت لتقديم الاستشارات الصحية والعلاج المجاني للمرضى المحتاجين في المناطق النائية .

٥- الوقف التقني والبرمجي

- **البرمجيات الوقفية**: تخصيص برمجيات أو تطبيقات تُستخدم لدعم التعليم أو الصحة كوقف رقمي، حيث تكون البرمجيات مفتوحة المصدر أو مجانية لفئات معينة من المستخدمين.
- **الأدوات التقنية**: توفير أدوات تقنية مثل أجهزة الحاسوب أو الإنترنت كوقف إلكتروني ليتم توزيعها على المدارس أو المناطق التي تفتقر للتكنولوجيا.

٦- الوقف البيئي الرقمي

- **دعم المشاريع البيئية**: تخصيص وقفيات رقمية لدعم مشاريع حماية البيئة، مثل تشجير المناطق أو تنظيف المسطحات المائية عبر التبرعات الإلكترونية.
- **تمويل الدراسات البيئية**: تخصيص وقف رقمي لدعم الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي.

٧- الوقف الثقافي والفني الرقمي

- **الوقف على المتاحف والمعارض الافتراضية**: دعم إنشاء متاحف أو معارض فنية إلكترونية تحتوي على قطع تراثية وتاريخية لزيادة وعي المجتمع بالثقافة والفن.
- **المكتبات الرقمية**: إنشاء مكتبات إلكترونية تحتوي على كتب ومراجع نادرة كمصدر مجاني للجمهور

ثالثًا: شروط الوقف الإلكتروني

١. **استمرارية الوقف**: يجب أن يكون الوقف مهيأً للاستمرارية والبقاء، مع توافر الأسباب اللازمة لدعمه واستمراره. يجب ألا يكون الوقف مرتبطًا بمدة زمنية محددة، بل ينبغي أن يظل فعالاً على الدوام.

٢. **مشروعية الموقوف**: يجب أن يكون الموقوف مشروعًا وموافقًا للمعايير الشرعية. فلا يجوز أن يكون الوقف على أمور غير شرعية أو محرمة، بل يجب أن يوجه إلى مجالات مفيدة مثل المساجد، ومشاريع التعليم، أو أي منفعة تعود بالنفع على المجتمع.

٣. **عدم صرف الوقف في غير جهته**: يجب أن يخصص الوقف للأغراض المشروعة التي أُوقف من أجلها، مثل السقايات وكتب العلم. فلا يجوز استخدام الأموال الموقوفة في نشر البدع أو المعاصي أو أي نشاط غير شرعي.

٤. **ثبات الملكية**: يجب أن يكون الوقف ملكًا ثابتًا ولا يمكن بيعه أو نقله إلى ملكية أخرى. يجب أن تكون شروط الوقف واضحة وأن لا تتضمن تحديد مدة زمنية معينة، بل تظل الأموال موقوفة للاستفادة منها دائمًا.

٥. **تحقيق الأهداف**: يجب أن يكون الوقف مصممًا لتحقيق أهدافه المرجوة دون قيود زمنية محددة. فلا يصح أن يقال: "هذا الوقف لمدة معينة" أو "لمدة كذا"، إذ يجب أن يكون الهدف من الوقف مستمرًا وثابتًا.

رابعًا: خصائص الوقف الإلكتروني

١. **سهولة الوصول**: يوفر الوقف الإلكتروني سهولة الوصول إلى خدمات الوقف عبر الإنترنت، مما يشجع المزيد من الأفراد على المشاركة.

٢. **الشفافية**: توفر المنصات الإلكترونية إمكانية تتبع الأموال والتبرعات، مما يزيد من الشفافية والثقة بين المانحين والمستفيدين.

٣. **توسيع قاعدة المانحين**: يمكن للأشخاص من جميع أنحاء العالم المساهمة، مما يزيد من الإمكانيات المالية للأوقاف.

٤. **تيسير الإجراءات**: تقلل المنصات الإلكترونية من الحاجة للإجراءات الورقية، مما يسهل عملية التبرع والوقف.

خامسًا: تحديات الوقف الإلكتروني

١. **الأمن السيبراني**: تعد حماية البيانات والمعلومات الشخصية للمانحين من التحديات الرئيسية التي تواجه الوقف الإلكتروني.

٢. **فقدان التواصل الشخصي**: يمكن أن يؤدي التحول إلى النظام الرقمي إلى تقليل الارتباط الشخصي بين المتبرعين والمشاريع الخيرية.

٣. **التشريعات**: قد تواجه الأوقاف الإلكترونية تحديات قانونية في بعض الدول، مما قد يؤثر على قدرتها على العمل بكفاءة.

٤. **نقص الوعي**: قد يكون هناك نقص في الوعي بأهمية الوقف الإلكتروني وكيفية استخدامه، مما يحد من انتشاره.

سادسًا :أهمية الوقف الإلكتروني

تُعتبر الأوقاف من أبرز مميزات الحضارة الإسلامية عبر العصور، حيث تمثل أحد المصادر المالية الرئيسية التي تلبي احتياجات الدولة والمجتمع بشكل متكامل. تُسهم الأوقاف بفاعلية في تعزيز التنمية في مجالات عدة تشمل الإنسانية، الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية والخدمية.

مع التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتنوع وسائلها وسهولة استخدامها، أصبح من الضروري تعزيز التعليم الشرعي وتقديم خدماته من خلال تقنيات حديثة. وهنا يأتي دور الوقف الإلكتروني الذي يساهم في إحياء سنة الوقف وتجديدها، مما يُفعّل دوره في حياة المجتمع المعاصر.

سابعًا : دور الوقف الإلكتروني في تعزيز تنمية الأمة الإسلامية

يلعب الوقف الإلكتروني دوراً حيوياً في تعزيز تنمية الأمة من خلال توظيف التكنولوجيا لتحقيق أهداف وقفية بطرق حديثة وأكثر فعالية. إليك أبرز الجوانب التي يساهم فيها الوقف الإلكتروني في تعزيز التنمية:

١- تعزيز التنمية الاقتصادية

- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة**: الوقف الإلكتروني يوفر تمويلاً مستداماً للمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، مما يخلق فرص عمل ويقلل من البطالة، خاصة في المجتمعات النامية.
- **تنمية البنية التحتية**: يتيح الوقف الإلكتروني جمع الأموال لبناء وتطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة.

٢- دعم التنمية الاجتماعية

- **تمويل التعليم**: الوقف الإلكتروني يسهم في تمويل المنح الدراسية، وإنشاء مكتبات رقمية، ودعم المؤسسات التعليمية، مما يساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية أوسع لجميع فئات المجتمع.
- **تحسين الخدمات الصحية**: من خلال التبرعات الوقفية الإلكترونية، يمكن دعم المستشفيات والمرافق الصحية وشراء الأجهزة الطبية وتقديم العلاج للمحتاجين، مما يعزز من الرعاية الصحية في المجتمعات المحتاجة.

٣- التنمية الثقافية والمعرفية

- **حفظ التراث ونشر الثقافة**: يتيح الوقف الإلكتروني تمويل مشاريع لحفظ التراث الثقافي والتاريخي وإنشاء متاحف افتراضية، مما يسهم في نشر الوعي الثقافي وتعريف الأجيال القادمة بتراثهم.
- **دعم البحث العلمي**: الوقف الإلكتروني يمكن أن يوجه لتمويل الأبحاث العلمية والمكتبات الرقمية، مما يعزز من البحث والتطوير ويوفر للمجتمع معرفة جديدة تُسهم في حل التحديات المختلفة.

٤- التنمية البيئية

- **حماية البيئة**: الوقف الإلكتروني يمكن أن يدعم المشاريع البيئية مثل التشجير وتنظيف المحميات الطبيعية أو الأنهار، مما يساعد في حماية البيئة وتحسين جودة الحياة.
- **الاستثمار في الطاقة المتجددة**: يمكن استخدام الوقف الإلكتروني لدعم المشاريع البيئية المبتكرة، مثل إنشاء محطات للطاقة المتجددة، مما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويحافظ على البيئة.

٥- التوسع في العمل الخيري والإنساني

- **الاستجابة السريعة للأزمات**: الوقف الإلكتروني يتيح الوصول إلى الموارد بسرعة لدعم المتضررين في الأزمات والكوارث الطبيعية، مما يسهم في تقديم المساعدات الإنسانية بفعالية وكفاءة.

- **التوزيع العادل للمساعدات**: بفضل أنظمة الوقف الإلكتروني، يمكن تتبع التبرعات وتوجيهها بشكل منظم وعادل للفئات الأكثر احتياجًا، مما يعزز الشفافية ويزيد من الثقة في مشاريع الوقف.

٦- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا

- **دعم الابتكارات**: الوقف الإلكتروني يشجع على الاستثمار في الأفكار والمشاريع الابتكارية، مثل إنشاء تطبيقات ومنصات تعليمية وتثقيفية إلكترونية.
- **تعزيز الشمول المالي**: من خلال منصات الوقف الإلكتروني، يتم تمكين أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والتبرعات بسهولة، حتى في المناطق التي تفتقر للبنوك التقليدية، مما يعزز الشمول المالي والتنمية.

ثامنًا: أمثلة وتطبيقات عملية للوقف الإلكتروني في الدول الإسلامية

الوقف الإلكتروني بدأ يأخذ دورًا متزايد الأهمية في الدول الإسلامية، حيث أدركت العديد من الدول أهمية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الوقف وتوسيع نطاق تأثيره في تحقيق التنمية. يسهم الوقف الإلكتروني في تسهيل الوصول إلى التبرعات وتوجيهها نحو مشاريع تنموية وخدمية مختلفة، ويوفر شفافية وفعالية أكبر في إدارة الأوقاف. وفيما يلي بعض التطبيقات والممارسات التي تم تبنيها في الدول الإسلامية لتعزيز الوقف الإلكتروني:

١- المملكة العربية السعودية

- **منصة إحسان**: تعتبر منصة وطنية غير ربحية تُدار بواسطة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتتيح للمستخدمين التبرع بسهولة لمختلف المشاريع الوقفية والخيرية من خلال الإنترنت. المنصة تجمع التبرعات لأغراض وقفية متعددة تشمل الرعاية الصحية، التعليم، الإسكان، ومساعدة الأسر المحتاجة.
- **الصناديق الوقفية في الجامعات**: طورت بعض الجامعات السعودية، مثل جامعة الملك سعود، صناديق وقفية إلكترونية لدعم البحث العلمي، وتطوير المرافق التعليمية، وتمويل المنح الدراسية للطلاب المحتاجين.

٢- الإمارات العربية المتحدة

- **صندوق محمد بن راشد للوقف**: يعتمد هذا الصندوق على التبرعات الإلكترونية ويتيح للأفراد والشركات دعم مبادرات اجتماعية وتعليمية وصحية. يركز الصندوق على دعم الابتكار وتطوير المجتمع من خلال الأوقاف.
- **الوقف الصحي الإلكتروني**: يتبنى مركز دبي الصحي وقفية لدعم علاج المرضى عبر الإنترنت وتوفير الأجهزة الطبية اللازمة للمستشفيات من خلال تبرعات المواطنين والمقيمين.

٣- ماليزيا

- **منصة Waqf An-Nur Corporation**: تديرها الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات الخاصة، وتتيح هذه المنصة للأفراد والشركات تقديم التبرعات عبر الإنترنت لدعم مشاريع صحية وتعليمية واقتصادية، مع تحديث المتبرعين حول أثر تبرعاتهم.
- **الوقف الأكاديمي**: الجامعات الماليزية، مثل جامعة مالايا، أسست صناديق وقفية رقمية لدعم الطلاب والمرافق الأكاديمية، وقد حققت هذه المبادرات نجاحًا كبيرًا في توفير التعليم للطلاب المحتاجين.

٤- تركيا

- **منصة وقف الأمة التركية**: هي منصة إلكترونية تُتيح للجمهور التبرع لأهداف وقفية تشمل التعليم، والصحة، ومساعدة اللاجئين، مع تقديم شفافية في العمليات وإمكانية متابعة أثر الوقف.
- **برنامج الوقف العقاري الرقمي**: يستخدم هذا البرنامج لإدارة الأصول الوقفية، حيث يتم توثيق الأصول ومتابعتها إلكترونيًا، مما يضمن استخدامها بشكل فعال ويحقق الاستدامة للوقف.

٥- الأردن

- **منصة عطاء**: تعتبر منصة وطنية للتبرعات الخيرية التي تدعم المشاريع الوقفية، مثل تمويل مشاريع الإسكان للأسر المحتاجة ودعم المبادرات التعليمية. تقوم المنصة بتوثيق وتوزيع التبرعات بشكل منظم وشفاف.

- **مشروع الوقف التعليمي**: تقوم وزارة الأوقاف الأردنية بالتعاون مع المدارس والجامعات بتوفير منح دراسية من خلال الوقف الإلكتروني، حيث يمكن للطلاب المحتاجين الحصول على دعم لتغطية تكاليف دراستهم.

٦- الكويت

- **الأمانة العامة للأوقاف**: توفر الكويت منصة إلكترونية شاملة لمشاريع الوقف تشمل التعليم والصحة والإغاثة الإنسانية، وتدير هذه الأوقاف بواسطة هيئة رسمية تضمن الشفافية وحسن الإدارة.
- **مشروع الصدقة الإلكترونية**: مبادرة تهدف إلى تحفيز المواطنين على التبرع بشكل إلكتروني، خاصة في شهر رمضان، بحيث يتم توجيه الصدقات والأوقاف لمساعدة الأسر الفقيرة داخل الكويت وخارجها.

٧- قطر

- **مؤسسة قطر الخيرية**: تدير قطر الخيرية العديد من مشاريع الوقف الإلكتروني التي تشمل مجالات متعددة مثل التعليم والصحة والإغاثة، وتتيح للمستخدمين التبرع عبر الإنترنت للمشاريع الوقفية والمساهمة في تنمية المجتمع.
- **مبادرات الوقف البيئي**: يتم توجيه جزء من الوقف الإلكتروني لدعم مشاريع بيئية تشمل زراعة الأشجار وتنظيف الشواطئ، مما يعزز الاستدامة البيئية ويدعم التنمية المستدامة.

جدول يوضح نسبة استخدام الوقف الإلكتروني في بعض الدول الإسلامية. يُظهر الجدول تقديرات تقريبية لنسب التبني والاهتمام بالوقف الإلكتروني في هذه الدول، بناءً على البيانات المتاحة:

الدولة	نسبة استخدام الوقف الإلكتروني %	ملاحظات
السعودية	40%	وجود منصات مثل "وقف أونلاين" لتعزيز الوقف الإلكتروني.
الإمارات	50%	زيادة في المبادرات الحكومية والخاصة في مجال الوقف
تركيا	35%	تقدم ملحوظ في مشاريع الوقف الإلكتروني.
مصر	30%	منصات مثل "بنك الطعام" تستخدم الوقف الإلكتروني

الأردن	25%	اهتمام متزايد بتطبيقات الوقف الإلكتروني.
ماليزيا	45%	دعم حكومي قوي لمشاريع الوقف.
إندونيسيا	30%	منصات رقمية مبتكرة للوقف في تزايد.
باكستان	20%	استخدام متزايد، رغم وجود تحديات تقنية.
تونس	15%	جهود متواضعة في مجال الوقف الإلكتروني.
المغرب	20%	بعض المنصات الإلكترونية الناشئة

ملاحظات:

- النسب المذكورة تقديرية وتعتمد على دراسات واستطلاعات أراء مختلفة، وقد تختلف من مصدر لآخر.
- يتأثر استخدام الوقف الإلكتروني بعدة عوامل مثل مستوى الوعي، البنية التحتية الرقمية، والدعم الحكومي.
- يشير الاتجاه العام إلى نمو مستمر في استخدام الوقف الإلكتروني في معظم الدول الإسلامية، خاصة مع تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا ووسائل الدفع الرقمية.

المراجع

١. أمين عويسي، محمد عادل كسري، التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف جامع الوقف" كنموذج، مجلة "الإقليم والعلوم" – مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة موش ألب أرسلان، ٢٠٢٤، ٧ (١)، ص ٦٥–٨٦.

٢. أ. د. محمد مزياني، رقية سيار،الوقف الإلكتروني: تكييفه وطرق المساهمة فيه وأهم صوره المعاصرة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، ٢٠٢١. المجلد ٣٥، عدد ١.

٣. أ.د. عبد القادر مهاوات، حمد العربي ببوش، "الوقف الإلكتروني ودوره في جودة التعليم الشرعي، مداخلة مقدمة ضمن المحور السابع: "الوقف والزكاة وأثرهما في دعم التعليم الشرعي وتطويره" من المؤتمر الدولي السابع" .التعليم الشرعي وسبل تطويره"، المقدم من طرف كلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية، يوم: ١١ جويلية ٢٠١٧.

٤. حسين عبد المطلب سراج، الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، مجلة دراسات إسلامية، ٢٠٠٩، العدد ٦.

٥. د/ عبد المنعم نعيمي، الوقف الرقمي كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوقاف، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ـ المجلد ٥٧، العدد ٢٠٢٠،٥.

٦. بوابة الأوقاف الإلكترونية https://ar.awkafonline.com/.

ثلاثة من أبرز حالات الغش الغذائي وكيف يسهم علماء المجال النووي في اكتشافها

مونيكا شيفوتوكا[1]

هل تعلمون أن الأطعمة الموجودة في مطبخكم قد تكون في واقع الأمر غير ما يدل عليه مظهرها، وقد لا تكون مطابقة للمعلومات الموجودة في الملصق الموضوع على العبوة؟

فقد تسلل المحتالون خلسةً إلى أسواق الأغذية العالمية الرائجة واستحدثوا أساليب لخداع مستهلكي الأغذية من أجل تحقيق الربح. وتشمل هذه الأساليب إنتاج مواد غذائية مزيفة تقلد وصفات أو علامات تجارية معينة؛ وإضافة مواد غير معلنة إلى الأغذية؛ وتخفيف المكونات العالية القيمة أو تبديلها بمكونات أقل قيمة؛ وإخفاء المكونات الرديئة الجودة؛ ووضع ملصقات تحتوي على معلومات مضللة. ولا يقتصر تأثير الغش الغذائي على سلب أموال المستهلكين والإضرار بالتجارة الدولية فحسب، بل يمكن أن يمتد أيضاً إلى تعريض الصحة العمومية وسلامة الجمهور للخطر.

يمكن تعريف الغش الغذائي بأنه أي عمل يهدف إلى خداع العملاء بشأن هوية المواد الغذائية وجودتها وتركيبها لتحقيق مكاسب مالية. ومن الصعب حساب التكلفة الدقيقة لهذا النوع من الغش على قطاع الأغذية العالمي نظراً لطبيعته السرية، ولكن التقديرات تشير إلى أنه يكلف المنتجين ٤٠ مليار دولار سنوياً.

وتعمل الوكالة، من خلال برامجها البحثية وبرامج التعاون التقني والجهود التي تبذلها مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، على تقديم الدعم للبلدان في استخدام التقنيات النووية والتقنيات ذات الصلة للتصدي للغش الغذائي عن طريق تعقب منشأ الأغذية والتحقق من أصالتها واختبار احتوائها على مواد مغشوشة. ويمكن أن تساعد أساليب التحقق من أصالة الأغذية واقتفاء أثرها، مثل تحليل النظائر المستقرة، في اكتشاف الغش الغذائي ومنعه وحماية الصحة العمومية.

كيف يمكن لعلماء المجال النووي أن يسهموا في كشف الغش الغذائي؟

لكل عنصر هوية كيميائية تحددها تركيبته الذرية، أي ما تحتوي عليه ذراته من النيوترونات والبروتونات والإلكترونات. وتُعرف الذرات التي تحتوي على العدد نفسه من البروتونات مع اختلاف عدد النيوترونات

[1] مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٢٠٢٤/٠٩، Vol. 65-2، رابط

باسم النظائر. والنظائر المستقرة هي أشكال غير مشعة من الذرات تتيح خصائصها الفريدة إمكانية استخدامها في طائفة واسعة من التطبيقات، بما يشمل التحليل الجنائي للأغذية وكشف الغش الغذائي.

وبالمقارنة بين الأغذية من حيث نسب النظائر المستقرة، يمكن للعلماء التمييز بين الأغذية الأصلية والمغشوشة، وكشف الملصقات المحتوية على معلومات مضللة بشأن المنشأ الجغرافي للأغذية والادعاءات الكاذبة بشأن عملية إنتاجها. وتقاس النظائر المستقرة باستخدام تقنية قياس الطيف الكتلي لنسبة النظائر، التي تمكن من اكتشاف فروقات بالغة الضآلة في نسب الأشكال الثقيلة والخفيفة من النظائر. وتعتبر هذه النسب بمثابة "بصمات" أو "توقيعات" تتركها الطبيعة في الأغذية. ويمكن استخدام هذا الدليل الخفي للتأكد من أن الأغذية المشتراة تحتوي بالفعل على المكونات الواردة على الملصق أو أنها قد تعرضت للتزييف.

وقالت السيدة سيلفاراني إلهي، نائبة كبير الكيميائيين الحكوميين في حكومة المملكة المتحدة والمديرة التنفيذية للشبكة المعنية بأصالة الأغذية، مؤكدة أهمية الجهود التعاونية التي تبذلها الشبكة لمنع الغش الغذائي: "من خلال الاستفادة مما تتيحه هذه الشبكة العالمية من المعلومات المجانية والتدريب والأدوات، يمكن للبلدان أن تعزز قدرتها على اكتشاف الغش الغذائي والتقليل من تعرضها له". وتعمل شبكة أصالة الأغذية على تيسير التعاون بين العلماء وقطاع صناعة الأغذية والهيئات الحكومية والأوساط الأكاديمية.

من بين أكثر المواد الغذائية تضرراً من الغش الغذائي زيت الزيتون (الذي يقدره المستهلكون لآثاره المفيدة على القلب)؛ والمأكولات البحرية (المرغوب فيها لما تحتوي عليه من أحماض أوميغا ٣ الدهنية الأساسية)؛ والعسل (الذي تكمن قيمته في حلاوته الطبيعية وخصائصه المفيدة للصحة).

ويمكن غش زيت الزيتون ببدائل أرخص مثل زيت عباد الشمس أو زيت بذور اللفت أو حتى زيت البندق، مما يشكل مخاطر صحية على الأفراد الذين يعانون من الحساسية تجاه هذه الزيوت البديلة. ولهذه الممارسة تداعيات على سلامة الأغذية، إذ إن الزيت المغشوش قد يحتوي على مركبات أخرى يمكن أن تكون سامة أو ضارة.

وبفضل تحليل النظائر المستقرة، يمكن للعلماء أن يتتبعوا بفعالية المنشأ الجغرافي لأي منتج غذائي، وأن يميزوا بين الأغذية العضوية والأغذية المنتجة بالطرق التقليدية، وأن يكشفوا عن الغش عن طريق اكتشاف حالات التضارب في البصمات النظيرية المتوقعة.

وتمثل نُهج الفحص السريع طريقة أخرى للكشف عن الغش والتحقق من أصالة المواد الغذائية ومصدرها. فعن طريق قياس الطيف بالأشعة المقاربة للأشعة دون الحمراء، تمكن العلماء في المركز المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة (المركز المشترك بين الفاو والوكالة) من التمييز بين زيت الزيتون البكر المستخرج من سلوفينيا والمستخرج من بلدان أخرى بمستوى حساسية بلغ ٩٤٪ ومستوى تحديد بلغ ٨٦٪.

وقالت السيدة كريستينا فلاشو، رئيسة مختبر سلامة الأغذية ومراقبتها في المركز المشترك بين الفاو والوكالة: "يمكن استخدام قياس الطيف بالأشعة دون الحمراء وتقنيات أخرى مثل الاستشراب الغازي وقياس طيف حركة الأيونات من أجل تحليل العينات في المختبر أو في الميدان مباشرة. وتوفر هذه التقنية معدلاً مرتفعاً لكمية العينات التي يمكن تحليلها وتتسم بانخفاض تكاليفها التشغيلية لأنها إما تتطلب جهداً ضئيلاً لتحضير العينات أو لا تتطلب أي جهد على الإطلاق، كما أنها لا تتطلب أي مواد كيميائية أو مرافق مختبرية متخصصة".

جرائم اليهود وقبائحهم

د. سامر مظهر قنطقجي

الجريمة هي كل فعل مستهجن من قبل كل عاقل سويّ، كجريمة السرقة والقتل والاحتيال وغيرها من الأفعال المشينة وغير المستحسنة. أما أسباب الجرائم فكثيرة، يجمعها الضرر والإضرار، ومن الأسباب ما هو عام؛ كالأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومنها ما هو خاص، كضعف الوازع الديني أو الأخلاقي أو القانوني، وضعف الروابط الأسرية، ومنها ما يخص مرتكب الجريمة نفسه، كالكره والحقد والحسد والغيرة، وحب السيطرة، والفضول، والمغامرة.

لقد اشتهر اليهود عبر التاريخ الإنساني بكثرة جرائمهم، وكثرة تكرارها، فصاروا مثالاً للقُبح والنفاق والشقاق والعناد، بسبب سلوكياتهم المنحرفة والمستهجنة، وقد جعلوا تلك السلوكيات عقيدة يؤمنون بها، ويورّثونها لمن بعدهم جيلاً بعد جيل، ليسيروا خلف بعضهم كالقطيع الأرعن، يزوّر كُبراؤهم وأعيانهم لأتباعهم الأدلة ويزيفونها، ليقلدوهم ويسيروا على نهجهم.

وقد ذكر القرآن الكريم اليهود مراراً، موضّحاً جدالاتهم وإشكالياتهم، خاصة مع الرسل والأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه. وقد أجملت الآيات في سورة النساء ١٥٣–١٦١ جرائم اليهود وآثامهم، فذكرت أحد عشر ذنباً، بعد أن مهدت الآيات اشتراك الكافرين، بالتفريق بين الله ورُسله، مُدّعين الإيمان ببعض الرسل والكفر بالبعض الآخر، ليجعلوا من هذا التفريق سبيلا لتبرير كُفرهم.

لكن الله شهد عليهم بأنهم الكافرون حقاً، فجعل كفرهم حقيقة مطلقة أكدها بقوله: (**حَقًّا**)، ووعدهم بعذاب مُهين، وجعل تعالى التمييز بين المؤمنين والكافرين، بأن المؤمنين لا يفرقون في إيمانهم بين الله ورُسله، ووعدهم بالأجر وهو الغفور الرحيم، كما وعد الكافرين بعذاب أليم في الآخرة.

وبعد تلك المقدمة التوضيحية التي ميّزت فريق المؤمنين عن فريق الكافرين، شرعت الآيات التاليات بذكر جرائم أهل الكتاب عامة بسؤالهم نبي الله أن يُنزِّل عليهم كتاباً من السماء، وكذلك فعل اليهود، بل فعلوا أكثر من ذلك، فكانت جرائمهم، كالآتي:

١. طلبوا رؤية الله جهرة، فعوقبوا بالصاعقة.

٢. اتخذوا العجل رباً، ثم عفي عنهم.

٣. قيل لهم لا تعدوا في السبت، فعدوا.

٤. نقضوا الميثاق الغليظ الذي أبرموه مع الله تعالى.

٥. قتلوا الأنبياء.

٦. ادعوا أن قلوبهم غُلف، فطبع الله عليها بكفرهم. فصار المؤمنون منهم أقلة.

٧. اتهموا مريم عليها السلام بهتانا، وادّعوا قتل المسيح عليه السلام، وما قتلوه.

٨. ظلموا أنفسهم، فحرّم الله عليهم طيبات كانت حلالاً لهم.

٩. صدّوا عن سبيل الله.

١٠. أخذوا الربا، وقد نُهوا عنه.

١١. أكلوا أموال الناس بالباطل.

لأجل ذلك أعدَّ الله تعالى للظالمين منهم في الآخرة، عذابًا أليمًا.

قال تعالى في سورة النساء:

إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ
وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا
١٥١ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا
رَّحِيمٗا ١٥٢ يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ
أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَعَفَوۡنَا عَن ذَٰلِكَۚ
وَءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا ١٥٣ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمۡ وَقُلۡنَا لَهُمُ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُلۡنَا لَهُمۡ لَا
تَعۡدُواْ فِي ٱلسَّبۡتِ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا ١٥٤ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ وَكُفۡرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتۡلِهِمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ
بِغَيۡرِ حَقّٖ وَقَوۡلِهِمۡ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ١٥٥ وَبِكُفۡرِهِمۡ وَقَوۡلِهِمۡ عَلَىٰ
مَرۡيَمَ بُهۡتَٰنًا عَظِيمٗا ١٥٦ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ
وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا
١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٥٨ وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ

وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾

يُستنبط من الآيات الكريمة، أن ظلم اليهود ظلمان:

- **الأول**، اعتداؤهم على جنب الله تعالى، لفساد قلوبهم، وما لحق بها من أعمال، وقد عددتها الآيات الكريمة: ١٥٠-١٦٠.
- **الثاني**، ظلم واقع على العباد خصتها الآية الكريمة ١٦١، تمثلت بأخذهم الربا، وأكلهم لأموال الناس بالباطل.

وعليه فظلم اليهود الواقع على العباد يتصف بأنه ذو أثر مالي، ويتجلى في سلوكين:

- أخذهم الربا، والأخذ أعم من الأكل[1] لأنه يشمل كل ما أخذ الربا لأجله، أما الأكل فأشد، لأن فيه أعظم الانتفاع، كقوله تعالى: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا** (البقرة: ٢٧٥).
- أكلهم لأموال الناس بالباطل، وهذا أشمل وأعم لأنه يشمل أخذ الربا، والباطل هو كل ما خالف الشرع وأُخذ بغير الحق، كالغش، والكذب، والخيانة، والرشوة، وكتم الحق، وغير ذلك.

جاء في تفسير ابن عرفة[2]: الفارق بين السلوكين أن أخذ الربا يكون برضى المأخوذ منه واختياره، وأكل المال بالباطل لا يكون إلا غصبًا أو نحوه من غير رضاه به، فمعلوم أنه منهي عنه؛ لأنه مما أجمعت الملل على تحريمه ،وتحريم الربا خفي، فاحتيج إلى ذكر المنهي عنه.

جاء في زهرة التفاسير[3]: كان الظلم الأول موضعه القلب والاعتقاد، وما ينبعث من أفعال شاذة فيها اعتداء على رسل الله تعالى وأنبيائه، فالاعتداء فيها كان على جنب الله تعالى والفساد كان في القلوب، وفي الأعمال التي تتعلق بها. أما الظلم هنا فهو واقع على العباد.

---

[1] تفسير محمد بن صالح ابن عثيمين، تفسير الآية (وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم..): قد يأخذ الإنسان الربا وينفذها في غير الأكل، وقد يأخذها للأكل، موقع يوتيوب، رابط.

[2] ص ٧١ - كتاب تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة - المكتبة الشاملة، رابط

[3] محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير - تفسير سورة النساء - تفسير قوله تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل- الجزء رقم ٤، موقع المكتبة الشاملة، رابط.

جاء في تفسير القرطبي للآية ٢٧٥ من سورة البقرة: الذين يأكلون الربا (**يَأْكُلُونَ**)؛ يأخذون، فعبَّر عن الأخذ بالأكل؛ لأن الأخذ إنما يُراد للأكل. والربا في اللغة الزيادة مطلقًا، يقال: ربا الشيء يربو إذا زاد، ... وقياس كتابته بالياء للكسرة في أوله، وقد كتبوه في القرآن بالواو. ثم إن الشرع قد تصرف في هذا الإطلاق فقصره على بعض موارده، فمرة أطلقه على كسب الحرام، كما قال الله تعالى في اليهود: **وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ** (النساء: ١٦١). ولم يُرِد به الربا الشرعي الذي حكم بتحريمه علينا وإنما أراد المال الحرام. كما قال تعالى: **سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ** (المائدة: ٤٢)؛ يعني به المال الحرام من الرشا، وما استحلوه من أموال الأميين حيث قالوا: **لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ** (آل عمران: ٧٥). وعلى هذا فيدخل فيه النهي عن كل مال حرام بأي وجه اُكتسب.

جاء في زهرة التفاسير: بين سبحانه وتعالى عقابهم بقوله: (**وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**)؛ أي بسبب هذه المظالم في الدنيا لا يُكتفى بحرمانهم الجزئي فيها، بل لابد للكافرين من عقاب شديد مؤلم في الآخرة، وقد ذكر وصف الإيلام في العذاب، للإشارة إلى أنهم إن كانوا يتمتعون في الدنيا كما تتمتع الأنعام، ويرتعون كما ترتع، فذلك إلى أمد قصير. إن أولئك الماديين الذين فسدت ضمائرهم وضعفت عقائدهم، وأصبحوا لا يؤمنون إلا بالدنيا، ويقولون إن هي إلا حياتنا الدنيا نلهو ونلعب وما نحن بمبعوثين. يكون منهم دائما الاستهانة بحقوق غيرهم وينشرون اللهو والعبث والمجون، وتكون الدنيا متعتهم وتكون هذه المتعة غايتهم، ومطلبهم، فلا يذكرون أن وراء هذه المتعة آلامًا، ووراءها عذابًا أليمًا، فليذكروا ذلك، وإن ربك لبالمرصاد. وليسوا جميعا على هذا النحو، ولذلك قال في العقاب للكافرين منهم، فكل طائفة فيهم الخير والشر، واليهود مع ما كانوا عليه في الماضي كان منهم المؤمنون، وإن كانوا قلّة.

ومازالت هاتان المظلمتان قائمتين وستبقيان إلى قيام الساعة، فضلاً عن استمرارهم في قتل وتكذيب من يخالف منهجهم، للصدِّ عن السبيل القويم.

مؤشرات إيجابية في أفغانستان . . هل نجحت طالبان اقتصاديا ؟

فضل الهادي وزين[1]

تظهر المؤشرات تحسن اقتصاد أفغانستان مع استمرار مشكلات وصعوبات كبيرة في جوانب أخرى بعد ٣ سنوات من سيطرة حركة طالبان على الحكم وتكهنات بعدم قدرتها على منع اقتصاد البلد من الانهيار.

ذكر البنك الدولي في تقرير (مراقبة اقتصاد أفغانستان) عن شهر أغسطس/آب الماضي أن التراجع الاقتصادي توقف العام الماضي مع وجود علامات واضحة على الاستقرار وبعض التعافي، إذ استؤنفت العمليات المصرفية جزئيا، وبدأ المزيد من الشركات في العمل، وأظهر الوضع المعيشي للأسرة تحسنا طفيفا.

لكن على الرغم من هذه المكاسب المتواضعة، فإن التوقعات الاقتصادية الشاملة لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير فما زالت أفغانستان تفتقر إلى محركات النمو المستدام، وتحتاج إلى عمل دؤوب ضد ارتفاع معدلات الفقر، وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي، وزيادة القيود المفروضة على المشاركة الاقتصادية للمرأة، وفق التقرير.

مؤشرات التحسن

يقول وليام بايرد الخبير في الشؤون الأفغانية من معهد الولايات الأميركية للسلام في واشنطن "قامت حركة طالبان بعمل أفضل مما كان متوقعا في إدارة الاقتصاد الأفغاني على الرغم من بعض الأخطاء وكانت إدارة طالبان للاقتصاد الكلي أفضل مما كان متوقعاً، كما يتضح من استقرار سعر الصرف، وانخفاض التضخم، وفعالية تحصيل الإيرادات، وارتفاع الصادرات" .

وأضاف بايرد أن أفغانستان شهدت :

- انخفاضا في الفساد في الجمارك.
- تطبيق إجراءات ضد التهريب والرشوة.

[1] الجزيرة نت، 16/9/2024، رابط.

- تضييق الخناق على هروب رؤوس الأموال المتفشي في ظل النظام السابق (كان يصل إلى ٥ مليارات دولار سنويا أو حتى أكثر)، وذلك من خلال التطبيق الصارم للقواعد ضد تصدير النقد .
- التنظيم الأكثر صرامة للتحويلات غير الرسمية .
- زيادة إيرادات الحكومة من خلال إجراءات صارمة لجمع الضرائب .
- وأشار إلى أن تراجع التضخم كان مؤشرا آخر على تحسن نسبي في الاقتصاد الأفغاني فبحلول فبراير/ شباط ٢٠٢٤، انخفض التضخم الإجمالي بنسبة ٩.٧٪ على أساس سنوي وفق تقرير مشترك صادر عن مؤسسة مستقبل أفغانستان و البنك الدولي .
- وانخفضت الأسعار بصورة كبيرة وفق التقرير إذ تراجعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٤.٤٪ والمواد غير الغذائية بنسبة ٤.٤٪ .

إشادة دولية بأداء طالبان لإدارة الوضع الاقتصادي في أفغانستان

تماسك سعر الصرف

وحسب التقرير، فإن استقرار سعر صرف العملة الأفغانية أمام الدولار و العملات الأخرى كان مؤشرا إضافيا على تحسن الاقتصاد؛ فمنذ أغسطس/آب ٢٠٢١، ارتفعت قيمة الأفغاني (اسم عملة أفغانستان) ٢٢.٨٪ مقابل الدولار إلى مستوى ٧٠.٣ "أفغانيا" مقابل دولار واحد، بفضل مزادات الصرف الأجنبي

المنتظمة التي أجراها البنك المركزي الأفغاني، مما أدى إلى خفض تكاليف السلع المستوردة، وتخفيف الضغوط التي تؤثر على الاقتصاد الأفغاني لأسباب منها تجميد أصول أفغانستان من قبل الولايات المتحدة وتقليص المساعدات الدولية.

ويضيف مختصون في الاقتصاد الأفغاني أن من بين أسباب استقرار سعر صرف العملة الأفغانية وتماسك الاقتصاد الأفغاني وصول ٤٠ مليون دولار إلى البلد شهريا (إلى البنك المركزي الأفغاني) وإنفاقها كمساعدات عبر المؤسسات غير الحكومية.

وتشكّل التحويلات الشهرية للأفغان المغتربين لذويهم رافدا مهما لاقتصاد البلد وسببا لاستقرار سعر صرف العملة الأفغانية، وكان البنك المركزي الأفغاني قدّر حجم هذه التحويلات في عام ٢٠٢٠ بـ ٧٢٢ مليون دولار و في عام ٢٠٢١ بـ ٧٠٠ مليون دولار، كما أن تقديرات البنك الدولي في عام ٢٠٢١ أكدت أن حجم تلك التحويلات بلغ ٧٨٩ مليون دولار وهو ما يعادل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

يشار إلى أن هذه الأرقام كانت قبل عودة طالبان إلى الحكم واليوم بالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة، فإن ثمة ارتفاعا في حجم تحويلات المغتربين الأفغان لدعم عائلاتهم بما يتجاوز المليار دولار في السنة.

الإيرادات الداخلية

وأبدت حكومة تصريف الأعمال في أفغانستان جدية في جمع الضرائب وتقوية الإيرادات الداخلية مثل الرسوم الجمركية وغيرها، وتشير التقارير الداخلية والخارجية أن حصيلة الإيرادات للأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٤–٢٠٢٥ (من ٢٢ مارس/آذار إلى ٢١ أغسطس/آب ٢٠٢٤) بلغت ٩٠.٦ مليار أفغاني (١.٣ مليار دولار)، أي ما يعادل حوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

ويمثل هذا الرقم زيادة ١٥٪ على أساس سنوي ويتجاوز الهدف المحدد لمدة ٥ أشهر بنسبة ٣٪.

وكان النمو مدفوعا في المقام الأول بزيادة ٢١٪ في الإيرادات الداخلية، إذ أبلغت المكاتب الإقليمية لوزارة المالية عن ارتفاع ٤١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، وزادت التحصيلات من الوزارات المعنية، والتي تتألف بشكل أساسي من الإيرادات غير الضريبية، بنسبة ٢٢٪ على أساس سنوي، متجاوزة الأهداف بنسبة ٢٪، وشملت الإسهامات الرئيسة في الإيرادات غير الضريبية رسوم جوازات السفر المرتفعة وزيادة عائدات التحليق بسبب زيادة حركة المرور الجوي الدولي فوق أفغانستان وعائدات التعدين.

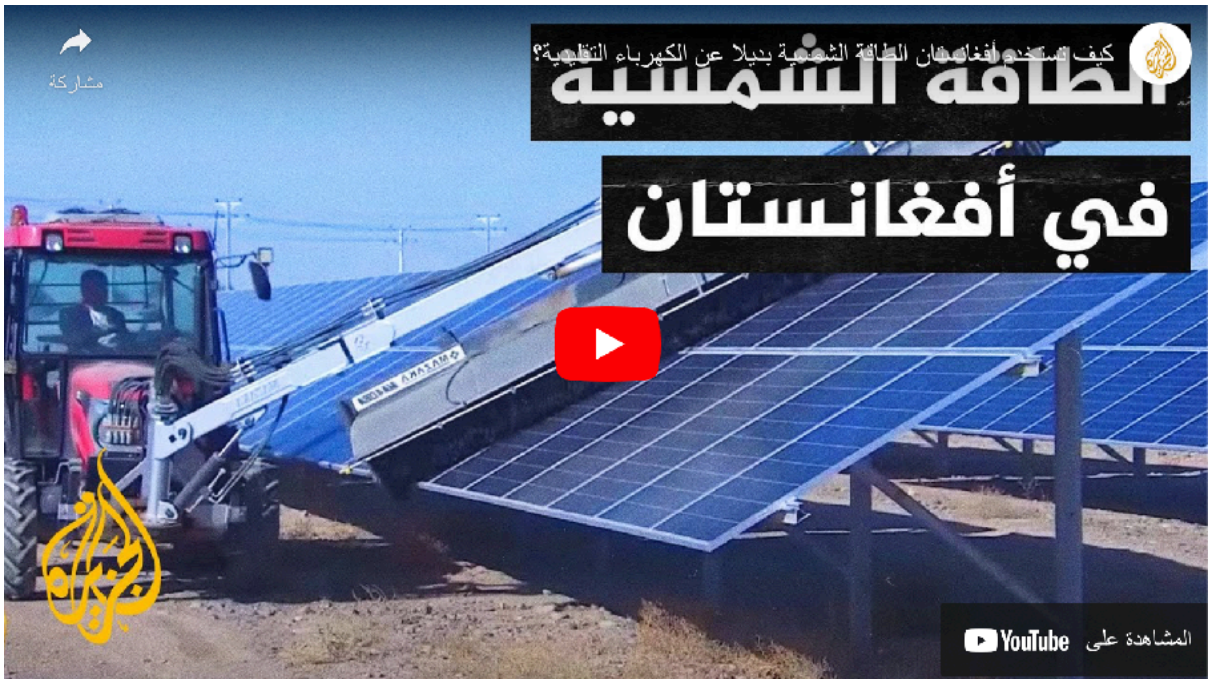

كيف تستخدم أفغانستان الطاقة الشمسية بديلا عن الكهرباء التقليدية؟

وانخفضت الإيرادات التي تحصلها إدارة الجمارك الأفغانية والتي تمثل ٥٢٪ من إجمالي الإيرادات، بنسبة ١٪ في الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية، إذ هبطت إلى ٤٧.٢٧ مليار أفغاني (٦٧٥.٣ مليون دولار)، مقارنة بـ ٤٧.٩٢ مليار أفغاني (٦٨٤.٣ مليون دولار) في الفترة نفسها من العام الماضي. ويعود هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الإيرادات من صادرات الفحم وانخفاض الرسوم الجمركية على السلع مثل الملابس والأدوية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم ارتفاع قيمة الأفغاني مقارنة بالعام السابق في انخفاض تحصيل إيرادات إدارة الجمارك الأفغانية، حيث يعتمد تقييم السلع لحسابات التعريفات الجمركية على الدولار.

التصدير والاستيراد

وبالرغم من استقرار الأمن في كافة أفغانستان وكون جميع المعابر الحدودية مفتوحة أمام التجارة، فإن العجز التجاري لأفغانستان اتسع ٣٨٪ في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٤، ليصل إلى ٤.٨ مليارات دولار؛ فمنذ يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠٢٤، انخفض إجمالي صادرات أفغانستان إلى ٨٠٥ ملايين دولار، وهو انخفاض ١١٪ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٢٣.

ويرجع تقرير مراقبة اقتصاد أفغانستان ذلك بالدرجة الأولى إلى توتر العلاقات التجارية مع باكستان، إذ حوّلت الحكومة الباكستانية محطات الطاقة التي تعمل بالفحم إلى الفحم المحلي لتقليل الاعتماد على استيراد الفحم من أفغانستان وسحبت امتيازات الرسوم الجمركية على الفواكه الأفغانية الطازجة والمجففة مع تقييد المعابر الحدودية؛ فانخفضت صادرات أفغانستان من الفحم إلى باكستان بنسبة ٧٣٪، لتصل إلى ٥٤ مليون دولار فقط في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ١٩٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق، كما انخفضت صادرات الأغذية بنسبة ٢٠.٧٪.

ورغم انخفاض الصادرات، تظل باكستان أكبر سوق لصادرات أفغانستان، إذ تمثل ٤٧٪ من إجمالي الصادرات، تليها الهند بنسبة ٢٧٪، وارتفعت صادرات الأغذية إلى الهند بنسبة ٣٪ من يناير إلى يوليو / تموز ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

وبرزت إيران كسوق جديدة مهمة، فزادت الصادرات الأفغانية إليها ١٨٦٪، ما رفع حصتها من ١٠.٣٪ من إجمالي الصادرات في الفترة من يناير / كانون الثاني إلى يوليو / تموز ٢٠٢٣ إلى ٤٠.٢٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

وذكر تقرير البنك الدولي أن واردات أفغانستان ارتفعت إلى ٥.٦ مليارات دولار من يناير إلى يوليو / تموز ٢٠٢٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٨٪ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٢٣.

وزادت واردات الأغذية، التي شكلت ١٩٪ من الإجمالي، بنسبة ١٨٪ على أساس سنوي إلى ١.١ مليار دولار، ونمت واردات المعادن، التي تشكل ٢٠٪ من الإجمالي، بنسبة ٢٥٪ على أساس سنوي إلى ١.١٤ مليار دولار.

في المقابل، انخفضت واردات المنسوجات، التي تشكل ٧٪ من إجمالي الواردات، بنسبة ١٢٪ على أساس سنوي إلى ٣٩٧ مليون دولار.

وبينما أظهرت واردات السلع الأساسية نموا متواضعا، كانت ثمة زيادات كبيرة على أساس سنوي في خدمات النقل (٧٧٪)، والمنتجات الكيميائية (٥٤٪)، والآلات والمعدات (٤٦٪).

وتشير بعض هذه البيانات إلى أن أفغانستان تستثمر في صناعاتها الخاصة، مما يشير إلى نمو محتمل في الناتج الصناعي المحلي في المستقبل.

وبرزت إيران باعتبارها أكبر مصدّر للسلع إلى أفغانستان، إذ مثّلت الصادرات الإيرانية ٣٠٪ من إجمالي واردات أفغانستان وسجلت زيادة بنسبة ٨٠٪ على أساس سنوي في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٤.

ويرجع ذلك إلى توجه أفغانستان نحو إيران في مجال التجارة بعد القيود الحدودية الباكستانية على التجارة مع أفغانستان.

وشملت المصادر الرئيسية الأخرى للواردات الإمارات (٢٢٪) وباكستان (١٦٪) والصين (٧٪).

فرص وتحديات

وعن مستقبل اقتصاد أفغانستان في ظل حكم طالبان يقول خبراء البنك الدولي إن آفاق النمو على المدى الطويل على طريق تحول كبير من الاعتماد على المساعدات الدولية والنمو القائم على الاستهلاك إلى اقتصاد أكثر مرونة يقوده القطاع الخاص ويستفيد من نقاط القوة الكامنة في البلاد.

ويرى مختصون في الاقتصاد الأفغاني أن البلد يحتاج إلى التركيز على ميزاته النسبية خاصة في قطاعي الزراعة واستخراج المعادن، فيمكن أن تكون الزراعة محركا رئيسيا للتنمية والحد من الفقر، مع إمكانية استحداث فرص العمل. ولتحقيق ذلك ثمة حاجة إلى استثمارات إستراتيجية في البنية التحتية للري، وتأمين حيازة الأراضي، والبحوث، والوصول إلى الأسواق لتعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة على الصمود.

نموذج مقترح لتقييم أداء المنظمات غير الربحية

د. هلا محمد نذير المالح

دكتوراه إدارة أعمال، ماجستير مصارف إسلامية

محاسب قانوني سوري، مدقق شرعي

منظمات المجتمع المدني هي منظمات ينشئها أشخاص، تعمل لنصرة قضية معينة؛ وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري. ويعرف المنظمات غير الحكومية بأنها: **منظمات خاصة تمارس أنشطة لتخفيف المعاناة وتعزيز الاهتمام بالفقراء وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو القيام بتطوير المجتمع**[1].

إن مفهوم البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني مفهوم واسع يشمل العديد من أنواع المنظمات وسيقتصر النموذج المقترح في المقالة الحالية على المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف للربح.

تتألف المنظمات غير الهادفة للربح في سورية – الجمعيات، المؤسسات الخاصة – من شخصيات اعتبارية تنشأ نتيجة اتفاق عدد من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو كليهما، بهدف تحقيق المصلحة العامة دون الحصول على ربح مادي، ولا تثبت شخصيتها الاعتبارية إلا إذا أشهر نظامها وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم /٩٣/ لعام ١٩٥٨.

أنواع أعمال المنظمات غير الربحية في سورية:

المنظمات غير الحكومية: هي الجمعيات أو المؤسسات أو النوادي أو الرابطة أو الاتحاد المشهرة وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم /٩٣/ لعام ١٩٥٨[2].

تنوعت أنشطة وأعمال المنظمات غير الحكومية – غير الهادفة للربح – في سورية بشكل كبير.

وعلى أرض الواقع يمكن تصنيف عمل هذه المنظمات العاملة في سورية ضمن أنواع نذكرها كما يلي:

- العمل الاجتماعي: العمل الذي يهدف إلى تقديم خدمات للمجتمع مقابل بدل يغطي تكلفتها.
- العمل الخيري: العمل الذي يهدف إلى تحقيق غايات خيرية دون مقابل.

1 موقع البنك الدولي: WWW.worldbank.org

2 النظام المالي والمحاسبي للمنظمات غير الحكومية الصادر بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم/1692/ لعام 2024، سورية.

- العمل التنموي: العمل الخيري الاجتماعي الذي يقدم منفعة للأفراد والمجتمع ويهدف إلى تطوير أوضاعهما على نحو مستدام[1].

إدارة المنظمات غير الربحية في سورية:

يدير الجمعية مجلس إدارة تنتخبه الهيئة العامة من بين أعضائها، ولمجلس الإدارة أن يعين مديراً من أعضائه أو من غير أعضائه، ويكون لهذا المدير القيام بالأعمال التنفيذية الداخلية للجمعية. ويدير المؤسسة الخاصة مديراً نص عليه سند إنشائها. كما يجب أن تبلغ المؤسسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن انتخاب المديرين أو استبدالهم (المواد ٢٦، ٢٩ ، ٣٠، ٥٨)[2].

إيرادات المنظمات غير الربحية في سورية:

تحصل المنظمات غير الهادفة للربح على إيراداتها من عدة مصادر، يمكن تصنيفها ضمن بندين رئيسين:

١- **رسوم مدفوعة من الأعضاء**: وتكون محدودة نسبياً، وتتألف من رسوم الاشتراكات ورسوم الانتساب: رسوم الانتساب تدفع من الأعضاء المنتسبين الجدد للمنظمة. وتتميز رسوم الانتساب بأنها تدفع لمرة واحدة عند انتساب العضو للمنظمة، بينما تدفع الاشتراكات من الأعضاء بشكل دوري لقاء تجديد اشتراكهم بعضوية المنظمة.

٢- **إيرادات متعددة المصادر**: قد يدفعها أعضاء المنظمة أو غيرهم – وهو الأغلب – وتكون على أحد الأشكال التالية:

- تبرعات نقدية تقدم للمنظمة كتمويل غير مقيد.
- تبرعات على شكل هبات عينية تحصل عليها المنظمة من متبرعين لاستخدامها في المنظمة أو لإعادة توزيعها على المستفيدين.
- إيرادات المنح والمساعدات وتكون على شكل نقد مقدم من مانح دولي – منظمات دولية – كتمويل مقيد لمشروع وبخطة صرف محددة.
- إيرادات التمويل والإعانات وهي مبالغ نقدية تقدم للمنظمة من شخصيات اعتبارية كتمويل مقيد لمشروع محدد وبخطة صرف محددة.

---

1 مشروع قانون مؤسسات المجتمع الأهلي، 2009، سورية.
2 قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم /93/ لعام 1958، سورية ولائحته التنفيذية.

- إيرادات الاستثمارات وهي موارد تحصل عليها المنظمة من استثمار فائض أموالها بهدف تحقيق تمويل ذاتي للمنظمة.
- إضافة إلى عائدات الودائع وإيردات الفوائد المصرفية، وفروقات أسعار الصرف.

مما سبق يتبين أن جلّ موارد المنظمات غير الهادفة للربح لا يكون من أعضائها، بل من جهات خارجة عن هذه المنظمات، وتكون غاية ممولي هذه المنظمات توجيه هذه الأموال لجهات البر والخير والتنمية عن طريق جمعيات ومؤسسات تتخصص في دعم أنشطة خيرية أو اجتماعية أو تنموية.

ضرورة وجود نظام تقييم لأداء المنظمات غير الهادفة للربح:

كانت قضية انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة أهم دوافع تطوير الإفصاح، والعمل على توفير أساليب وإجراءات الحماية لحقوق الملاك (حملة الأسهم)، أضيف إلى ذلك تدخل القوانين والتشريعات التي فرضت على الشركات آليات محددة لإعداد البيانات المالية وعرضها وتقديمها إلى الأطراف الخارجية (المستفيدين) الذين يهتمون بنتائج وتحليل أعمال الشركات، وهنا ظهرت مشكلة ممارسات إدارة الأرباح التي دفعت إدارة هذه الشركات لتجميل نتائج أعمالها ورفع أدائها، فظهرت ضرورة إعداد التقارير المالية وفق معايير تساهم في تماثل العرض، كما ظهرت أهمية التدقيق الخارجي المستقل لكشف ممارسات الإدارة الخاطئة في مجال إعداد البيانات المالية، وبرزت أهمية الحوكمة (الإدارة الرشيدة) للحد من مخاطر العمل الإداري في هذه الشركات.

تتماثل المنظمات غير الهادفة للربح مع الشركات المساهمة في موضوع انفصال الإدارة عن الملكية، وتختلف عنها اختلافاً كاملاً في هدف عملها؛ فإن كانت غاية الشركات المساهمة تعظيم ثروة الملاك، فإن غاية المنظمات غير الهادفة للربح تعظيم منفعة المجتمع، وإن كانت أصول الشركات المساهمة ملكاً لحاملي أسهمها، فإن ملكية أصول المنظمات غير الهادفة للربح في غالبيتها وقفت لصالح عمل الخير، وإن كان فشل الشركات المساهمة في تحقيق مستويات عالية من الأداء يؤثر سلباً على الاقتصاد ويؤدي لسحب المستثمرين أموالهم منها وتوجيهها لشركات أفض أداءً، فإن ضعف أداء المنظمات غير الهادفة للربح في تحقيق مستويات أداء عالية يؤدي لمخاطر اقتصادية واجتماعية أكبر بكثير من فشل أداء الشركات المساهمة، خاصة إن كانت أموال هذه المؤسسات وقفاً (محبوسة الأصل مسبلة المنفعة).

مما سبق يتضح ضرورة وجود نظام لتقييم أداء المنظمات غير الهادفة للربح يقوم على ركائز ثلاثة رئيسة وهي:

- **حوكمة المنظمات غير الهادفة للربح.**
- **التدقيق الخارجي المستقل للبيانات المالية للمنظمات غير الهادفة للربح.**
- **تحليل الأداء المالي للمنظمات غير الهادفة للربح.**

دروس في القيادة ومستقبل الذكاء الاصطناعي

مقابلة مع مايكل ديل: المؤسس والرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة لشركة ديل تكنولوجيز

طارق المصري[1]

شريك كبير في مكتب ماكنزي بمنطقة الخليج

يعتبر "مايكل ديل" أن الذكاء الاصطناعي هو ظاهرة فريدة من نوعها، تحمل قدرة كبيرة على تغيير الطرق التي تعمل بها الشركات وتنظم أعمالها.

وفي هذا السياق، تطورت شركته، "ديل تكنولوجيز" ، لتصبح مزوداً شاملاً لحلول الذكاء الاصطناعي للشركات. الآن، أصبحت نسبة الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي ٧٢٪، بزيادة من ٥٥٪ في العام السابق، مما يدل على التوسع السريع في تبني هذه التقنيات. وعلى الرغم من ذلك، تواجه هذه الشركات تحديات تتعلق بالتكاليف، وتوافر الخبرات، وقضايا الأمان والمخاطر. وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة ماكنزي، فإن أقل من ١٠٪ من الشركات حققت زيادات ملحوظة في الأرباح نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع. ولمواجهة هذه التحديات، تقدم "ديل تكنولوجيز" مجموعة واسعة من الحلول المتقدمة التي تشمل الخوادم المتطورة وأنظمة تخزين البيانات غير المهيكلة والحواسيب المجهزة بالذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى خدمات الشبكات المختلفة. تعد هذه الجهود رهانًا من الشركة على أن الشركات التي ترغب في العمل بسرعة وفي نفس الوقت حماية بياناتها الثمينة ستسعى للحصول على الذكاء الاصطناعي بسهولة.

وبفضل خبرته العميقة في مجال التكنولوجيا، يُعتبر "مايكل ديل" أحد أبرز الأشخاص القادرين على تقديم رؤية دقيقة حول إمكانيات الذكاء الاصطناعي، وخاصة الذكاء الاصطناعي التوليدي. وفي لقاء أجراه مؤخراً مع "طارق المصري" ، الشريك الأول بمؤسسة ماكنزي، ناقش "ديل" مجموعة واسعة من المواضيع التي شملت القوة المتزايدة للبيانات، واستمرار أهمية أجهزة الكمبيوتر الشخصية في عالم الأعمال، إلى جانب الدروس القيادية التي اكتسبها من بناء وإدارة شركته التكنولوجية على مدار ٤٠ عاماً

[1] مجلة ماكنزي، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، www.mckinsey.com، رابط.

من التغيرات السريعة في التكنولوجيا. ولقد تمت مراجعة هذه المقابلة لضمان الاختصار والوضوح، مع الحفاظ على جوهر النقاش.

طارق المصري: ذكرت مؤخراً أننا ما زلنا في بداية مرحلة الذكاء الاصطناعي التوليدي (أي في المرحلة الأولى). ومع تطور أجهزة الكمبيوتر من مجرد القيام بالحسابات إلى قدرتها على التفكير واتخاذ القرارات مثل البشر، برأيك إلى أي مدى تعتقد أن هذا التطور سيصل خلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة؟

مايكل ديل: قبل ٦٠ عامًا تقريبًا، بدأنا رحلتنا مع أجهزة الكمبيوتر التي كانت تقوم بالحسابات فقط، واستمر هذا الوضع لسنوات طويلة. أما اليوم، بفضل التقدم الكبير في الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي، فقد دخلنا مرحلة جديدة تعتمد على الإدراك والذكاء. تفتح هذه الابتكارات لنا آفاقًا جديدة لاستغلال البيانات بطرق لم تكن ممكنة من قبل. إنها تمثل نقطة تحول في منحنى "التغيير الخلاق" الذي وصفه "شومبيتر" (هو اقتصادي نمساوي شهير، وُلد في عام ١٨٨٣ وتوفي في عام ١٩٥٠. يُعرف شومبيتر بأعماله المهمة في الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بنظرية الابتكار والتغيير الاقتصادي)، لكن ما نراه الآن هو تسارع هائل في هذا التحول. القدرة على استخدام كل المعرفة والبيانات المتاحة في العالم لاستنتاج نتائج دقيقة وتوليد فهم جديد سيعجل من الاكتشافات العلمية بشكل لم نكن نتخيله. هذا التقدم سيجعل حياة البشر أكثر سعادة وصحة ونجاحًا، وسيحسن كل ما نسعى لتحقيقه. أنا شخصيًا متحمس للغاية لما يمكن أن يأتي. وكما هو الحال مع أي تقنية جديدة، هناك العديد من التساؤلات والشكوك حول كيفية حدوث هذه التغيرات بالضبط، لكننا نحب أن نكون في قلب هذا التغيير.

قبل ٦٠ عامًا تقريبًا، بدأنا رحلتنا مع أجهزة الكمبيوتر التي كانت تقوم بالحسابات فقط، واستمر هذا الوضع لسنوات طويلة أما اليوم، بفضل التقدم الكبير في الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي، فقد دخلنا مرحلة جديدة تعتمد على الإدراك والذكاء. تفتح هذه الابتكارات لنا آفاقًا جديدة لاستغلال البيانات بطرق لم تكن ممكنة من قبل.

طارق المصري: ما هي الابتكارات المثيرة التي ينفذها عملاء شركة "ديل" باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

مايكل ديل: أحببت سؤالك لأن كل شيء تقريباً مثير ومهم في العالم اليوم يعتمد بشكل أساسي على البيانات. فإذا كنت ترغب في تطوير سيارة ذاتية القيادة، أو تحقيق تقدم في اكتشاف الأدوية باستخدام لقاحات "mRNA"، أو حتى إنشاء نوع جديد من الشركات في القطاع المالي، فكل هذه الابتكارات تعتمد بشكل كبير على البيانات. في الواقع، جميع المشكلات التي لم تُحل بعد في العالم تتطلب المزيد من القدرة الحاسوبية والمزيد من البيانات. لهذا السبب، أشعر بشغف كبير تجاه ما نقوم به، لأنني أؤمن أن البيانات هي مفتاح حل هذه التحديات وتحقيق الابتكارات.

كنت في اجتماع هذا الصباح مع شركة أدوية، حيث ناقشنا كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعمهم في عدة جوانب مثل اكتشاف الأدوية، والعثور على الأشخاص المناسبين للمشاركة في التجارب السريرية، وتحسين عمليات التوثيق، والتنبؤ في سلسلة التوريد. وكما هو الحال مع العديد من الشركات، ما تزال معظمها في بداية مرحلة استخدام هذه التقنيات. وما يثير الاهتمام هو أننا لم نكن نتحدث عن هذه الأمور قبل سنتين. تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، والنماذج التنبوئية كانت موجودة منذ فترة، لكنها الآن تحظى بنظرة جديدة نظراً للاهتمام الكبير الذي حصل عليه الذكاء الاصطناعي التوليدي مؤخراً.

طارق المصري: تملك الشركات الآن كميات كبيرة من البيانات التي تحتاج إلى إدارة جيدة. وفي الواقع، معظم الشركات تعتقد أنها ستحتفظ ببياناتها جزئياً في الخوادم السحابية (عبر الإنترنت) وجزئياً في الخوادم الداخلية (في مقر الشركة). ولكن هناك نقاش حول ما إذا كان التخزين السحابي أفضل أو التخزين الداخلي. ما هو رأيك في هذا النقاش؟ وكيف تعتقد أن الشركات ستتخذ قراراتها بشأن التخزين في المستقبل؟

مايكل ديل: نحن نؤمن أن معظم البيانات سيتم إنتاجها من أحداث وأشياء تحدث في العالم الحقيقي الذي نعيش فيه، مثل الأجهزة، الآلات، والمركبات. وبنفس الطريقة، فإن القرارات التي سنتخذها بناءً على هذه البيانات ستُنفذ أيضاً في العالم المادي. على سبيل المثال، البيانات التي تأتي من مصنع أو سيارة ذاتية القيادة سيتم استخدامها مباشرة في تحسين الأداء واتخاذ قرارات في الوقت الفعلي.

مركز البيانات أو السحابة هو المكان الذي يتم فيه أخذ البيانات من العالم المادي ومعالجتها لجعلها أكثر فائدة. هذه العملية ستظل مهمة دائماً. لكن يمكنك أيضاً زيادة قيمة البيانات في أماكن أخرى، مثل

منشآت تقوم باستئجارها لتخزين ومعالجة البيانات، أو حتى في منشآتك الخاصة. باختصار، هناك العديد من الطرق المختلفة لتحليل البيانات والاستفادة منها، سواء في السحابة أو في أماكن مؤجرة أو في مراكز بيانات تمتلكها شركتك.

مهمتنا هي أن نربط كل العناصر معًا ونقدم للعملاء أفضل الخيارات والبدائل. خاصة وأن الشركات تحرص بشدة على حماية بياناتها الأكثر قيمة، لأنها غالبًا ما تكون من أهم أصولها وملكياتها الفكرية. هذه البيانات تعتبر ثروة هائلة، لذلك لا يمكن للشركات أن تسلمها ببساطة إلى مزود خدمة خارجي وتقول على سبيل المثال: "افعلوا بها ما تشاؤون، بيعوها لمنافسينا، استخدموها لتدريب نماذجكم، وسنستمر في الدفع حتى نفقد كل أموالنا". لقد أدركت الشركات أن هذه ليست فكرة جيدة.

الخطوة التالية في تطور هذه التقنيات هي الاستفادة من قوة البيانات لجعل المؤسسات أكثر إنتاجية وكفاءة، بل وحتى لمساعدتها في إعادة تصور طريقة عملها بالكامل. نحن الآن نقترب من تحقيق هذه القدرات، ونرى أن هناك العديد من العمليات التي يمكن أن تتحسن بشكل كبير بفضل هذه التكنولوجيا، سواء في تطوير البرمجيات، أو خدمة العملاء، أو المبيعات، أو إدارة الوثائق، أو حتى التسويق. كل هذه المجالات يمكن أن تستفيد من البيانات لتحسين النتائج وتقديم أداء أفضل.

طارق المصري: كيف ترى الطريقة المثلى لتنظيم الذكاء الاصطناعي التوليدي بحيث لا يؤدي هذا التنظيم إلى تقييد الابتكار والتطور في هذا المجال؟

مايكل ديل: أفهم تمامًا التحدي الذي يواجهه المشرعون، لأن تنظيم التكنولوجيا هو أمر صعب للغاية في ظل هذا التغير السريع. في الواقع، يمكن القول إنه بمجرد إصدار قانون لتنظيم شيء ما، قد يبدو هذا القانون قديمًا أو غير مناسب بعد مرور ١٢ إلى ١٨ شهرًا. الناس سيقولون حينها: "كيف لم تتوقعوا أن هذا سيحدث؟"، لكن بالطبع، من المستحيل التنبؤ بكل ما سيأتي. لذا، هناك حاجة إلى وجود ضوابط وقوانين، لكننا سنرى أن الدول ستتعامل مع هذه المسألة بطرق مختلفة، فبعضها سيكون منفتحًا جدًا على الابتكار، بينما سيكون البعض الآخر أكثر تحفظًا. فإذا نظرنا إلى التاريخ، عندما اخترع "أديسون" المصباح الكهربائي، اعترض صانعو الشموع لأنهم رأوا في هذا التقدم تهديدًا لصناعتهم. دائمًا ما يواجه التغيير مقاومة من أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن.

هناك دائمًا تخوف من أن هذه التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي، ستأخذ مكان البشر في العمل. لكنني أعتقد أن هذا التفكير خاطئ تمامًا. الذكاء الاصطناعي سيعمل على تعزيز قدرات البشر، وليس استبدالهم. على سبيل المثال، إذا كنت موظفًا تعتمد على المعرفة في عملك، فأنت بالتأكيد ترغب في امتلاك أفضل الأدوات التي تساعدك على أداء مهامك بفعالية. فعندما يكون لديك مهمة أو اجتماع يجب التحضير له، فإنك تريد أداة تساعدك في جمع كل المعلومات المهمة من جميع المنصات الرقمية التي تعمل عليها. لذلك يتيح الذكاء الاصطناعي الذي يدعم البشر للشركات خيارات أكثر ويزيد من مرونتها. وفي النهاية، هذه التقنيات ستجعل العالم أفضل، وتزيد الفرص المتاحة، وتدعم توسع الاقتصادات. أنا أعتقد أن الذكاء الاصطناعي سيقودنا إلى فترة ازدهار اقتصادي عالمي رائعة.

مع كل ما ذكرناه، هناك حاجة إلى وجود إجراءات حماية لضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا. ولكن هذه الأسئلة المتعلقة بتنظيم التكنولوجيا واستخدامها يجب أن يجيب عنها المجتمع بأسره، وليس شركات التكنولوجيا وحدها. فإن دور شركات التكنولوجيا هو تطوير التقنيات التي تعتمد على الأرقام والبيانات، وليس اتخاذ القرارات الأخلاقية أو الاجتماعية المتعلقة بها. وقد يظن البعض أن هذا الموقف نوع من التهرب من المسؤولية، لكنني لا أعتقد ذلك. فالمجتمع هو من يجب أن يحدد كيفية وضع الضوابط اللازمة للتكنولوجيا.

هناك دائمًا تخوف من أن هذه التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي، ستأخذ مكان البشر في العمل. لكنني أعتقد أن هذا التفكير خاطئ تمامًا. الذكاء الاصطناعي سيعمل على تعزيز قدرات البشر، وليس استبدالهم.

لنأخذ هذا المثال للتوضيح، عندما يخرج كمبيوتر من مصنعنا ويذهب إلى شخص ما، سواء كان جهازاً كبيراً أو صغيراً، السؤال هنا هو: ماذا سيفعل هذا الشخص بهذه الأداة؟ قد يستخدمها في أشياء مفيدة مثل البحث عن علاج للسرطان، أو ربما يقوم باستخدامها لأغراض سلبية. ما يمكن أن يقوم به الشخص على مستوى رقمي واسع يمكن أن يكون مخيفًا. ولكن الحقيقة هي أننا لا نعرف مُسبقًا كيف سيستخدمها. العامل الأساسي هنا هو الشخص نفسه. لدينا بالفعل الكثير من القوانين واللوائح التي تمنع الناس من القيام بأعمال ضارة في الحياة الواقعية. وهذه القوانين واللوائح نفسها يجب أن تُطبق عندما يتعلق الأمر باستخدام التكنولوجيا.

طارق المصري: بدأ البعض يتساءلون: هل هناك مبالغة في تقدير إمكانيات الذكاء الاصطناعي التوليدي؟ ما رأيك في هذا الموضوع؟

مايكل ديل: أي اختراق تكنولوجي كبير، أو أي تقدم مهم، دائمًا ما يصاحبه نوع من المبالغة. سيكون هناك دائمًا ادّعاءات مبالغ فيها وتوقعات غير واقعية، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من النتائج المحتملة. ولكن في المجمل، كل المؤشرات تدل على أن ما يحدث هنا هو شيء كبير ومهم. نحن نرى هذا الأمر بوضوح من خلال تعاملنا مع عملائنا، وكذلك داخل شركتنا. لذلك نقول نعم، بالتأكيد، سيكون هناك إخفاقات كبيرة إلى جانب النجاحات الكبيرة، وهذا شيء طبيعي. لقد مررنا بهذا السيناريو من قبل مع تطورات تكنولوجية سابقة.

طارق المصري: خلال الأربعين عامًا التي قضيتها في مجال التكنولوجيا، شهدت تغيرات كبيرة في كيفية انتقال القيمة بين مختلف جوانب الصناعة. برأيك، كيف ستتغير هذه القيمة في السنوات الخمس أو العشر القادمة؟ أين تتوقع أن نرى النمو الأكبر أو التحولات الكبرى؟

مايكل ديل: لا يمكنك التنبؤ بذلك على الإطلاق. إذا عدنا لأي فترة زمنية خلال العقود الماضية، سنجد أنه لم يكن أحد يعرف ما الذي سيحدث، لأن التغيرات ببساطة سريعة وغير متوقعة.

نركز دائمًا على تحسين الأشياء التي نجيدها باستمرار. إذا تمكنا من حل المشكلات المهمة التي يواجهها عملاؤنا الآن وفي المستقبل، سنحقق النجاح، وسيكافئنا العملاء بتقديم المزيد من الأعمال. أما إذا فشلنا في ذلك، فسوف نختفي من السوق ولن نكون موجودين بعد الآن. الأمر بسيط. عندما توفر الشركات لموظفيها الأدوات التي يحتاجونها للنجاح، يشعر الموظفون بالرضا والفخر تجاه العمل في تلك الشركة. والعكس صحيح؛ فلا أحد يريد العمل في بيئة غير محفزة أو باستخدام أدوات سيئة. الموظفون اليوم أذكياء ويعرفون جيداً الأدوات المتاحة، ويرغبون في العمل ببيئة تساعدهم على النجاح.

طارق المصري: يقال إنه في سباقات السيارات والسباحة، يتحقق الفوز في المنعطفات، وليس في المسارات المستقيمة. فبالنظر إلى تاريخ شركة "ديل"، ما هي المنعطفات الكُبرى التي تمكنتم من اجتيازها بنجاح؟

مايكل ديل: أعتقد أننا نجحنا في التعامل مع العديد من المنعطفات بشكل جيد، لكن بالطبع لم نتمكن من التعامل مع جميعها بالشكل المثالي.

طارق المصري: طارق المصري: لقد كنت جزءاً من اثنتين أو ثلاث من أكثر الصفقات التكنولوجية ربحية على الإطلاق، بما في ذلك قرار تحويل شركة "ديل" إلى شركة خاصة، بالإضافة إلى استحواذ شركة "ديل" على شركتي (EMC و VMware) بمبلغ ٦٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦. في ذلك الوقت، كانت هذه الصفقة تُعتبر أكبر صفقة تكنولوجية على الإطلاق.

مايكل ديل: هناك نقطة جانبية مثيرة تستحق الذكر فيما يخص تلك الصفقات. خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، كانت هناك ثلاث مناسبات عندما انخفضت أسعار الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية لأجل ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٪. المرة الأولى كانت عندما قررنا تحويل شركة "ديل" إلى شركة خاصة. المرة الثانية كانت أثناء استحواذنا على (EMC و VMware)، أما المرة الثالثة فكانت خلال جائحة كورونا. لذلك أقول، عندما تنخفض تكلفة الاقتراض، تنشأ فرص كبيرة في الأفُق.

إضافة إلى ذلك، أحد التحولات الكبيرة التي مررنا بها كان عند إطلاق الخوادم المعتمدة على المعالجات الدقيقة. في البداية، كانت فكرتنا هي بيع أجهزة الكمبيوتر مباشرة للعملاء، وحققت هذه الفكرة نجاحًا كبيراً. لكن مع مرور الوقت وتطور المعالجات الدقيقة لتصبح أقوى وأكثر كفاءة، أدركنا أنه يمكننا بناء خوادم تعتمد على هذه المعالجات. لذلك، في منتصف التسعينيات، قررنا التوسع في هذا الاتجاه وبدأنا في تطوير الخوادم، وهذا كان تحولاً كبيراً بالنسبة لنا.

وعندما انتشر الإنترنت عبر شبكة الويب العالمية، كان ذلك فرصة رائعة لشركتنا، لأننا كنا نبيع المنتجات مباشرة للعملاء. بعد ذلك، أدت الحوسبة السحابية والبنية التحتية المعتمدة على البرمجيات إلى زيادة كبيرة في البيانات، مما جعل تخزين البيانات أكثر أهمية. في البداية، كان العملاء يشترون كل مكون على حدة، مثل خوادم التخزين، لكن بمرور الوقت تغيرت طريقة الشراء، وبدأ العملاء يطلبون أنظمة كاملة وخدمات متكاملة. لقد استطعنا التعامل مع كل هذه التغيرات بنجاح وقدمنا المزيد من الخدمات والإمكانيات. ولكن، عندما جاء التحول نحو الهواتف المحمولة، كان هذا التحدي الذي لم نتمكن من تجاوزه بالكامل، رغم أننا كنا نعلم أنه قادم.

طارق المصري: ما الذي تعلمته من تجربتك مع الهواتف المحمولة؟

مايكل ديل: نحن في "ديل" لسنا شركة متخصصة في أنظمة التشغيل، وهذا ما يجعلنا نختلف عن الشركات التي تسيطر على سوق الهواتف المحمولة. لا يعني ذلك أننا لن نتجه إلى هذا المجال في المستقبل، ولكن في الوقت الحالي، أنظمة التشغيل ليست مجال خبرتنا. العامل الحاسم لنجاح الهواتف المحمولة كان نظام التشغيل، ونجح كل من "Android" و "iOS" في السيطرة على السوق. لم يكن هناك فرصة حقيقية لتحقيق عائد استثماري جيد من إنتاج هواتف تعمل بنظام "Android". لذلك قدمنا هواتف "Venue" و"Venue Pro" في عام ٢٠١٠، لكننا أوقفنا إنتاجها في عام ٢٠١٢ وبالتالي، كان هذا استثماراً غير ناجح لرأس المال.

ثورة الهواتف المحمولة ساهمت أيضًا في تسريع نمو البيانات بشكل كبير. فعندما تستخدم هاتفك المحمول، فإنك تُنتج كميات هائلة من البيانات. وبالتالي، للتعامل مع كل هذه البيانات التي تُنتجها، يصبح من الضروري أن تتوفر لديك خوادم قوية وفعالة قادرة على استيعاب هذه الكميات الكبيرة من المعلومات.

طارق المصري: تحدث الناس في السابق عن تراجع استخدام أجهزة الكمبيوتر الشخصية، ولكن الآن يُشير البعض إلى ظهور موجة جديدة من تبني واستخدام أجهزة الكمبيوتر الشخصية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي. كيف ترى أن هذه الأجهزة قد تتغير خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة؟

مايكل ديل: عندما نتحدث عن أجهزة الكمبيوتر الشخصية، فإننا نشير إلى جهاز يحتوي على شاشة كبيرة وواجهة سهلة الاستخدام تتيح لك تحليل ومعالجة كميات كبيرة من المعلومات والبيانات. والآن، فإن معظم تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تحتاجها ستعمل على جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الخاص بك.

ستتصل العديد من هذه الأجهزة بنماذج أكبر وأكثر تعقيداً عبر السحابة، وذلك لأسباب تتعلق بالأمان أو لأنك قد تحتاج إلى قدرة حاسوبية أكبر مما هو متاح على الجهاز نفسه. كما أن العاملين في مجال المعرفة والبيانات يبحثون عن أفضل الأدوات لمساعدتهم في إنجاز مهامهم. فإذا كان لدي جهاز كمبيوتر مزوداً بوحدة المعالجة المركزية (CPU) ووحدة معالجة الرسوميات (GPU) بالإضافة إلى وحدة معالجة الأعصاب (NPU)، فإنني سأتمكن من الاستفادة منه بطرق جديدة. كما يمكن لهذا الكمبيوتر المدعوم بالذكاء الاصطناعي تحليل جميع المعلومات الضرورية عبر منصتي الرقمية، مما يساعدني على التحضير

بشكل جيد لأي اجتماع قادم. في النهاية، ستكون الميزة الأهم في الكمبيوتر المدعوم بالذكاء الاصطناعي هي قدرته على توفير الوقت وزيادة الإنتاجية.

طارق المصري: في كتبك، تبرز أهمية بناء العلاقات مع العملاء، وضرورة تركيز الشركات على احتياجاتهم، بالإضافة إلى أهمية النزاهة والحفاظ على روح ريادة الأعمال حتى في الأوقات الصعبة. إذا نظرت إلى تجربتك في شركة "ديل"، ما هي أهم الدروس القيادية المستفادة التي تعلمتها، والتي كانت مفاجئة أو ملهمة بالنسبة لك؟

مايكل ديل: نعم، أود أن أقول إن كل القيم التي ذكرتها هي بالفعل مهمة جداً بالنسبة لنا. هذه القيم، مثل بناء العلاقات، وتركيز الشركات على العملاء، والنزاهة، وروح ريادة الأعمال هي جزء أساسي من ثقافتنا. نحن نمارس هذه القيم بناءً على تجاربنا السابقة وما تعلمناه من خلالها. وبفضل هذه المعرفة، نحن قادرون على تحديد ما يعمل بشكل جيد وما لا يعمل. لذا، هذه المبادئ أصبحت سائدة في أسلوب عملنا.

تُعتبر سرعة التغيير مفتاحًا مهمًا للنجاح. ففي مجال التكنولوجيا، نقول دائمًا "إما أن تتغير أو أن تموت وتختفي"، وهذا يعني أنه يجب على الشركات أن تتكيف بسرعة مع التغيرات. وهناك نوعان من الشركات: الشركات السريعة وتلك التي تنجح، والشركات البطيئة، وتلك التي تتراجع. لكنني أعتقد أن هذه الفكرة ليست خاصة بالتكنولوجيا فقط، بل هي صحيحة أيضًا في العديد من الصناعات الأخرى.

هذا هو أحد الأسباب التي تجعلني أشعر بالتفاؤل، إذ لدينا العديد من الفرص الهائلة لإعادة تنظيم وتحسين الأمور. بالإضافة إلى ذلك، فإن شركتنا مصممة لتكون قادرة على التكيف مع هذه التغييرات بسهولة. لذا، أعتقد أننا في وضع جيد للاستفادة من هذه الفرص والنمو في بيئة الأعمال المتغيرة.

طارق المصري: لديك موظفون يعملون في جميع أنحاء العالم، كما أن مجموعة منتجاتك تتنوع بشكل متزايد. بالإضافة إلى ذلك، احتياجات العملاء أصبحت أكثر تعقيداً؛ فلم يعودوا يسألونك فقط، "هل يقوم الجهاز بما أعتقد أنه يمكنه القيام به؟" بل أصبحوا يسألون، "هل يمكن لهذا الجهاز مساعدتي في فعل كل ما أريد ؟" في ظل هذه التعقيدات، كيف تفكر في رفع سرعة اتخاذ القرارات في شركة ديل؟ هل تشعر بالقلق حيال ذلك؟

مايكل ديل: بالفعل، نحن نشعر بالقلق حيال هذا الموضوع. هناك عدة عوامل يجب أن نأخذها بعين الاعتبار. أولاً، نحن نحب العملاء الذين يرغبون في التحرك بسرعة، لأنهم يضعوننا نوعاً ما تحت التحدي لتحقيق سرعات جديدة لم نصل إليها من قبل. هذا التحدي يدفعنا لتحسين أدائنا وتقديم خدمات أفضل.

نحن نرغب في تحديد الأنشطة التي تعتبر الأكثر أهمية لشركتنا، ونريد أن نركز جهدنا عليها. هدفنا هو أن نصبح الأفضل في هذه المجالات. في المقابل، نريد أن نقلل من الجهود المبذولة في الأنشطة التي ليست مهمة بنفس القدر. بهذه الطريقة، سنتمكن من توفير المزيد من الوقت لموظفينا، مما يساعدهم على إنجاز المزيد من المهام المهمة بسرعة أكبر.

ولكي تتمكن الشركة من العمل بسرعة كبيرة، يجب أن يكون لديها استراتيجية واضحة تمامًا، دون أي غموض حول الأولويات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوحدات المختلفة في الشركة، مع منحها الصلاحيات الكافية لاتخاذ القرارات. لا يمكن أن تُدار جميع القرارات من المركز فقط؛ فإدارة شركة كبيرة بهذه الطريقة ستبطئ العمليات. وإذا كنت تريد التحرك بسرعة، يجب أن تمنح الوحدات المختلفة حرية اتخاذ القرارات في إطار مسؤولياتها.

طارق المصري: لقد كونت شراكات مهمة جداً مع أشخاص مثل "جيف كلارك" مدير العمليات في ديل. ما الذي تعلمته عن نفسك أثناء العمل عن قرب مع هؤلاء الشركاء الإداريين الرئيسيين؟ وما هي الدروس التي اكتسبتها من هذه التجربة؟

مايكل ديل: أعلم أنني لا أستطيع إنجاز الكثير بمفردي، لذلك أحرص دائمًا على اختيار أفضل الأشخاص للعمل معي. ولحسن الحظ، تمكنت من العثور على أشخاص رائعين. بالنسبة لي، هذا الأمر مهم جداً. لا يمكنك إنجاز كل شيء وحدك، فلماذا تحاول ذلك؟ لم يكن هذا النهج منطقيًا بالنسبة لي. الفكرة هي أن وجود أشخاص موهوبين ومتحمسين يضاعف قدرتك على النجاح. وإذا كنت تفكر في كل ما تريد تحقيقه، ستحتاج إلى فريق من الأشخاص الذين يقدمون أفكاراً متنوعة ومفيدة.

طارق المصري: ما هي النصيحة التي تود تقديمها لشخص يبلغ من العمر ١٤ عامًا في وقتنا الحالي؟ وكيف يمكنه الاستفادة من تجربتك لمساعدته في تشكيل مستقبله؟

مايكل ديل: نصيحتي هي التركيز على دراسة الرياضيات والعلوم، لأنهما مهمان جداً للمستقبل. كما سأطلب منهم التفكير فيما يثير شغفهم. فمن المهم أن يكون لديهم شيء يحبونه ويشعرون بالحماس تجاهه، وأتمنى أن يكون هذا الشيء يساعد الآخرين ويترك أثراً إيجابياً.

وبالطبع للأهل تأثير كبير في سن الـ ١٤، فإذا كان طفلك فضولياً، دع فضوله ينمو وادعمه، ولا تحاول إخماده. فأنا أذكر عندما سافر والداي، قرر أخي أن يحول خزانة الملابس الخاصة بوالدتي إلى مكان مظلم لعملية استخراج الصور الفوتوغرافية وهي عملية تحتاج إلى الظلام لتتم بشكل صحيح. ساعدته قليلاً، ولكن الفكرة كانت فكرته. ورغم أن والدتي لم تكن سعيدة تماماً بسبب إخراج الملابس من الخزانة، إلا أنها أدركت أن ما فعلناه كان شيئاً مثيراً للإعجاب بالنسبة لأطفال صغار. لذلك، لم تقم بقمع فضولنا، بل شجعتنا على الاستمرار.

كنت دائماً أقوم بتفكيك التلفزيونات والهواتف وكل الأجهزة المنزلية التي تحتوي على دوائر إلكترونية، لأنني كنت أريد أن أفهم كيف تعمل. كان بإمكان والديَّ أن يغضبا مني بشدة، وفي بعض الأحيان كانا يشعران بالانزعاج، لكنهما سمحا لي بمواصلة اكتشافاتي بدافع الفضول. الأهل يلعبون دوراً مهماً في دعم فضول أطفالهم، وكان لتشجيع والديَّ لي أثر كبير.

طارق المصري: حان الآن فقرة الأسئلة السريعة من الحوار. سأطرح عليك بعض الأسئلة، وأريدك أن تجيب بالكلمة الأولى التي تخطر على بالك. هل تفضل الباربكيو أم الطعام المكسيكي ؟

مايكل ديل: باربكيو

طارق المصري: أيهما تفضل قراءة كتاب أو مشاهدة فيلم؟

مايكل ديل: قراءة كتاب .

طارق المصري: أيهما تحب كرة القدم أم البيسبول؟

مايكل ديل: كرة السلة

طارق المصري: أيهما تفضل ركوب الدراجات الجبلية أم ركوب الدراجات العادية؟

مايكل ديل: الدراجات العادية

طارق المصري: إذا لم تكن تعيش في أوستن، أين كنت تفضل أن تعيش؟

مايكل ديل: بأي مكان في تكساس

طارق المصري: إذا لم تكن رائد أعمال ومديراً تنفيذياً، ما هي المهنة البديلة التي كنت ستختارها؟

مايكل ديل: بصراحة، لا أدري، ربما كنت سأكون عاطل عن العمل.

ثلاثة خطوات شجاعة لتعظيم الأثر المستدام في المنظمات غير الربحية

منظمة KUDRA[1]

منظمة موجودة لتقديم النفع للمجتمع والبيئة، كقيمة جديدة أو حل مشكلة موجودة، وهو ما نسميه **الأثر الاجتماعي والبيئي**.

تحديد هذا الأثر وتعظيمه ليس عملية إدارية روتينية، بل هو تفكير استراتيجي شجاع، وتنفيذ شجاع.

لأن الإنجاز غير العادي يتطلب عملاً غير عادي يمر في ثلاثة خطوات شجاعة:

الخطوة ١ ، التقييم الشجاع والشفاف لرسالة المنظمة:

هل رسالة المنظمة تركز على الأثر؟

رسالة المنظمة ليست عبارة أدبية تهدف للتأثير، أو رسالة تسويقية تهدف للتشبيك، هي بوصلة المنظمة، نعم هي ما يحرك مشاريع المنظمة، ويحفز الفريق.

لذلك يجب أن تجيب ببساطة على السؤال المحوري:

ما هو الأثر بعيد المدى الذي تسعى المنظمة لتحقيقه؟

لنتأمل رسالة المنظمة الآتية:

نحن منظمة غير ربحية نعمل على تقديم برامج الإصلاح الأسري والإرشاد وفق أعلى معايير الجودة

ما هو الأثر في هذه الرسالة؟ الأثر غير واضح، ما نجده فقط هو نوعية البرامج التي تقدمها.

تأمل الآن الرسالة الآتية وقارن:

منظمة غير ربحية نعمل على تعزيز الاستقرار الأسري عبر برامج الإصلاح والإرشاد الأسري

هل لاحظت الفارق؟

هذه هي الخطوة الأولى، إذا كنت جاهزاً انتقل إلى الخطوة الثانية.

[1] KUDRA, October 31, 2024, Link.

الخطوة ٢ ، الاعتماد الشجاع على مؤشرات الأثر الحقيقية :

هل نقيس المؤشرات الصحيحة؟

اعتمدت منظمتك الاستقرار الأسري كبوصلة أساسية في عملها، والذي نسميه الأثر الاستراتيجي .

فماذا تقيس منظمتك من مؤشرات لتقييم إنجازاتها الاستراتيجية؟

هل تقيس فقط عدد المستفيدين وعدد جلسات الإصلاح؟

إذا كانت الإجابة نعم، فالمنظمة لا تقيس الأثر، لا تقيس ما يجب أن يقاس.

لأن عدد المستفيدين وعدد جلسات الإصلاح وغيرها هي مؤشرات في المخرجات والأنشطة، تفيد، ولا تكفي، يجب أن تقيس مدى مساهمة منظمتك في "الاستقرار الأسري" .

قد تتسائل: كيف نقيسه؟

من الصعب قياسه، سنقيس فقط ما نستطيع قياسه.

إذا كنت تفكر بهذه الطريقة، فأنت كمن أضاع مفاتيحه داخل البيت، ويبحث عنها في الشارع لأن الإضاءة أفضل.

هذا تماما هو القياس السهل الخاطئ.

لست مضطراً لتقوم بكل شيء بنفسك، استعن بالمختصين والخبراء، وخصص الموارد، وكن شجاعاً وقس ما يجب قياسه.

الخطوة ٣ ، التطوير الشجاع للبرامج :

هل برامجنا تصنع الأثر المطلوب؟

عندما تقيس الأثر بشكل صحيح، يظهر لك حجم ونوع الإنجاز الاستراتيجي. يظهر لديك حجم ونوع مساهمتك في الاستقرار الأسري كمثال:

هل أنت راضٍ عن هذا الإنجاز؟

إذا كنت راضياً عن الإنجاز، فهل هنالك طرق لتصميم وتنفيذ البرامج بما يعظم الأثر أكثر، أو ما يحقق نفس الأثر بتكلفة أقل؟

إذا كنت لست راضياً عن الأثر المنجز، فكيف يمكن تعظيم الأثر؟

هل نحتاج إلى تطوير في تصميم وتنفيذ البرامج؟

أم أن البرامج التي نقوم بها أصلاً لا تجدي نفعاً، ونحتاج التفكير في برامج مختلفة كلياً؟

حالة مدروسة ثانية، الأثر الاستراتيجي لمنظمة متخصصة بالريادة والابتكار

تسعى المنظمة إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي بعيد المدى عبر مبادرات مبتكرة تستند على الدليل العلمي.

هذه باختصار رسالة المنظمة:

الأثر الاستراتيجي لقدرة هو التمكين الاقتصادي والاجتماعي بعيد المدى

نقيس هذا الأثر من خلال عدة مؤشرات استراتيجية، منها الدخل المتحقق من الدعم بعد مرور سنة على الدعم. حيث تعمل KUDRA على تحقيق التمكين الاقتصادي عبر حاضنة ريادة الأعمال ستارتب يارد، وعبر برامج التدريب المنتهي بالتوظيف.

في بداية تجارب المنظمة عام ٢٠١٦ لم تكن راضية عن نتائج مؤشرات الأثر، فمثلا كانت الحاضنة تقتصر على التدريب والتوجيه لرواد الأعمال، لكن تبين أن ذلك لا يكفي الرواد لإطلاق وتشغيل مشاريعهم، فعملت على تقديم المنح المالية المباشرة للرواد، وهو ما حسّن في مؤشرات الأثر، لكنه ليس بالمستوى الذي كانت تطمح إليه،

ثم استمرّت في تطوير تصميم برامج الحاضنة حتى وصلت إلى الشكل الحالي، الذي يعتمد على مزيج من التدريب والتوجيه والتشبيك والتمويل المختلط الذي يشتمل كلاً من المنح المباشرة وشراء التجهيزات والأدوات اللازمة للمشروع بما فيها تكاليف الترخيص.

من نماذج المشاريع التي استفادت من الحاضنة:

مشروع روبن فود، رابط.

مشروع تكويد، رابط.

للاطلاع على حاضنة ستارتب يارد عبر الرابط.

هل أنتم مستعدون للاستثمار في الأثر؟

من خلال دعم المشاريع الريادية، يمكننا معاً إحداث تغيير إيجابي على المجتمع والبيئة. دعونا نكون جزءاً من الحل. إذا كنت مستثمراً اجتماعياً أو بيئياً، فإن الفرصة متاحة لك للاستثمار والمساهمة في دعم هذه المشاريع. إذا كنت مؤسسة اجتماعية أو جهة مانحة، يمكنك تقديم الدعم المالي أو العيني للمساهمة في إطلاق وتسريع هذه المبادرات الريادية المستدامة.

التخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية

معا لتكوين بطاقة الأداء المتوازن للثورة السورية

د. محمد أحمد

ديوان المحاسبة بقطر

المقال منشور بالاسم سابقا على إحدى المنصات بالاسم المستعار حسان الحموي بتاريخ ٤-٤-٢٠١٤

إنه لضمان استمرارية العمل الثوري ونجاح أهدافه لا بد من المساهمة في تكوين إطارٍ للعمل الثوري وآلياتٍ للدعم والمتابعة، وأفضل وسيلة لذلك هي تشكيل بطاقة الأداء المتوازن للثورة الثورية، والتي أتمنى من جميع شباب الثورة المشاركة في صياغة مكوناتها لتكون الإطار المتوازن للعمل الثوري في المستقبل.

ولكن قبل أن نشارك في هذا العمل المنهجي يجب أن ندرك المفاهيم الأساسية للتخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية ومن ثم ننطلق جميعا في صياغة مكوناتها في سياق مفهوم الأداء المتوازن:

١- بيانٌ ببعض المصطلحات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية:

أ- مدخل القيمة المضافة للثورة:

ويقصد بها قيام الفرد، بإضافة قيمة حقيقية للثورة، من خلال قيامه بمهام مسئوليته، سواء في مجال العمل الثوري الميداني (تظاهر سلمي – عمل إغاثي – كفاح مسلح)، أو الدعم المالي، أو الاستشارات أو العمل السياسي أو العمل الاعلامي.

٢- محركات الأداء الثوري:

ويقصد بها العوامل التشغيلية التي يؤدي تحريها، أو اتباعها، إلى تحقيق الهدف المطلوب من الثورة.

٣- بطاقة الأداء المتوازن، للثورة السورية:

ويقصد بها تقويم أداء فريق العمل الثوري (المجلس الوطني)، من خلال أربعة زوايا:

- الجانب التنسيقي
- جانب العمل الثوري الخارجي
- جانب العمل الثوري الداخلي

ـ جانب المبادرات والقدرات الإبداعية للعمل الثوري، بما يحقق التوازن بين المقاييس العملية على جميع الجوانب السياسية والميدانية والمالية والإعلامية والاجتماعية، وبين مؤشرات التقويم الرائدة والتابعة، والأداء الداخلي والخارجي، للثورة السورية.

٤- إطار حوكمة الثورة:

ويقصد بها إطار إدارة الثورة، ويهدف إلى توجيه التنسيقيات، نحو الحفاظ على حقوق كافة الثوار، دون تمييزٍ بين أحزابِ ومنظماتِ العمل المدني، والمواطنين، وحقوق أصحاب المصالح المرتبطة بالعمل الثوري، وذلك لضمان قيام لجان التنسيقيات، بمراعاة المقترحات البناءة لشباب الثورة، وضمان نزاهة واستمرارية اللجان في قيامها بمهامها وأعباء مسؤولياتها، مع ضمان الإفصاح، والشفافية بالدقة والتوقيت المناسبين.

٥- النظرية الثورية:

هي مجموعة من المبادئ والسياسات والمعايير، المشتقة من المفاهيم والفروض المتسقة مع طبيعة العمل الثوري اللازم للقيام بالثورة، والتي تحكم مدى دقة وفعالية الثورة، في إطار أهدافٍ واستراتيجيات ورؤى ثوار المجتمع السوري.

ب – مفهوم التخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية:

وهو باختصار مفهومٌ يعمل على ترجمة الإستراتيجية الثورية إلى خطواتِ عمل تنفيذية

يبدأ من رؤى الثورة واستراتيجياتها، ويتعرف على مفاتيح النجاح الحساسة التي تقودها نحو تحديد الأهداف التي يجب أن نسعى لتحقيقها، وهذا المفهوم ينطلق من تطلعات الثورة واستراتيجياتها، ويعتمد في آلياته التنفيذية التركيزَ على التحقق من تنفيذ الجوانب الرئيسية لأنشطة الثورة.

إذا التخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية هو مقياس استراتيجي يعمل على تسيير أداء الثورة ليتم في هدى وضوء الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة من خلال نظام معلومات رقمي ورسومات بيانية تعبر عن مستوى الأداء الثوري.

وتعكس التوازن بين أربعة أبعاد للأداء الثوري:

١- التوازن بين الأهداف القصيرة المدى للثورة والأهداف الطويلة المدى للثورة.

٢- التوازن بين المعايير الميدانية للعمل الثوري والمعايير السياسية والاعلامية للأداء الثوري.

٣- التوازن بين العوامل الرئيسية للعمل الثوري والعوامل التابعة للأداء الثوري.

٤– التوازن بين العوامل الخارجية للعمل الثوري والعوامل الذاتية للأداء الثوري (مجموعة القيم) .

إن القيمة المضافة التي يقدمها التخطيط الاستراتيجي المتوازن للأداء الثوري تكمن في ربط جميع مناطق العمل الثوري معا، وتحديد الروابط المؤدية للنجاح بحيث يتحول من نظام قياس إلى نظام إدارةٍ إستراتيجيةٍ تقود الأداء الثوري للنجاح إن شاء الله .

٣ – أهمية التخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية :

يمكن إظهار أهمية التخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية بما تقدمه من إسهامات فيما يلي :

١– تطوير الخطط الاستراتيجية للثورة .

٢– تقييم مدى تحقيق الثورة لأهدافها .

٣– صياغة خطط الحوافز المادية والمعنوية للثوار .

٤ – منظورات بطاقة الأداء المتوازن للثورة السورية .

تعمل بطاقة الأداء المتوازن للثورة السورية من خلال منظورات أداء مختلفة تزيد أو تنقص حسب ظروف الثورة بحيث تعتبر منظورات أساسية لنجاح استراتيجية الثوار ويمكن اختصارها في أربعة منظورات أو جوانب :

١ / ٤ – الجانب التنسيقي :

ويركز هذا المنظور على الوفاء باحتياجات الثوار أي تحقيق ما يريد الثوار تحقيقه من خلال توجيه بعض الأسئلة لأنفسنا (هل تحقق الثورة أهدافها؟، وهل تزيد من قيمة الثوار في العالم؟، هل يؤدى العمل الثوري إلى زيادة التأييد والتعاطف الدولي مع الثورة السورية؟)، وتقاس النتائج باستخدام مؤشرات خاصة خارجية (قرارات دولة، إدانة – استنكار– تعاطف– مساعدة – إحالة إلى المحاكم الدولية– سحب السفراء – تجميد الأموال – العقوبات الدولية – . . .) ومؤشرات خاصة داخلية (استجابة لطلبات الثورة – بدء الاعتراف بمطالب الثوار – الاعتراف بالأخر – الإفراج عن المساجين – وقف الاعتداء – إلغاء القوانين – إصدار المراسيم الإصلاحية – محاسبة المفسدين – إزالة النظام – إعادة صياغة الدستور – تشكيل لجان لتعديل القوانين – انتخابات حرة – قانون أحزاب – . . .)، . .الخ .

٢ / ٤ – منظور العمل الخارجي :

إن الثورة تحتاج إلى أن يوجه الجميع اهتمامهم إلى تلبية احتياجات ورغبات الثوار، لأن هؤلاء الثوار هم

الذين يدفعون تكاليف الثورة من دمائهم وجهدهم، لتحقيق أهدافها.

وهذا المنظور يمكّن الثورة من وضع مؤشرات تعكس وضع العمل الخارجي للثورة، مثل الدعم (المالي والاغاثي، والسلاح)، التأييد والتعاطف الدولي، الولاء للثورة، والقدرة على تجييش الثوار الخارجيين، والقدرة على اجتذاب الفئات المترددة من الدول والمنظمات، محاولة التعامل مع الدول والمنظمات المؤثرة والتي تقف أمام تحقيق أهداف الثورة..الخ.

٣/٤ – منظور العمل الداخلي:

وهذا المنظور يعمل على تحقيق أهداف كل من: المنظور التنسيقي، ومنظور العمل الخارجي، وهو يشمل سلسلة القيمة للعمليات الداخلية للثورة ككل، والتي تهدف إلى الوفاء بمتطلبات الثورة الحالية والمستقبلية، وتطوير وإيجاد الحلول اللازمة لتحقيق هذه الاحتياجات، وهى تتضمن مقاييس تحقيق ذلك مثل الولاء للثورة، والقدرة على تجييش الثوار الداخليين وشحذ هممهم، والقدرة على اجتذاب الفئات المترددة من المواطنين، توزيع الدعم (المالي والاغاثي والسلاح)، دعم الجانب الاعلامي وتقديم الوسائل الحديثة للاتصالات....الخ.

٤/٤ – منظور المبادرات والقدرات:

ويختص هذا المنظور بتحديد كيف تستطيع الثورة أن تجعل قدراتها على التغيير والتطوير مستمرة، ولهذا فهو يتضمن مؤشرات توضح مستوى تأهيل الثوار وتوعيتهم لأهداف الثورة، وعدم الانجرار الى المؤامرات التي تحاك لحرف الثورة عن مسارها، والتركيز على منظومة القيم الاخلاقية والسياسية)،وهذا يتم من خلال الاجابة على بعض التسائلات مثل (هل هناك تحسينات يمكن إدخالها على العمل الثوري؟، وهل هناك تطوير في الإجراءات المتبعة في العمل الميداني؟...الخ).

وهناك منظورات أخرى يمكن العمل عليها مثل المنظور الإعلامي، المنظور الاجتماعي، أو يتم تضمين تلك الأبعاد في منظور العمل الداخلي والخارجي، تبعا للجوانب الأساسية في الثورة والاستراتيجية التي تتبعها.

و ترتبط هذه البطاقة بفرضية السبب والنتيجة، من خلال ربط مقاييس الأداء المتوازن بسلسلة من علاقات السبب والنتيجة، والمرتبطة بمحركات الأداء (المبادرات) في الأبعاد المتوازنة المختلفة بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للثورة.

أما مبدأ التوازن فيقوم على إيجاد توازن بين الأداء الميداني والسياسي، والتوازن بين الاهتمامات الداخلية والخارجية للثورة، إضافة لتوازن مقاييس الأداء القيادية مع المقاييس التابعة للثورة.

ويعمل هذا النظام على إزالة عوائق تنفيذ استراتيجية الثورة من خلال مايلي:

– إزالة عائق الرؤية من خلال ترجمة الإستراتيجية إلى أهداف ومقاييس ومؤشرات ومبادرات يفهمها جميع الثوار في سورية وخارجها.

– إزالة العائق البشري من خلال تسلسل فهم إستراتيجية الثورة لكافة المستويات في سوريا وإعطاء فرصة للثوار لكي يساهموا في وضع الأهداف الإستراتيجية.

– إزالة عائق الموارد من خلال توزيع الموارد البشرية والمالية والاعلامية بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للثورة.

– إزالة عائق الإدارة من خلال وضع أسلوب جديد لنتائج القياس المتوازن كنقطة بداية للتعلم.

٥– الركائز الأساسية التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي المتوازن للثورة السورية:

١ / ٥ – الرؤية:

تصف طموحات الثوار للمستقبل ويعبر عنها بالسؤال التالي:

ماذا نريد أن نكون في المستقبل. بحيث يتحول المفهوم من قيادة الثورة بالاعتماد على النتائج إلى قيادة الثورة انطلاقا من رؤيتها.

٢ / ٥ – الرسالة:

تعبر عن غرضها أو السبب في وجودها، بحيث تحدد أساسيات الثورة والمجال الذي تعمل فيه.

٣ / ٥ – الاستراتيجية:

هي طريقة قيام الثوار بمقابلة إمكانياتهم وقدراتهم مع الفرص المتاحة لهم في سعيهم نحو تحقيق أهداف الثورة، وهنا ليس المهم امتلاك استراتيجية مطورة للثورة فقط، بل المهم هو القدرة على تحقيق هذه الإستراتيجية.

٤ / ٥ – الخريطة الإستراتيجية:

تعبر عن:

ـ روابط أو علاقات الأثر والسبب بين مكونات استراتيجية الثورة.

ـ العلاقة بين الثورة ورؤية الثوار من جهة، والأهداف والاستراتيجيات من جهة أخرى.

ـ الخريطة الاستراتيجية للثورة السورية في ظل المنظومة الداخلية والدولية.

٥ / ٥ ـ مؤشرات الأداء التابعة

ـ مؤشرات الأداء القائدة:

المؤشرات التابعة تهتم عادة بقياس الأداء السابق أو التاريخي للثورة (رضا الثوار عن أدائهم، والعوائد المادية (أسلحة ـ سيطرة على مواقع استراتيجية..)) وغالبا ما تكون موضوعية ويمكن الحصول على البيانات المتعلقة بها بسهولة ولكنها لا تملك القدرة التنبؤية.

أما المؤشرات القائدة فهي محركات الأداء التي تقود إلى تحقيق المؤشرات التابعة، وتستخدم عادة لقياس أداء العمليات والأنشطة الثورية، (مثل تحرك الكتائب في الوقت المحدد، والمكان المناسب، وللوجهة المناسبة ـ التحرك السياسي في الوقت والوجهة المناسبين ـ التحرك الإعلامي في الوقت والمساحة الإعلامية والقنوات والمشاهدين المستهدفين...) وغالبا ما تكون هذه المؤشرات شخصية وتتميز بقدرتها التنبؤية ولكن هناك صعوبة في تجميع البيانات المتعلقة بها.

٦ / ٥ – مؤشرات الأداء الأساسية:

هي المقاييس التي تحرك أو تقود الثورة نحو تحقيق أهدافها، فمثلا في حال كان الهدف الرئيسي تحقيق الضغط على النظام، فيجب تضمين بطاقة الأداء المتوازن مؤشر أداء أساسي يرتبط بهذا الهدف وهو التظاهر المستمر أو الاضراب العام، بحيث يتم تجنب الكثير من التضخم في المؤشرات والمقاييس في بطاقة الأداء المتوازن.

٧ / ٥ – المقاييس الشخصية / الوصفية، والمقاييس الموضوعية / الكمية:

ـ المقاييس الموضوعية هي التي يتوفر فيها ثلاث صفات: قابلية التحقق، عدم التحيز، أمانة العرض.

ـ أما المقاييس الشخصية يختلف تقييمها من شخص لأخر تبعا لمعتقدات وميول الشخص في الحكم على الوضع الثوري.

٨ / ٥ – بطاقة الأداء المتوازن:

هي مستند موثق مؤلف من صفحة واحدة، تتضمن عددا من مقاييس الأداء التي يصل عددها مابين ١٨ ـ ٢٥ مقياسا أساسيا، وتساعد هذه المقاييس على مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف، وتمثل هذه

البطاقة إطارا يحدد الأهداف الإستراتيجية للثورة مصنفة في أربع منظورات أو أكثر.

وبعد هذه المقدمة الطويلة تعالوا معا لنضع اللبنات الأساسية للخطة الاستراتيجية المتوازنة للثورة السورية ونشارك جميعنا في بناء استراتيجيتنا الثورية ونسعى إلى تحقيق الأهداف والغايات التي نتطلع إليها من خلال عملنا الثوري

البعد الاستراتيجي في فكر الإمام البخاري والإمام الشافعي

سامر الشحنة البستاني

باحث

أفرزت لنا الأمة الإسلامية منذ نشأتها ببعثة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الكثير من العلماء في نواحي الحياة كافة، على الصعيد الديني والدنيوي والإنساني، كيف لا، والمنهج الإسلامي قائم على العلم والفكر ويشجع عليهما، وقدم لنا كثيرًا من العلماء الذين مازلنا نستظل بنهجهم وعلومهم منذ قرون، لكن الحقيقة ليس كل العلماء بالسوية نفسها فيما بينهم فقد كانوا متفاضلين، فأهل العلم درجات بالعطاء والجهد والنوعية، فمن هؤلاء العلماء من كان تأثيرهم واضح لا يغيب عن ذهن أي مسلم أو طالب علم ولا يستغنى عن علمهم الذي استمر مرجعًا لطلاب العلم والعلماء.

ما استوقف الباحث ودعاه للتأمل هو البعد الاستراتيجي لإمامين جليلين ملأ علمهما الدنيا وشنّف مسامع الكبير والصغير، وهما الإمامان البخاري والشافعي.

أنشأ الأول مدرسة ومنهجًا في الحديث النبوي والسنة النبوية.

وأنشأ الثاني مدرسة ومنهجًا في الفقه وأصوله وضوابطه.

إن المنهج المتبع لكلا الإمامين كان يعتمد التفكير الاستراتيجي، لأنه كان يستشرف المستقبل، فالمتأمل لصيرورة هذين المنهجين يلحظ كيف التزم الغالبية العظمى من المسلمين بما ذهب إليه كل منهما، وما تصوره من رؤى مستقبلية، ورسالة، وغايات.

الامام البخاري:

"هو محمد بن إسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه، ويكنى بأبي عبد الله ويلقب بإمام المحدثين أو أمير المؤمنين بالحديث.

والده هو اسماعيل كان من كبار المحدثين من تلاميذ الإمام مالك روى الأحاديث عن حماد بن زيد والإمام مالك وأبي معاوية وغيرهم من علماء عصره لقي عبد الله بن المبارك واستفاد منه وذكر الإمام البخاري ترجمة والده في التاريخ الكبير وكذلك الحافظ ابن حبان في كتاب الثقات.

ولد الامام البخاري في بخارى المدينة المعروفة بخراسان في ١٣ من شوال سنة ١٩٤ هـ، وتوفي في ليلة عيد الفطر وقت العشاء عام ٢٥٦ هـ في قرية خرتنك من نواحي سمرقند.

توفي والده إسماعيل وكان البخاري صغيراً، فعادت كفالته إلى أمه ولما بلغ سن التمييز مال قلبه إلى حفظ الاحاديث وتحقيقها والعلوم الاسلامية، كيف لا، وقد ورثه من والده العظيم وكان عمره آنذاك عشر سنين أو أقل كما ذكر محمد ابن أبي حاتم الورّاق"[1].

كان البخاري منذ صغره نبيهًا ذكيًا وحافظًا، حصل مرة وهو في بداية طلبه للعلم أن كان في حلقة أحد المحدثين الكبار وهو العلامة الداخلي، فذكر "الداخلي" إسناد أحد الأحاديث، وأخطأ في أحد رجالات السند، فصوّب البخاري له السند، وكان عمره آنذاك أحد عشر سنة.

برع البخاري بسبب حفظه ونباهته، "في تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها ومعرفة علل الحديث والاطلاع على أحوال رواته، ومعرفة عدالتهم وضبطهم وأمانتهم وصدقهم ومعيشتهم ومسكنهم ومولدهم ووفياتهم ولقائهم فيما بينهم، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض ومعرفة اتصالها وانقطاعها والبلوغ بالفنون الحديثية إلى أسمى مكانتها واستنباط المسائل من الأحاديث وجمعها ومقارنتها بالآيات القرآنية"[2].

ولما تمكّن مما هو متاح في بلده، بدأ ترحاله في أرجاء العالم الإسلامي[3] ليُكمل علومه الحديثية والحصول على ضبط أكبر من خلال اللقاء المباشر للصحابة والتابعين وتابع التابعين لإضفاء مزيد من الموثوقية. لذلك كان من منهجه أخذ الحديث من أقصر مصدر وأقل رجالات السند ما أمكن.

كل هذه الصفات هي التي جعلت الإمام البخاري يرتفع إلى طبقة كبار الأئمة الذين كانوا قد سبقوه في الزمان.

البعد الاستراتيجي في عمل الإمام البخاري:

لاشك أن الذي قدمه الإمام البخاري من مجهود في مجال الحديث وعلومه كان عظيما لذلك صنف العلماء صحيحه (الجامع الصحيح) بأصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وسبب ذلك الدقة التي سار عليها والضوابط والشروط التي وضعها لتدوين الحديث في ذلك الكتاب وتأتي أهمية الحديث النبوي في الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم وهي التي فسرت القرآن ونقلت لنا أقوال وأفعال الرسول صلى الله عليه

[1] المباركفوري، للعلامة الشيخ عبد السلام، سيرة الإمام البخاري، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1422 هـ
[2] مرجع سابق.
[3] طاف نواحي خراسان من مرو وبلخ وهراة ونيسابور والري وجبال خراسان وبلده بخارى وما جاورها من سمرقند وطشقند وغيرهما ارتحل إلى الحجاز مكة والمدينة والطائف وجدة وبعدها إلى البصرة والكوفة وبعدها إلى بغداد ثم إلى الشام وبعدها إلى مصر وبعدها إلى الجزيرة - المناطق العليا بين نهري دجلة والفرات -.

وسلم وأرست لنا قواعد الدين وكما نعلم أن القرآن نقل إلينا بالتواتر ودوّن وكتب بالمصاحف وتكفل الله بحفظه: **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** (الحجر).

أما السنة فنقلت إلينا عن طريق الصحابة الذين لازموا الرسول صلى الله عليه وسلم ونقلوا حركاته وسكناته وكل تفاصيل حياته وتسلسلت الرواية منهم إلى التابعين وتابع التابعين إلى أن دوّنت بالكتب ولاشك أن علماء المسلمين وضعوا علم (مصطلح الحديث) بضوابطه وشروطه لضمان سلامة النقل كي لا يشوبه أي تدليس أو وضع، فكانوا روادًا ومبدعين في هذا المجال، وهكذا حفظت السنة بضوابط وترتيب منقطع النظير بجهود العلماء.

حقيقة يجب علينا أن نعلم أن الذي فعله الإمام البخاري ليس مجرد تأليف كتاب، أو أنه برع في علم معين، أو بحث معين فقط، بل إن الذي قدمه، له بعد استراتيجي، ولم يكن عشوائيًا، فكان لعمله رسالة؛ هي **حفظ السنة وضمان نقلها بطريقة صحيحة**، وحدد أهدافًا عمل من أجلها وهي: **جمع أكبر عدد من الأحاديث الصحيحة ووصولها للمسلمين جيلا بعد جيل للاستفادة منها من منهج وفكر واستنباط وأحكام ... الخ .**

والذي ساعد البخاري على تحقيق أهدافه امتلاكه لنقاط قوة كثيرة، منها امتلاكه قوة حافظة كبيرة، وهمة عالية، وقدرة مادية على الأسفار في البلاد لسماع الأحاديث وأسانيدها لأن أباه أورثه مالاً وكان لا يعمل به، بل أوكل غيره به مضاربة لكي يتفرغ للعلم، مستفيداً من استقرار البلاد الإسلامية آنذاك وازدهارها وتشجيعها للعلم والعلماء والباحثين. فالرسالة السامية التي أراد البخاري ان يطبقها لم تكن محض كلام وشعارات بل كما أشرنا وضع لها الأهداف وسار عليها ضمن رؤى مستقبلية، وخطوات ثابتة بعيدة عن العشوائية، فبعد أن حفظ الأحاديث بأسانيدها والعلوم المحيطة بها لم يدوّنها في صحيحه مباشرة، بل ألف كتابًا في الجرح والتعديل وهو (التاريخ الكبير)، ومن عظيم نفع هذا الكتاب أخذه العالم إسحاق ابن راهويه وأدخله على حاكم خراسان آنذاك وقال له: (ألا أريك سحرا). يحوي هذا الكتاب أخبار رجال السند الذين تسلسلت الأحاديث عن طريق روايتهم لها وفي ذلك ضمان لسلامة الطريق الذي نقل الحديث عبرها، وبعد درايته بالرجال، أصبح الطريق معبداً أمام الإمام البخاري، ليؤلف كتابه العظيم (الجامع الصحيح) وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، الذي استغرق جمعه خمسة عشر عاما، وبعد انتهائه منه أعاده ودققه ثلاث مرات ليضمن دقة العمل والنقل الصحيح، ومن استشرافه للمستقبل

وليُسهل على الدارسين والعلماء من بعده، نظّم كتابه وقسّمه وبوّبه على أبواب المواضيع الفقهية وبهذا يُستدل أن الامام البخاري لم يكن محدثا فحسب بل كان عالمًا فقيهًا .

ومن المواقف التي ترينا النظرة الاستراتيجية للبخاري تلك التي حصلت معه في إحدى أسفاره البحرية والتي تعرف فيها على شخص، وصدّقه، وأمن جانبه وأخبره بأن معه صرّة تحوي ألف دينار[1] وفي اليوم التالي ادعى هذا الرجل أن صرة بداخلها ألف دينار سرقت منه فأخذو يفتشون الركاب فألقى الإمام البخاري الصرة في البحر وعندما نزلوا إلى البر سأل الرجل المفتري الامام البخاري ماذا فعل بالمال؟ ولماذا فعل ذلك؟ مستغرباً!! فأجابه البخاري: (يا جاهل ألا تدري أنني أفنيت حياتي كلها في جمع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وعرف العالم ثقتي، فكيف كان ينبغي لي أن أجعل نفسي عرضة لتهمة السرقة، وهل الدرّة الثمينة – الثقة والعدالة – التي حصلت عليها في حياتي أضيّعها من أجل دنانير معدودة؟) فهنا ظهرت النظرة والثاقبة للإمام البخاري، وهي أنه يقوم بجمع السَّنة بهذه الدقة والناس تعرف أمانته وثقته بالنقل، فإن سمعوا بأنه طُعن بأمانته لم يأخذوا حديثًا واحداً منه، فيُحرم الناس من هذا العمل النافع والهام جداً.

إذًا لم يطرح الامام البخاري أفكاراً دون أن يطبقها، بل رسم منهجا وطبقه خير تطبيق، فوضع رسالة واضحة المعالم، وحدد أهدافا وسار بعمله بكل جهد وتفانٍ حتى وصل لغايته وحقق أهدافه التي روت ظمأ العلماء والباحثين إلى يومنا هذا وستستمر إلى قيام الساعة.

الإمام الشافعي[2]:

ولد بغزة بالشام سنة ١٥٠ هـ، من أب قرشي مطلبي وهو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد ابن هاشم بن المطلب بن عبد مناف فهو يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف. وأمه فهي من الأزد، نشأ الشافعي من أسرة فقيرة كانت مشردة بفلسطين توفي أباه وكان صغيرا فانتقلت أمه به إلى مكة خشية أن يضيع نسبه الشريف، وقد ولد ذا نسب رفيع شريف ولكنه عاش عيشة الفقراء إلى أن استقام عوده، والنشأة الفقيرة مع النسب الرفيع تجعل الناشئ ينشأ على خلق قويم ومسلك كريم إن انتفت الموانع ولم يكن ثمة شذوذ.

[1] الدينار الذهبي يساوي 4.25 غرام ذهب. أي أن الألف دينار يساوي 4250 غرام ذهب فتصور حجم المبلغ؟!
[2] أبو زهرة، العلامة الشيخ محمد، الشافعي، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية ١٩٧٨ م.

ظهر على الشافعي منذ مقتبل عمره ألمعية وذكاء وبدا ذكاؤه الشديد في سرعة حفظه له ثم اتجه بعد حفظه القرآن الكريم إلى استحفاظ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان حريصا عليها ويستمع إلى المحدثين فيحفظ الحديث بالسمع ويذهب إلى الديوان يستوعب الظهور ليكتب عليها (المراد الأوراق الديوانية التي كتب في باطنها وترك ظهرها أبيض) وهذا يدل على فقره آنذاك اذ لا يمتلك ثمن الورق .

ومع استحفاظه لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وحفظه لكتاب الله تعالى اتجه إلى التصفح في العربية ليبعد كل البعد عن العجمة وعدواها التي أخذت تغزو اللسان العربي لاختلاط الأعاجم في المدائن والأمصار، وقد خرج في سبيل هذا إلى البادية ولزم "هزيل" وكانت أفصح العرب ويظهر أنه أقام في البادية أمدا طويلا فتمكن من اللغة والفروسية والرمي .

طلب الشافعي العلم في مكة على من كان فيها من الفقهاء والمحدثين، وبلغ شأواً عظيماً حتى أُذن له بالفتيا، إلا أن همته في طلب العلم لم تقف به عند حد، وقد وصل إليه خبر إمام المدينة مالك رضي الله عنه وكان ذلك في وقت انتشر اسم مالك في الآفاق وتناقلته الركبان وبلغ شأواً من العلم والحديث، لكنه لم يأت المدينة حتى استعار الموطأ من رجل بمكة وقرأه، وتقول الروايات أنه حفظه، وذهب الشافعي إلى مالك يحمل معه كتاب توصية من والي مكة .

وبهذه الهجرة أخذت حياة الشافعي تتجه إلى الفقه بجملتها وتم ملازما الإمام مالك حتى وفاته سنة ١٧٩ هـ، ولما مات مالك رضي الله عنه وأحس الشافعي أنه نال من العلم أشطراً، وكان إلى ذلك الوقت فقيراً، اتجه لعمل يتكسب منه، بما يدفع حاجته ويمنع خصاصته، وتولى عملا بنجران، فأقام العدل ونشر لواءه .

وبعدها قدم إلى بغداد وهو في الرابعة والثلاثين وتعلم ودرس فقه العراقيين ومن أشهر من درس عندهم الإمام محمد بن الحسن تلميذ الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان .

عاد الشافعي إلى مكة وأخذ يلقي دروسه وفي هذه الفترة التقى به الإمام أحمد بن حنبل، وقد أخذت شخصية الشافعي تظهر بفقه جديد لا هو فقه أهل المدينة وحدهم ولا فقه أهل العراق وحدهم، بل هو مزيج منهما وخلاصة عقل ألمعي أنضجه علم الكتاب والسنة وعلم العربية وأخبار الناس والقياس والرأي ولذلك كان من يلتقيه من العلماء يرى فيه عالمًا، هو نسيج لوحده . بعدها قَدم الشافعي بغداد للمرة الثانية وله طريقة في الفقه لم يسبقه بها أحد، ثم رحل إلى مصر وبقي فيها حتى توفاه الموت في آخر ليلة من رجب سنة ٢٠٤ هـ وقد بلغ من العمر أربعة وخمسين عاماً .

البعد الاستراتيجي في عمل الإمام الشافعي :

لاشك أن عصر الإمام الشافعي كان عصر ازدهار في المجال العلمي والفكري والفقهي لكن نظرة الإمام الشافعي أن الفقه الإسلامي مرن وتتبدل الأحكام الفرعية الفقهية مع تبدل الأزمنة والأمكنة، استنادا للقاعدة الفقهية (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان)، وهذا التغير يتطلب اجتهاداً من العلماء للوصول للأحكام بطريقة صحيحة ومتوافقة مع مقاصد التشريع فبناءا على ذلك أراد أن يسهل على المجتهدين ويرسم لهم طريقا ومنهجا للاستنباط وفق الضوابط والشروط، وتمثل ذلك الفهم بعلم أصول الفقه الذي يُعدُّ الإمام الشافعي أول من ألّف في ذلك الفن ولحقه العلماء في ذلك من بعده، وكانت رسالته **جعل الفقه علم له أصول وضوابط**، وبعد أن رسم رسالته حدد لها هدفًا هو : **قدرة العلماء اللاحقين على الاجتهاد ضمن أسس متينة ومرتبة ومنظمة على مر العصور.**

امتلك الامام الشافعي نقاط قوة كثيرة ساعدته على تحقيق هدفه وهي وصوله إلى قدر كبير من العلم واكتساب الكثير من المهارات من قرآن وحديث وفقه ولغة وفصاحة وبيان... الخ، مع أنه عانى من ضيق المعيشة في بداية طلبه للعلم إضافة إلى المحنة التي حلت به عندما اتهمه مبغضون له بالتخطيط لقيام بثورة ضد العباسيين، لكن علاقته بالإمام محمد بن الحسن الشيباني – وكان قاضي القضاة عصر هارون الرشيد – ساهمت بتبرئته من هذه التهمة، إضافة لكثرة الفرق والآراء والأفكار في زمانه وعلى رأسها أفكار المعتزلة، التي أدت لنزيف الوقت معهم بالمناقشات والمناظرات.

والذي يتابع عمل الشافعي يرى فيه نظرة ثاقبة وبُعداً استراتيجيًا عندما رأى اتساع رُقعة العالم الإسلامي، وتعدد الملل والنحل، والأفكار والمناهج، إلا أنه وبرؤيته النابعة من حكمة عظيمة بتغير الأزمان والأماكن، خاف على ضياع الأسس والمنهج المتبع للوصول للأحكام الفقهية، فعكف على رسم منهج أرسى فيه قواعد وضوابط وأسس علم جديد هو (علم أصول الفقه)، فكان أول إنتاج له في ذلك المنهج؛ كتاب الرسالة في أصول الفقه، وهو أول كتاب في أصول الفقه، إضافة لكتب أخرى فرعية في الأصول قام بتأليفها، وعند انتقاله من بغداد إلى مصر ألف كتاب الأم، وفيه تفاصيل الاحكام الشرعية، ومراجعة لكتاب الرسالة، حيث أعاد النظر في بعض الموضوعات، لذلك قيل: مذهب الامام الشافعي القديم، ومذهب الامام الشافعي الجديد، لإعادة النظر في بعض الموضوعات والأحكام. ويُلحظ تغيير اجتهاد الامام بانتقاله من بغداد إلى مصر، في بعض المسائل، وهذا إن دلَّ، فإنه يدل على أمرين: أحدهما أن الامام

الشافعي لا يجد حرجا بأن ينقُض ويتراجع عن اجتهاده السابق باجتهاد آخر يجده خيراً منه،كما نشاهد في واقعنا عن بعض العلماء يتشبثون ويتربصون برأيهم عنجهيةً واستكباراً ولو بدا لهم أن الحق في غير اجتهادهم. والثاني ليؤكد مرونة التشريع وأن الأعراف تتبدل من بلد لآخر والعرف مصدر من مصادر التشريع (مصدر ثانوي)، مما يجعلنا نتقبل ونستوعب اجتهاد العلماء الآخرين ولا ننكر عليهم، ونقدر الاختلاف بين العلماء في المسائل الفقهية ونتيقن أن اختلافهم رحمة، فالنتيجة حصول الأمة على ثروة فقهية كبيرة ومرونة بالتشريع.

الخاتمة:

في نهاية المطاف ينوه الباحث إلى أنه عندما نطلق على أحد من العلماء (إمام)، فهي ليست مرتبة دينية أو كهنوتية، بل مرتبة علمية كما في وقتنا الحاضر عند اطلاقنا كلمة دكتور، بروفيسور.

وقد أشار الباحث إلى أهمية العمل الذي قام به كل من الإمامين البخاري والشافعي وعملهما ومنهجهما المحفّز لكل طالب علم للحذو حذوهما، فلا يقول أين هم وأين نحن في العلم؟

صحيح أنهما من الأئمة الفريدين ومن الذين سبقوا عصرهم بعطائهم وبعدهم الاستراتيجي لكن لا يستصغر أحد نفسه وكل واحد فينا عنده امكانيات، إذا دعمها وزودها بالعلم والمعرفة استطاع أن ينتج ويساهم في أعمال جوهرية، تدوم طويلا ويستفيد منها الأجيال، وإن الأدوات ووسائل الاتصال الحديثة تساعد الباحثين وطلاب العلم على البحث وجلب المعلومة وتطويرها بأسهل وأسرع من التي كانت في عصرهم، فكانوا يقطعون مئات الكيلومترات أجل حديث أو للتأكد منه أو لبحث مسألة فقهية.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**مَثَلُ أمتي مَثَلُ المطر لا يُدرى أولُه خيرٌ أم آخرُه**) (**الترمذي**).

الجرائم الالكترونية والأعمال المصرفية

د. عبد القادر ورسمه غالب
المستشار والخبير القانوني

مع تطور الأعمال المصرفية الالكترونية وتوسع دائرتها عالميا، بدأت جرائم جديدة في الانتشار السريع تعرف بالجرائم الالكترونية، وبدأت هذه الجرائم تحوز على اهتمام المجتمع الدولي. وتقوم المصارف والمؤسسات المالية ببذل جهود كبيرة خاصة في الحفاظ على المعلومات المتعلقة بالعملاء.

كشف المعلومات والتلاعب في الحسابات، كان يتم عبر وسائل إجرامية نسميها جوازا (الجرائم التقليدية) مثل تزوير كشوفات الحساب وغيرها من المستندات المصرفية باستخدام توقيع يدوي باليد مزور أو تقديم معلومات غير صحيحة كتابة أو شفاهة بقصد إجرامي، أو التلاعب في الودائع بواسطة الموظفين أو غير هذا من الأفعال الإجرامية التي تم ارتكابها وفعلها ماديا عن سوء قصد ونية إجرامية.

والجرائم التقليدية أعلاه أصبحت معلومة للمصارف والمؤسسات المالية وسلطات التحقيق الجنائي والمحاكم. وظلت الأجهزة المصرفية والعدلية تتعامل مع هذه الجرائم باليقظة والحذر الكافيين لمنعها أو التقليل من حدوثها.

نستطيع القول، بأنه أصبح لدى الأجهزة المختصة خبرة تراكمية واسعة تم اكتسابها أثناء التعامل مع الجرائم ومحاربتها وردع مرتكبيها. وحرى بالقول أن المصارف قامت بسد الفراغات التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب الجرائم من خلال تكثيف المراقبة المهنية والإدارية مع الحرص علي التدريب وإصدار التعاميم والتوجيهات التي تساعد في تنفيذ المهام.

لكن المصارف وخصوصية العملاء، تواجه الآن خطرا داهما بظهور نوع جديد وجيل متطور من الجرائم المستحدثة التي تختلف عن الجرائم التقليدية، وهذه الجرائم تتم عبر الكمبيوتر والانترنت وتسمى بجرائم السايبر بسبب انتشار استخدام التكنولوجيا الافتراضية في شتى المجالات.

ويمكن أن نقول أن طوق كل الحواجز انكسر وزالت كل الحدود المعرفية بظهور الانترنت وأصبح بمقدور أي شخص ومن أي مكان الحصول على المعلومات التي يرغب فيها بمجرد الضغط على الزر في الجهاز وأصبح

العالم الآن قرية صغيرة يمكن التجول في جميع أركانها في لحظة زمان واخذ المعلومات المطلوبة بل وإصدار التعليمات أثناء هذا التجوال.

ولكن هل هذا التطور والثورة التقنية بدون سلبيات، والإجابة بالطبع (لا) لأن هناك العديد من المآخذ والسلبيات ومن أخطرها سوء استخدام ثورة المعلوماتية وتسخيرها في ارتكاب الجرائم المستحدثة، ومنها الجرائم المتعلقة بالعمليات المصرفية وخصوصي العملاء. وهذا النوع الجديد من الجرائم في تطور ويشكل هاجسا كبيرا ولا بد من اتخاذ الإجراءات للحد من الجرائم.

ومن الملاحظ أن جرائم السايبر الحديثة قلبت مفهوم الجريمة رأسا على عقب لأنها لا تتقيد بالمكان أو الزمان أو الوقت وإضافة لهذا، لا يتوفر حتى الآن بصفة كافية العلم بهذه الجرائم أو كنهها مما يجعل مجابهتها أمرا صعبا ومتشبعا بالغموض. ولهذا، لا بد من إصدار التشريعات الحديثة والمتطورة جدا بما يتماشي مع الجرائم الالكترونية، لأنها تشكل خطر كبير على البشرية من عدة نواحي.

وننبه أنه يجب على المصارف بصفة خاصة أن تكون مستعدة للمقارعة بنفس الأسلحة التقنية التي يتم استخدامها في ارتكاب الجرائم الالكترونية، ومما لا شك فيه أن تحديد ومجابهة الجرائم الالكترونية يحتاج لبعض الوقت مع الصبر وطول البال ولكن لا بد من بداية المشوار مع ضرورة السير في الاتجاه الصحيح.

لماذا تفشل البنوك؟ القدرة على التنبؤ بفشل البنوك[1]

Sergio Correia

Principal economist in the Financial Stability Division at the Board of Governors of the Federal Reserve System

Stephan Luck

Financial research advisor in Banking Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group

Emil Verner

An associate professor of finance at the MIT Sloan School of Management

هل يمكن التنبؤ بفشل البنوك قبل حدوثه؟ في منشور سابق، أثبتنا ثلاث حقائق حول البنوك الفاشلة والتي أشارت إلى أن البنوك الفاشلة تشهد تدهوراً في الأساسيات قبل سنوات عديدة من فشلها وعبر مجموعة واسعة من البيئات المؤسسية. في هذا المنشور، نوثق أن فشل البنوك يمكن التنبؤ به بشكل ملحوظ بناءً على مقاييس محاسبية بسيطة من البيانات المالية المتاحة للجمهور والتي تقيس مخاطر إفلاس البنك ونقاط ضعف التمويل.

لماذا من المهم التنبؤ بفشل البنوك؟

هذا السؤال مهم لسببين. أولاً، إن فهم ما إذا كان الفشل يمكن التنبؤ به له أهمية عملية بالنسبة لمشرفي البنوك والمستثمرين والعملاء. إن القدرة على التنبؤ بالفشل قد توفر مجالاً لتجنب أو على الأقل تخفيف تكلفة الفشل.

إن القدرة على التنبؤ بفشل البنوك من الممكن أن يوفر أدلة حول الأسباب الكامنة وراء المشاكل في البنوك الفاشلة. على سبيل المثال، إذا كان من الممكن التنبؤ بفشل البنوك استناداً إلى سلوك الإقراض في الماضي والخسائر المتزايدة، فإن الأساسيات المتدهورة من المرجح أن تلعب دوراً محورياً في فشل البنوك. ومن

[1] Sergio Correia, Stephan Luck, and Emil Verner, Why Do Banks Fail? The Predictability of Bank Failures - Liberty Street Economics, November 22, 2024, Liberty Street Economics, Link.

ناحية أخرى، إذا كانت حالات فشل البنوك غير متوقعة إلى حد كبير، فمن المرجح أن تكون ناجمة عن صدمات غير متوقعة أو هروب من البنوك لا علاقة لها بالأساسيات المصرفية.

التنبؤ بفشل البنوك من خلال مقاييس الملاءة المالية للبنوك ونقاط الضعف في التمويل

كما في مقالنا الأول، يستند تحليلنا إلى مجموعة بيانات جديدة من الأساسيات المصرفية وفشلها تمتد من عام ١٨٦٥ إلى عام ٢٠٢٣، والتي تم تفصيلها في ورقة العمل الجديدة الخاصة بنا. أولاً، نوضح أن احتمال فشل البنوك في المستقبل يتزايد بقوة في وكلاء الأساسيات المصرفية الضعيفة. يرسم الرسم البياني أدناه احتمال فشل البنوك على مدى السنوات الثلاث المقبلة كدالة لمقاييس مخاطر إفلاس البنوك وضعف تمويل البنوك (الممثلة بالاعتماد على أنواع باهظة الثمن وحساسة للمخاطر من التمويل غير الأساسي). وهذا يسمح لنا بالسؤال: هل من المرجح أن تفشل البنوك عندما تكون ملاءتها المالية ضعيفة وتعتمد على مصادر تمويل ضعيفة؟

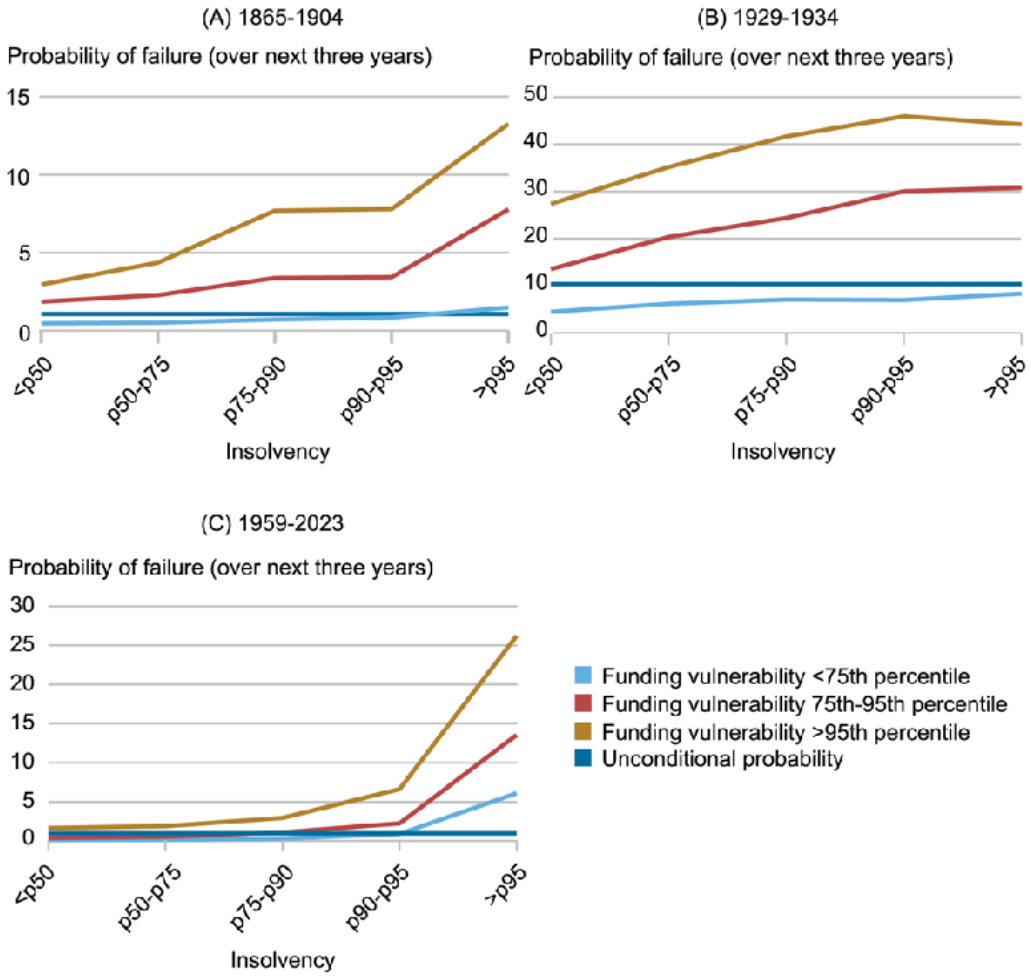

المصادر: مجلس فحص المؤسسات المالية الفيدرالية (FFIEC)، التقارير الموحدة للحالة والدخل ("تقارير الاستدعاء")؛ مكتب مراقب العملة (OCC)، التقرير السنوي للكونجرس؛ مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC). انظر كوريا ولوك وفيرنر (٢٠٢٤) للمزيد من التفاصيل. ملاحظات: يرسم الرسم البياني احتمالية فشل البنك من t+1 إلى t+3 مقابل التوزيع المشترك للوكلاء للإفلاس وضعف التمويل في العام t. بالنسبة لعصر البنوك الوطنية (١٨٦٥–١٩٠٤) والكساد الأعظم (١٩٢٩–١٩٣٥)، يتم قياس الإفلاس من خلال الأرباح غير المقسمة على حقوق الملكية، ويتم قياس ضعف التمويل من خلال التمويل بالجملة على الأصول. بالنسبة للعصر الحديث (١٩٥٩–٢٠٢٣)، يتم قياس الإفلاس من خلال حقوق الملكية إلى الأصول، ويتم قياس ضعف التمويل من خلال الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع. يكشف الرسم البياني أن خطر الفشل يرتفع مع تدهور ملاءة البنك وزيادة اعتماده على أشكال التمويل الباهظة الثمن. وعلاوة على ذلك، فإن البنوك التي تعاني من إفلاس مرتفع وضعف تمويل مرتفع لديها أعلى احتمال للفشل. على سبيل المثال، فإن البنك الذي يقع في أعلى نسبة مئوية خامسة من مخاطر الإفلاس وضعف التمويل لديه احتمال فشل على مدى السنوات الثلاث المقبلة بنحو ١٤٪ في عصر البنوك الوطنية (١٨٦٥–١٩٠٤)، و٤٢٪ خلال الكساد الأعظم (١٩٢٩–١٩٣٤)، و ٢٦٪ في العصر الحديث (١٩٥٩–٢٠٢٣). وهذا يعادل زيادة تتراوح بين عشرة إلى عشرين ضعفًا في احتمال الفشل نسبة إلى البنك المتوسط، وهو فرق كبير، ويشير إلى أن حالات الفشل ليست عشوائية. بل إن البنوك الفاشلة تظهر علامات ضعف الأساسيات في بياناتها المالية المتاحة للجمهور قبل فشلها.

الأساسيات الضعيفة تتنبأ بارتفاع مخاطر فشل البنوك ثلاثة مخططات خطية تتبع النسبة المئوية لاحتمال فشل البنوك على مدى السنوات الثلاث المقبلة مقابل الإفلاس للبنوك التي تقل قابلية تعرضها للتمويل عن النسبة المئوية الخامسة والسبعين (أزرق فاتح)، والنسبة المئوية الخامسة والسبعين إلى الخامسة والتسعين (أحمر)، والنسبة المئوية الأكبر من الخامسة والتسعين (ذهبي)، والاحتمال غير المشروط (أزرق غامق)؛ المخطط العلوي الأيسر للفترة من ١٨٦٥ إلى ١٩٠٤، والمخطط العلوي الأيمن للفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٤، والمخطط السفلي الأيسر للفترة من ١٩٥٩ إلى ٢٠٢٣.

هل يمكن التنبؤ بفشل البنوك الذي يحدث أثناء هروب المودعين من البنوك؟

لقد فاجأ هروب المودعين من بنك وادي السليكون وفشله في ربيع عام ٢٠٢٣ العديد من الناس واستدعى مقارنات مع هروب المودعين من البنوك في عصر ما قبل التأمين على الودائع. تحتوي عينة البنوك التاريخية الطويلة لدينا، والتي تمتد إلى الفترة التي سبقت التأمين على الودائع وإنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي، على العديد من حالات الفشل التي تتميز بهروب المودعين من البنوك. يوضح الرسم البياني التالي توزيع تدفقات الودائع الخارجة من البنوك الفاشلة في الفترة التي سبقت الإفلاس مباشرة. قبل تقديم التأمين الفيدرالي على الودائع في عام ١٩٣٤، كانت حالات الإفلاس التي تنطوي على سحب كميات كبيرة من الودائع تُعَد من بين الحالات التي يتم فيها سحب كميات كبيرة من الودائع.

إن حالات إفلاس البنوك الوطنية التي حدثت قبل تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC) كانت شائعة للغاية. على سبيل المثال، تميزت ما يقرب من ثلثي حالات إفلاس البنوك الوطنية التي حدثت قبل تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC) بتدفقات خارجة للودائع بلغت ٥ .٧٪ على الأقل، كما تميز أكثر من ثلث حالات الإفلاس بسحب ودائع تجاوز ٢٠٪. وعلى النقيض من ذلك، كانت التدفقات الخارجية المتوسطة أكثر تواضعًا بعد تقديم التأمين على الودائع.

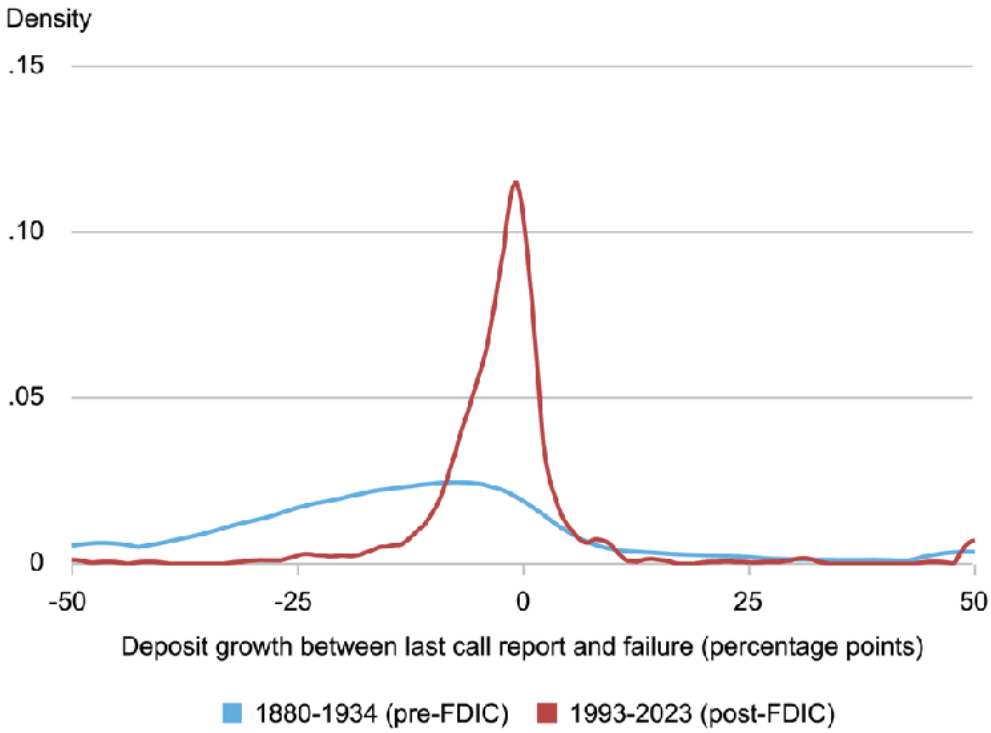

المصادر: مجلس فحص المؤسسات المالية الفيدرالية (FFIEC)، التقارير الموحدة للحالة والدخل ("تقارير الاستدعاء")؛ مكتب مراقب العملة (OCC)، التقرير السنوي للكونجرس؛ مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC). انظر كوريا، ولوك، وفيرنر (٢٠٢٤) لمزيد من التفاصيل. ملاحظات: يوضح الرسم البياني توزيع النمو في الودائع بين آخر تقرير استدعاء قبل الفشل والودائع المبلغ عنها في الفشل. تم اقتطاع نمو الودائع عند +/– ٥٠ نقطة مئوية.

تدفقات الودائع الخارجية في البنوك الفاشلة مخطط خطي يتتبع توزيع تدفقات الودائع الخارجية، أو هروب الودائع، في البنوك الفاشلة في الفترة التي سبقت الإفلاس مباشرة للبنوك قبل تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية في الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩٣٤ (أزرق فاتح) والبنوك بعد تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٢٣ (أحمر)؛ يشير المخطط إلى أن التدفقات الخارجية المتوسطة كانت أكثر تواضعًا بعد تقديم مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية.

وهذا يثير السؤال: هل يمكن التنبؤ بالفشل الذي يحدث أثناء هروب الودائع من البنوك؟ أم أنه من الصعب التنبؤ به لأن هروب الودائع من البنوك مدفوع بالذعر ولا علاقة له بالأساسيات؟

يرسم الرسم البياني التالي الاحتمال الشرطي للفشل لجميع حالات الفشل وللفشل مع تدفقات الودائع الكبيرة، حيث يشير الأخير إلى أن الفشل كان مصحوبًا بهروب الودائع. يركز الرسم البياني على عصر البنوك الوطنية (١٨٦٥–١٩٠٤)، قبل التدخلات الحكومية مثل تأمين الودائع أو المقرض كملاذ أخير. إننا نحدد تدفقات الودائع الضخمة التي تحدث إذا انخفضت الودائع بنسبة تزيد على ٥.٧٪ بين آخر تقرير عن المكالمات وفشل البنك. ويكشف الرسم البياني أن الأساسيات تتنبأ بقوة بالفشل مع تدفقات الودائع الضخمة. وفي عصر البنوك الوطنية، يرتبط الانتقال من الأساسيات الصحية (أقل من النسبة المئوية الخمسين) إلى الإفلاس الشديد أو ضعف التمويل بزيادة في احتمال الفشل مماثلة للزيادة في جميع حالات الفشل. (يجب أن يكون احتمال الفشل مع تدفقات الودائع إلى الخارج أقل من احتمال الفشل، وبالتالي يجب أن يكون الخط المتصل أعلى من الخط المنقط). وعلى هذا فإن حالات الفشل المرتبطة بتدفقات الودائع الضخمة إلى الخارج ـ حالات الفشل التي تنطوي عادة على عمليات سحب سريعة ـ لم تكن أحداثاً غير متوقعة تماماً ومنفصلة عن الأساسيات. وبدلاً من ذلك، كلما هرع المودعون إلى سحب أموالهم، يبدو أنهم يتفاعلون مع الأساسيات المصرفية الضعيفة ويتوقعون الفشل.

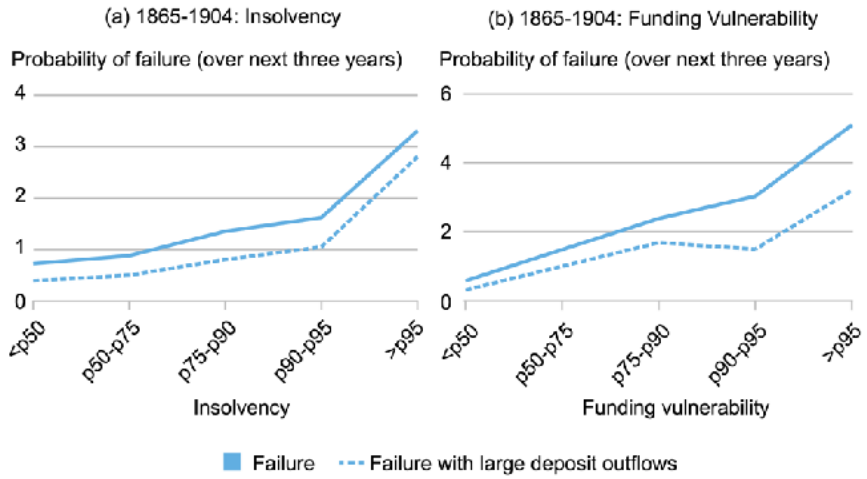

المصادر: مجلس فحص المؤسسات المالية الفيدرالية (FFIEC)، التقارير الموحدة للحالة والدخل ("تقارير الاستدعاء")؛ مكتب مراقب العملة (OCC)، التقرير السنوي للكونجرس؛ مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC). راجع كوريا ولوك وفيرنر (٢٠٢٤) للحصول على التفاصيل. الملاحظات: يرسم المخطط احتمال فشل البنوك على مدى أفق زمني مدته ثلاث سنوات مقابل توزيع الوكلاء للإفلاس وضعف التمويل. يتم قياس الإفلاس من خلال الأرباح غير المقسمة على حقوق الملكية. يتم قياس ضعف التمويل من خلال

التمويل بالجملة على الأصول. إن حالات الفشل التي تصاحبها تدفقات ودائع كبيرة تُعرَّف بأنها تلك التي تنخفض فيها الودائع بنسبة تزيد على ٥.٧٪ بين آخر تقرير استدعاء وحالة الفشل. وتستند حالات الفشل التي تصاحبها تدفقات ودائع كبيرة إلى عينة الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩٠٤، حيث لا يبلغ مكتب مراقبة العملة إلا عن الودائع في وقت الفشل بدءاً من عام ١٨٨٠.

إن حالات فشل البنوك مع تهافت المودعين على سحب أموالهم يمكن التنبؤ بها

مخططان خطيان يتتبعان الاحتمال الشرطي للفشل على مدى السنوات الثلاث المقبلة لجميع حالات فشل البنوك (الخط الأزرق الفاتح المتصل) وحالات فشل البنوك مع تدفقات ودائع كبيرة (الخط الأزرق الفاتح المنقط) للإفلاس في الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٩٠٤ (المخطط الأيسر) وضعف التمويل في الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٩٠٤ (المخطط الأيمن).

التنبؤ بموجات فشل البنوك الإجمالية

حتى الآن، رأينا أنه يمكن التنبؤ بموجات فشل البنوك الفردية باستخدام مؤشرات بسيطة من البيانات المالية المتاحة للجمهور. فهل يمكن لنفس الخصائص أن تتنبأ أيضاً بموجات فشل البنوك أثناء الأزمات المصرفية؟ بعبارة أخرى، هل تختلف القدرة على التنبؤ بفشل البنوك تبعاً لوجود أزمة مصرفية أم لا؟

يقارن الرسم البياني التالي معدل الفشل الإجمالي المحقق على المحور الصادي بمعدل الفشل المتوقع خارج العينة على المحور السيني. ويتم إنشاء معدل الفشل المتوقع من خلال تجميع التوقعات من نموذج بسيط على مستوى البنك يتنبأ بالفشل باستخدام مقاييس مخاطر الإفلاس، ونقاط ضعف التمويل، ونمو البنوك، فضلاً عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي. يتم إجراء التنبؤ خارج العينة، على سبيل المثال، يعتمد التنبؤ لعام ١٩٣٣ فقط على المعلومات حتى عام ١٩٣٢.

الأساسيات تتنبأ بموجات إجمالية من فشل البنوك

رسم بياني مبعثر يتتبع معدل فشل البنوك الإجمالي مقابل معدل فشل البنوك المتوقع لعصر البنوك الوطنية، ١٨٦٥–١٩٠٤ (الماسة الزرقاء الفاتحة)؛ بنك الاحتياطي الفيدرالي المبكر، ١٩١٤–١٩٢٨ (الماسة الحمراء المثلث)؛ الكساد الأعظم، ١٩٢٩–١٩٣٥ (المربع الذهبي)؛ والعصر الحديث، ١٩٥٩–٢٠٢٣، (التقاطع الأزرق الداكن).

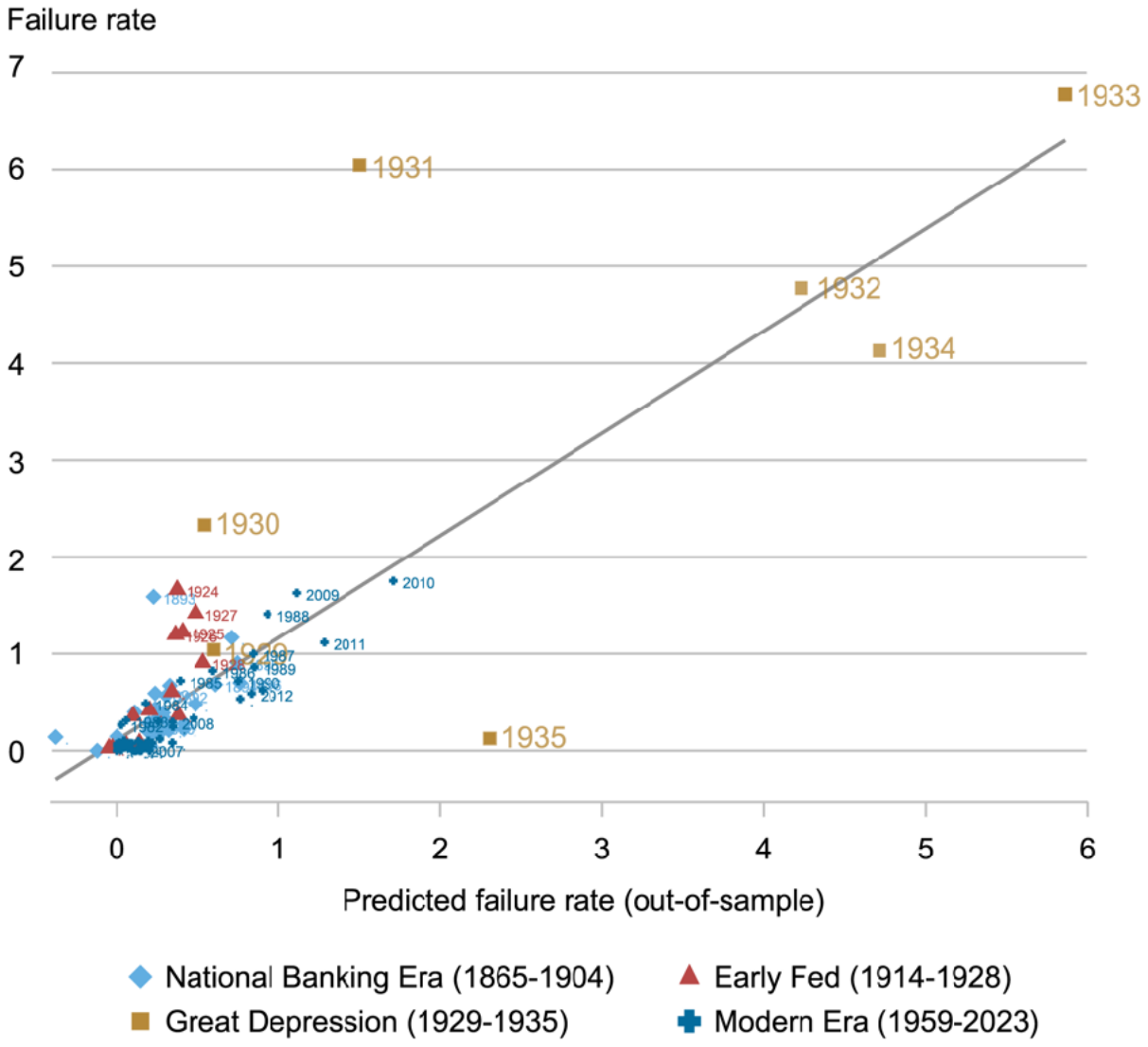

المصادر: مجلس فحص المؤسسات المالية الفيدرالية (FFIEC)، التقارير الموحدة للحالة والدخل ("تقارير المكالمات")؛ مكتب مراقب العملة (OCC)، التقرير السنوي للكونجرس. انظر كوريا ولوك وفيرنر (٢٠٢٤) للحصول على التفاصيل. ملاحظات: يرسم الرسم البياني معدل الفشل الكلي المحقق مقابل معدل الفشل الكلي المتوقع. يتم إنشاء معدل الفشل الكلي المتوقع لسنة معينة باستخدام المعلومات حتى تلك السنة فقط، وبالتالي فإن التنبؤ يكون شبه خارج العينة. يبدأ كلا المقياسين بعد عشر سنوات من بدء بياناتنا حتى يكون لدينا عينة تدريب طويلة بما فيه الكفاية. تستند التنبؤات لكل فترة عينة إلى نماذج الانحدار الموضحة بالتفصيل في الورقة.

هناك علاقة إيجابية قوية جداً بين معدل الفشل المتوقع والمحقق. كان معدل فشل البنوك المرتفع في فترة الركود الأعظم (٢٠٠٩–٢٠١٠) والكساد الأعظم (١٩٢٩–١٩٣٣) متوقعًا إلى حد كبير على أساس تدهور الأساسيات المصرفية والاقتصادية. وبالتالي، لا يمكن تفسير ارتفاع حالات فشل البنوك أثناء الأزمات المصرفية النظامية فقط من خلال الهلع الناجم عن سحب الودائع من البنوك. بدلاً من ذلك، فإن موجات الفشل تفسر بقوة من خلال تدهور الأساسيات.

الختام

لقد وثق هذا المنشور أن حالات فشل البنوك الأمريكية التي حدثت منذ عام ١٨٦٥ يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير على أساس الأساسيات المصرفية. إن احتمال الفشل في المستقبل أعلى بكثير بالنسبة للبنوك ذات الملاءة المنخفضة والاعتماد الأكبر على مصادر التمويل الباهظة الثمن والحساسة للمخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن الأساسيات المصرفية تتنبأ بموجات فشل البنوك الكبرى في تاريخ الولايات المتحدة، بما في ذلك حالات الفشل في فترة الكساد الأعظم والركود الأعظم. في المنشور التالي، نناقش آثار نتائجنا على فهمنا لأسباب فشل البنوك.

لماذا تفشل البنوك؟ هروب المودعين من البنوك مقابل القدرة على سداد ديونهم[1]

Sergio Correia

Sergio Correia is a principal economist in the Financial Stability Division at the Board of Governors of the Federal Reserve System

Stephan Luck

financial research advisor in Banking Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group

Emil Verner

An associate professor of finance at the MIT Sloan School of Management.

تشير الأدلة المستمدة من لجنة استمرت ١٦٠ عامًا من البنوك الأمريكية إلى أن السبب النهائي لفشل البنوك والأزمات المصرفية هو دائمًا تقريبًا تدهور أساسيات البنوك مما يؤدي إلى الإفلاس. وكما وصفنا في منشورنا السابق، فإن فشلت البنوك – بما في ذلك تلك التي تنطوي على هروب المودعين من البنوك – يسبقه عادةً تدهور بطيء في أساسيات البنوك وبالتالي يمكن التنبؤ به بشكل ملحوظ. في هذا المنشور الأخير من سلسلتنا المكونة من ثلاثة أجزاء، نربط النتائج التي ناقشناها سابقًا بنظريات فشل البنوك، ونناقش الآثار السياسية لنتائجنا.

التمييز بين هروب المودعين من البنوك والإفلاس باستخدام البيانات التاريخية

تفشل البنوك إما بسبب هروب المودعين من البنوك أو بسبب الإفلاس. ولكن من الصعب التمييز بين هذه الأسباب تجريبياً باستخدام البيانات المعاصرة، لأن التدخلات الحكومية مثل التأمين على الودائع وسلطة المقرض كملاذ أخير تجعل الفشل الناجم عن السيولة المحقق ذاتياً أقل احتمالاً في الأنظمة المصرفية الحديثة. والحجة الشائعة لصالح هذه التدخلات هي أنها تمنع الفشل الناجم عن هروب المودعين، وخاصة في البنوك السليمة. وعلى هذا فإن حالات فشل البنوك الملحوظة في العصر الحديث قد تكون منحازة نحو الفشل الذي ينطوي على أساسيات ضعيفة.

[1] Sergio Correia, Stephan Luck, and Emil Verner, Why Do Banks Fail? Bank Runs Versus Solvency, NOVEMBER 25, 2024, Liberty Street Economics, Link.

إن مجموعة البيانات التاريخية التي لدينا، والتي تعود إلى عام ١٨٦٥ والتي تم وصفها بالتفصيل في ورقة العمل الجديدة هذه، تمكننا من التغلب على هذا التحدي المهم من خلال السماح لنا بتحليل حالات الفشل التي حدثت قبل تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC)، عندما كان جميع المودعين يدركون عادةً الخسائر في حالات فشل البنوك، وبالتالي فإن هروب المودعين من البنوك كان تفسيراً أكثر معقولية لسبب فشل البنوك.

ثلاثة تنبؤات قابلة للاختبار لنظريات هروب المودعين من البنوك

هناك ثلاثة تداعيات تجريبية قابلة للاختبار لنظريات هروب المودعين من البنوك. وعلى وجه التحديد، لكي يكون الاندفاع إلى سحب الودائع سبباً في إفلاس أحد البنوك:

– يتعين على الودائع أن تتدفق فعلياً خارج البنك قبل الإفلاس. وفي النظريات القياسية للاندفاع إلى سحب الودائع، يؤدي تدفق الودائع إلى تآكل الملاءة المالية من خلال إرغام البنوك إما على تصفية أصولها القيمة أو استبدال تمويل الودائع بتمويل بالجملة أكثر تكلفة. وعلى هذا فإذا فشل أحد البنوك مع انخفاض طفيف في الودائع، فمن غير المرجح أن يكون تدفق الودائع إلى سحب الودائع قد دفع البنك إلى الانخراط في إجراءات من شأنها أن تقلل من الملاءة المالية، وبالتالي فمن غير المرجح أن يكون الاندفاع إلى سحب الودائع سبباً في الإفلاس.

– ولا يجوز أن تكون معدلات الخسارة على أصول البنك المتعثر مرتفعة للغاية إذا فشل البنك بسبب الاندفاع إلى سحب الودائع (وكان البنك لينجو لولا الاندفاع إلى سحب الودائع). وعلى النقيض من الشركات غير المالية، التي تحتفظ بأصول أكثر قيمة داخل الشركة مقارنة بخارجها، تحتفظ البنوك إلى حد كبير بأصول يمكن فصلها واستردادها، مثل الأوراق المالية والقروض. وعلى هذا فإن معدلات الاسترداد على الأصول المحتفظ بها في حالة الإفلاس لابد وأن تكون مرتفعة نسبياً إذا كان فشل البنك ناجماً عن اندفاع إلى سحب الودائع من بنك قادر على سداد ديونه مسبقاً. وعلى العموم، فإن نطاق هجمة سحب الودائع لتدمير القيمة ينبع من تدمير قيمة الامتياز التجاري للبنك، وليس من خفض قيمة الأصول التي لا تزال محتفظ بها بعد إغلاق البنك.

– إن القدرة على التنبؤ بالفشل يجب أن تكون متواضعة في أفضل الأحوال. ففي النماذج النظرية، إما أن تكون حالات فشل البنوك غير متوقعة تماماً بسبب الهجمة الذعرية "البقع الشمسية" (كما في العمل

الشهير لدايموند وديبفيج، الذي حصل على جائزة نوبل في عام ٢٠٢٢)، أو أن الهجمة على البنوك يمكن التنبؤ بها بشكل ضعيف، حيث يستجيب المودعون على الفور لإشارات الضيق – مما يجعل من الصعب للغاية التنبؤ بالفشل الناجم عن الهجمة في المستقبل. وبالتالي، من أجل أن تؤدي الهجمة من قبل المودعين اليقظين إلى إسقاط بنك ضعيف ولكنه قادر على الوفاء بالتزاماته، فإن احتمالية فشل البنك المتوقعة قبل الفشل لا يمكن أن تكون مرتفعة للغاية.

الأدلة من حالات فشل البنوك قبل مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية

في كوريا ولوك وفيرنر (٢٠٢٤)، قمنا بتحليل توزيع حالات فشل البنوك قبل مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية عبر هذه العوامل الثلاثة: تدفقات الودائع إلى الخارج، ومعدلات استرداد الأصول، والقدرة على التنبؤ بالفشل على أساس الأساسيات الضعيفة. وكما أوضحنا آنفاً، فإن هروب المودعين من البنوك لكي يكون سبباً معقولاً للفشل، لابد وأن يشهد البنك في واقع الأمر تدفقات ضخمة من الودائع إلى الخارج، وأن يتمتع بمعدل استرداد أصول مرتفع نسبياً، وأن تكون احتمالات فشله المتوقعة منخفضة إلى متواضعة. ولذلك فإننا نتساءل عن عدد حالات فشل البنوك التي تلبي هذه المعايير.

لقد وجدنا أن هروب المودعين من البنوك يمكن رفضه كسبب معقول للفشل في أكثر من ٨٠٪ من حالات فشل البنوك قبل إنشاء مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية. وفي حين شهدت العديد من البنوك تدفقات ضخمة من الودائع إلى الخارج قبل الفشل مباشرة، فإن هذه التدفقات من الودائع كانت على الأرجح نتيجة لضعف الأساسيات، ومن المرجح أن تفشل البنوك أيضاً في غياب هروب المودعين. وعلى وجه الخصوص، تكبدت أغلب البنوك التي شهدت تدفقات ضخمة من الودائع إلى الخارج خسائر ضخمة في الأصول في حالة الفشل، بنحو ٤٥٪. وعلاوة على ذلك، كانت احتمالات فشل هذه البنوك عادة مرتفعة قبل الفشل مباشرة، وغالباً ما كانت أعلى من ١٠٪، وهو ما يشير إلى أن أساسياتها كانت ضعيفة للغاية. وبعبارة أخرى، فإن عدداً قليلاً نسبياً من حالات فشل البنوك التاريخية شهدت هروب المودعين من البنوك قبل الفشل مباشرة.

إن البنوك التي تسحب ودائعها، كانت احتمالات فشلها المتوقعة منخفضة إلى متوسطة، وانتهت إلى معدل استرداد مرتفع لأصولها (يتجاوز ٧٥٪).

إن النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى أنه من غير المرجح أن تكون عمليات سحب الودائع التي تؤدي إلى انهيار البنوك السليمة لم تعد تحدث بسبب التأمين على الودائع، بل إن مثل هذه العمليات لم تكن سبباً تجريبياً ذا صلة بفشل البنوك في البداية. وعلاوة على ذلك، في حين نجد حالات لبنوك ضعيفة كان من الممكن أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها في غياب عمليات سحب الودائع، فإننا نوثق أيضاً أنها نادرة نسبياً. إن السبب الأكثر ترجيحاً لغالبية حالات الفشل في تاريخ النظام المصرفي الأميركي هو خسائر الأصول وتدهور الملاءة المالية، وكان من المرجح أن يحدث الفشل حتى في غياب تدفقات الودائع إلى الخارج.

إن تقييمنا يتفق مع تقييم مفتشي البنوك المعاصرين من مكتب مراقب العملة. يوضح الرسم البياني التالي الأسباب التي صنفها مكتب مراقب العملة لفشل البنوك بين عامي ١٨٦٥ و ١٩٣٩. الأسباب الأكثر شيوعًا هي الظروف الاقتصادية (مثل خسارة المحاصيل أو الكساد الاقتصادي المحلي)، وخسائر الأصول، والاحتيال – كلها عوامل مرتبطة بتدهور الأساسيات. وعلى النقيض من ذلك، وعلى الرغم من الروايات الشعبية حول لعب الذعر المصرفي دورًا رئيسيًا في النظام المصرفي الأمريكي التاريخي، فإن حالات التهافت ومشاكل السيولة تمثل أقل من ٢٪ من حالات الفشل التي صنفها مكتب مراقب العملة.

أسباب الفشل كما صنفها مكتب مراقب العملة لفشل البنوك بين عامي ١٨٦٥ و ١٩٣٧

حصة جميع حالات الفشل (نسبة مئوية)

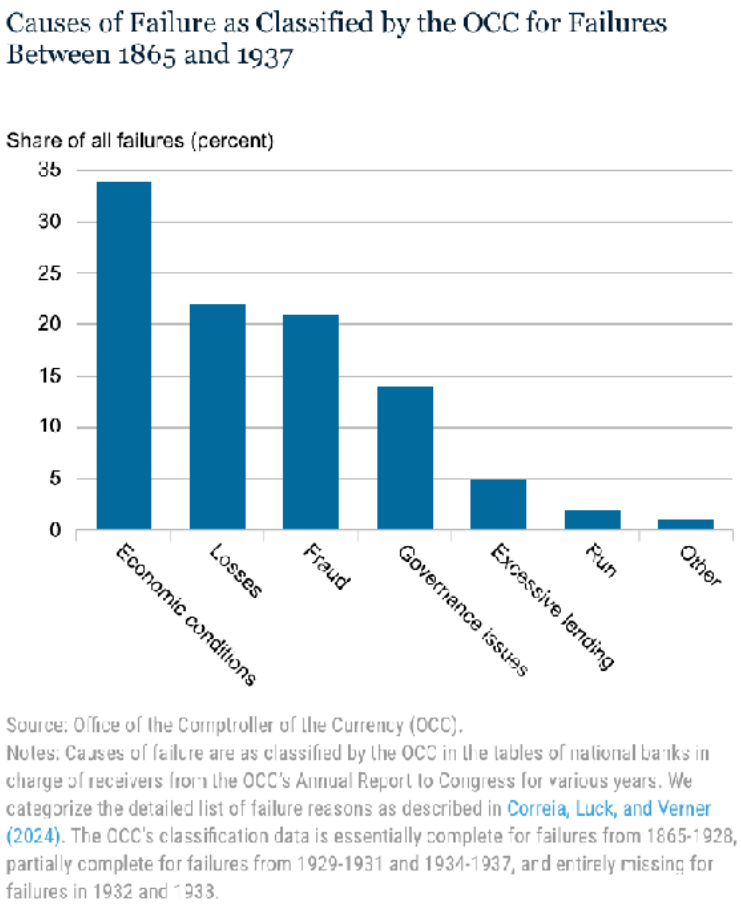

المصدر: مكتب مراقب العملة.

ملاحظات: أسباب الفشل هي كما صنفها مكتب مراقب العملة في جداول البنوك الوطنية المسؤولة عن المتلقين من التقرير السنوي لمكتب مراقب العملة إلى الكونجرس لسنوات مختلفة. نقوم بتصنيف القائمة التفصيلية لأسباب الفشل كما هو موضح في كوريا ولوك وفيرنر (٢٠٢٤). إن بيانات التصنيف التي يوفرها مكتب مراقبة العملة مكتملة بشكل أساسي فيما يتصل بالفشل الذي حدث في الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٩٢٨، وكاملة جزئياً فيما يتصل بالفشل الذي حدث في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ ومن ١٩٣٤ إلى ١٩٣٧، ومفقودة بالكامل فيما يتصل بالفشل الذي حدث في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣.

عدم انتباه المودعين قبل التأمين على الودائع

إن الدرجة العالية من القدرة على التنبؤ بفشل البنوك تثير لغزاً أخيراً: لماذا لا تحدث عمليات سحب الودائع في وقت أبكر من حدوثها؟ لقد وجدنا أن نسبة كبيرة ٢٣٪ من البنوك الفاشلة كانت لديها احتمالات عالية للغاية للفشل (تجاوزت ٢٠٪) قبل الفشل مباشرة. ويستند هذا الاحتمال المتوقع إلى المعلومات العامة المتاحة للمعاصرين في ذلك الوقت. وبالتالي، فمن حيث المبدأ كان من السهل على المستثمرين تحديد البنوك الضعيفة. ولكن من الصعب أن نتخيل أن أي بنك قد يكون قابلاً للاستمرار إذا كان عليه تعويض المودعين عن مثل هذا الخطر المرتفع بالفشل، وخاصة وأن المودعين واجهوا معدلات

خسارة بلغت في المتوسط نحو ٣٠٪ في حالة فشل البنوك النموذجية. ولكن من حيث البنية، فإن هذه البنوك، على الرغم من احتمالات فشلها المرتفعة للغاية، لم تفشل بعد. ولذلك، تشير نتائجنا إلى أن المودعين غالبا ما يكونون خاملين وبطيئين في الاستجابة لخطر الفشل المتزايد، حتى في العصر الذي سبق التأمين على الودائع. وقد يكون هذا النعاس لدى المودعين راجعا إلى عوامل سلوكية مثل عدم الانتباه أو إهمال المخاطر السلبية.

الخلاصة والتداعيات السياسية

باستخدام بيانات عن أكثر من ٣٧ ألف بنك و ٥٠٠٠ حالة فشل بنكي في الولايات المتحدة من عام ١٨٦٥ إلى عام ٢٠٢٣، يشير تحليلنا إلى أن السبب النهائي لفشل البنوك والأزمات المصرفية هو دائما تقريبا تدهور ملاءة البنوك. وعادة ما يكون هذا التدهور تدريجيا، ويحدث على مدى عدة سنوات. وخلال تلك السنوات، يؤدي إدراك مخاطر الائتمان إلى خفض الدخل وتآكل احتياطيات رأس المال، مما يدفع البنوك ببطء نحو حافة التخلف عن السداد. وفي بعض الأحيان، يسبق تدهور ملاءة البنك مرحلة ازدهار حيث من المرجح أن تخوض البنوك الفاشلة المزيد من المخاطر على الهامش مقارنة بنظيراتها. إن تآكل ربحية البنوك ورأسمالها يؤدي في نهاية المطاف إما إلى هروب المودعين إلى البنوك أو إلى اتخاذ هيئة إشرافية قراراً بإغلاق البنوك، حيث يكون الأول أكثر شيوعاً قبل تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية. ومن المهم أن نلاحظ أن المودعين والمشرفين يبدو أنهم بطيئون في الاستجابة للمعلومات المتعلقة بأساسيات البنوك، الأمر الذي يجعل فشل البنوك متوقعاً إلى حد كبير.

إن نتائجنا تحمل العديد من الدلالات السياسية المهمة. أولاً، إن القدرة على التنبؤ بفشل البنوك تعني دوراً للتدخلات المسبقة لمنع فشل البنوك أو التخفيف من أضرارها. والحقيقة أن فشل البنوك يمكن التنبؤ به تدعم الاستخدام السريع والنشط للتدابير التصحيحية، مثل الحد من توزيع الأرباح واستخدام التمويل غير الأساسي للبنوك ذات رأس المال الضعيف. وبشكل عام، تؤكد نتائجنا على أهمية إلزام الوسطاء الماليين برأس مال جيد. كما تشير نتائجنا إلى أن التدخلات اللاحقة أثناء الأزمة يجب أن تعالج قضايا الملاءة الأساسية. ومن غير المرجح أن تكون السياسات التي تدعم السيولة دون معالجة الإفلاس كافية للتخفيف من تكاليف فشل البنوك.

الحكم الشرعي للتعامل بالنقود الالكترونية في المصارف الإسلامية

د. حمزة المصباح الطاهر البلولة

دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من جامعة أفريقيا الفرنسية العربية - باماكو

أستاذ الاقتصاد والمصرفية الإسلامية بجامعة ربانيين العالمية

إن بروز المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها العالمية، وانتشارها حول العالم كبديل مقترح للنظام المالي الرأسمالي الذي يعرِّض الاقتصاد العالمي لمشاكل خطيرة، وبالرغم من حداثة المصارف الإسلامية مُقارنةً بالبنوك التقليدية؛ حيث لا يزيد عُمر أقدمها عن ستة عقود فقط؛ بينما البنوك التقليدية ظهرت قبل أكثر من أربعة قرون؛ وأن حجم أصولها يُعدُّ صغيرًا مقارنة مع إجمالي أصول البنوك التقليدية؛ حيث بلغ مجموع أصول التمويل الإسلامي العالمي نحو ٢,٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ ومتوقع أن يبلغ ٣,٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤ وهو ما يمثل ١,٥٪ من إجمالي الأصول العالمية[1]؛ وعلى الرغم من المعوقات الكثيرة التي تواجهها، كعدم وجود بنية تحتية مناسبة مثل السوق الثانوي، ونقص في الموارد البشرية الكفؤة المؤهلة فنيًا وماليًا وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم وجود تشريعات قانونية، ومعايير فنية موحدة لجميع المصارف الإسلامية تحُدد طبيعة المنتجات المالية الإسلامية؛ فإنه لا يوجد من حيث المبدأ أية موانع شرعية تحول بين اعتماد البنوك الإسلامية لمنتجات وتقنيات التطور التكنولوجي العالمي[2]؛ حيث لم يُسجل على الدين الإسلامي أنه وقف في وجه التطور العالمي والتكنولوجي الحديث، والقطاع المصرفي الإسلامي هو وليد شرعي للمعاملات المالية الإسلامية؛ كما أن العالم الإسلامي يمتلك إرثًا حضاريًا عميقًا فيما يتصل بالتقنيات الرقمية، التي تعتمد أساسًا على الخوارزميات التي تُعد ركائز أساسية فيها؛ حيث إن كل جهاز وتقنية حديثة مبنية على عدد من الخوارزميات الأساسية، وهي اكتشاف إسلامي يعود الفضل فيه إلى عالم الرياضيات الإسلامي محمد بن موسى الخوارزمي (٧٨١-٨٤٧م)[3]؛ ومن ناحية ثانية أن ما تَحقّقه التكنولوجيا المالية من وفورات مالية لجميع أطراف المعاملات المالية، يمكن النظر إليها باعتبارها إحدى الوسائل الإجرائية لتحقيق وجه من أوجه حفظ المال الذي هو أحد مقاصد الشريعة.

[1] السعدون، أسعد (2021): **المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ج2، ع 199، ص570

[2] بوضاية، مراد (2019): **المصارف الإسلامية الرقمية - رؤية مقاصدية**، مجلة بيت المشورة، ع11، ص41

[3] السعدون، **المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية** بالمملكة العربية السعودية، ص572: مرجع سابق

وبما أن النقود الإلكترونية من إفرازات ومنتجات التكنولوجيا المالية، فإنها تؤدي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات المصرفية الإسلامية، وتُيسِّر لعملائها إنجاز معاملاتهم بطريقة أسهل وأسرع وأقل كُلفة؛ مما يجعلها أكثر مواكبةً للتطور التقني، ومجاراةً لواقع التجارة الالكترونية وفقًا للضوابط الشرعية، طالما أنها مأمونة المخاطر وموثوقة ولا تتقاطع مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ ومن هنا سنتطرق إلى الحكم الشرعي لاستخدام النقود الالكترونية في المصارف الإسلامية.

أولاً: ضوابط التعامل بالنقود الإلكترونية في المصارف الإسلامية

الشريعة الإسلامية جاءت حريصة على حقوق الفرد والجماعة، وُمنصفة في أحكامها لكل حال وزمان ومكان؛ وبما أن المصارف الإسلامية في الأساس قائمة على المعاملات الحلال، ولضمانها وخلوِّها من الشُبهات؛ فقد خصصت عقداً شرعيًا لكل معاملة أو خدمة مصرفية، لذلك يستند شرط الإباحة لاستخدام منتج النقود الالكترونية في المصارف الإسلامية إلى عقود الشريعة الإسلامية والالتزام بمبادئها التالية:

١. يجب ألا يحتوي المنتج أو المعاملة على عناصر الميسر والغرر؛ كما يجب أن تستند إدارة النقود الإلكترونية إلى معاملات دفع تجزئة أسرع مباحة وشفافة وأكثر كفاءة، وليست معاملات مقامرة ومخاطرة[1]؛ فالغرر والقِمار مفهومان نُوقشا منذ فترة طويلة في سياقات أخلاقية ودينية مختلفة؛ وكلاهما ينطوي على عناصر من عدم اليقين والمخاطر، فالغرر يعني "عدم اليقين" أو "المخاطرة"، ويشير إلى حالة من الغموض أو عدم اليقين في المعاملة؛ وكثيراً ما يُستخدم في سياق التمويل الإسلامي، حيث يعتبر عنصراً محظوراً ينبغي تجنبه؛ ويمكن أن يظهر الغرر بأشكال مختلفة، مثل الغموض في الموضوع أو السعر أو تسليم البضائع أو الخدمات؛ فوجوده في المعاملة يمكن أن يؤدي إلى النزاعات والاستغلال والظلم؛ ومن ناحية أخرى تنطوي المقامرة على وضع رهانات أو رهانات على نتائج غير مؤكدة على أمل الفوز بجائزة أو الحصول على مكاسب مالية؛ وهو نشاط واسع النطاق يوجد بأشكال مختلفة، بما في ذلك المراهنات الرياضية ومنصات المقامرة عبر الإنترنت[2].

٢. ألا تتسبب في الربا أو تكون فيها شبهٌة منه؛ سواء كانت مباشرة أو في شكل سحوبات إضافية؛ سواء في عمليات البيع أو الشراء أو الإقراض أو الاقتراض؛ وبالرغم من المخاوف التي صاحبت بداية

[1] الأولى، كيكي (2023): **استخدام النقود الالكترونية في منظور الشريعة الإسلامية**، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، جامعة شريف هداية الله، جاكرتا، ص62

[2] https://fastercapital.com/arabpreneur/ **الغرر والقمار- دراسة الابعاد الاخلاقية** -AM9:45 1/1/2024

التعامل بالنقود الالكترونية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛ "إلا أنه ما دام العُرف عند من يُصدرها ويتعامل بها على أنها عملة لها قيمتها، ويقع بها التعامل، وأنها صورة من صور النقود، فتُعامل معاملة النقود الحقيقية من حيث وقوع الربا فيها، ووجوب الزكاة فيها[1].

٣. وجوب التساوي كمًا ونوعًا؛ أي التماثل عند التبادل بين قيمة النقود وقيمة النقود الإلكترونية؛ وإلا يُصنف على أنه ربا الفضل، لذلك لا يجوز شرعًا تبادل قيم نقدية أصغر أو أكبر من قيمة النقود الإلكترونية.

٤. وجوب التبادل نقداً يدٌ بيدٍ عند تبادل قيمة النقود والنقود الإلكترونية؛ وإلا يُصنف على أنه ربا النسيئة، لذلك فقد أجمع العلماء رحمهم الله على أنه لا يجوز تأخير أحد الربويين إذا بيع بالآخر؛ وأنه يجب على المتعاقدين أن يتقابضا في المجلس[2].

٥. عدم استخدامها في المعاملات المحرمة وارتكاب المعاصي؛ تُحرِّم الشريعة الاسلامية استخدام النقود الالكترونية الحلال كوسيلة دفع لثمن، أو عمولات أو شراء، أو تسهيلات البضائع والخدمات المحظورة شرعًا؛ لأن النشاط النقدي لهذه العملات وما يميزها كنقود رقمية غير ملموسة وسلسة ومرنة وسريعة التداول بالشبكة العنكبوتية؛ مما يجعلها عُرضةً لأنشطة محرمة ومحظورة شرعيًا وقانونيًا ودوليًا كتجارة المخدرات، والتهرب الضريبي، وغسيل الأموال، وتمويل المنظمات الإرهابية، والعصابات الاجرامية وغيرها.

٦. الالتزام بشروط وأدوات عقود المعاملات المصرفية الإسلامية بعيداً عن شبهات سعر الفائدة المعمول بها في البنوك الربوية؛ فالنقود الإلكترونية ليست أداة استثمار أو سلعة يمكن أن تتغير قيمتها، فهي نقدية ومستقرة بحيث لا يمكن استخدامها كأداة مضاربة لحاملها[3]؛ فأما بخصوص الأموال الزائدة

---

[1] https://sy-sic.com/?p=7725 **فتوى حكم التعامل بالعملات الإلكترونية المشفرة**- AM00:10 1/1/2024

[2] https://audio.islamweb.org/audio/index.php?page= **شرح زاد المستقنع باب الربا والصرف** AM10:20 1/1/2024

[3] الأولى، **استخدام النقود الالكترونية في منظور الشريعة الإسلامية**، ص63: مرجع سابق

كمكافآت أو المخصومة كرسوم للخدمات التي تم تقديمها؛ فالمصرف المُصدِر يُبرم عقد وكالة للدفع[1] مقابل كل معاملة يقوم بها مستخدمو النقود الإلكترونية، تجنبًا لوقوع شبهة ربا في المال المدفوع لتصبح جميع معاملاتها خالية من عناصر الربا والميسر والجهالة والغرر.

ثانياً: الأحكام الشرعية للتعامل بالنقود الإلكترونية في المصارف الإسلامية

عطفًا على ما ترجح للباحث في تكييف الفقهي النقود الإلكترونية بأنها نقود تستوفي جميع وظائف النقد، وتحمل خصائصه؛ وقد شاعت وانتشر التعامل بها وصارت ثمنًا للسلع والخدمات، وارتضاها الناس وقبلوها نوعًا من النقود، وأن المعاملة بها جائزة وصحيحة شرعًا إذا انطبقت عليها أحكام المعاملات المصرفية الشرعية وشروطها؛ وذلك فيما يخص تحقق شروط الصرف في المبادلة الحاصلة بين النقود الإلكترونية وما يقابلها من العملات، وحكم تكلفة إتمام عمليات تبادلها وإصدارها النقود، وحكم تبادلها بما يقابلها من الحساب البنكي الخاص باعتبارها صورة غير ملموسة للنقد القانوني؛ لذلك سنبين الأحكام الشرعية المتعلقة بذلك على النحو التالي:

أولاً: كيفية تحقق شروط الصرف في المبادلة الحاصلة بين النقود الإلكترونية وما يقابلها من العملات في المصارف الإسلامية:

مادام الشرع أقرَّ أي شيء يرتضيه الناس، ويجعلونه عُملةً يتعاملون بها، فهو نقد؛ ويأخذ حكم الذهب والفضة، ويكون له قيمة ويجري عليه أحكام النقد؛ وهذا ما أثبته وأقره الفقهاء؛ "وبهذه النظرة الشرعية أيضًا للنقود عمومًا فإن الشريعة الإسلامية تقبل النقود الإلكترونية الغير ملموسة ما دام قد قبلها الناس واصطلحوا عليها؛ على أن يتوافق التعامل بها مع أصول الشرع الحنيف وقواعده؛ إذ يمكن استخدامها للوفاء بقيمة السلع والخدمات فهي نقود، ويجرى عليها ما يجري على النقد القانوني لأنها تستوفي

[1] هي أحد العقود المستخدمة في البنوك الإسلامية لاستثمار الودائع حيث يمنح العميل البنك التفويض لاستثمار أمواله في الأنشطة الإسلامية مقابل اقتطاع نسبة معينة من رأس المال تخصم من الأرباح المحققة. ويمكن أيضًا أن تُستخدم كوسيلة للتمويل الإسلامي، حيث يمنح البنك العميل التفويض للتجارة في نشاط معين ويكون له نسبة معينة من رأس المال تُخصم من الأرباح المحققة بينما يحصل البنك على باقي الأرباح مقابل قيامه بالتمويل. تتوفر صفات عقد الوكالة المعروفة في الفقه الإسلامي وأركانه في بعض صيغ الاستثمارات الحديثة بشكلٍ كليٍ أو بمعدلات مرتفعة في عقود مثل بطاقة الائتمان والكمبيالة أو التظهير التوكيلي والصرف؛ وبشكل جزئيٍ أو بمعدلات منخفضة في الاعتماد المستندي وخصم الأوراق التجارية والاعتماد بالقبول والحوالات المصرفية. (انظر: أبو فضة، مروان (2009): **عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، مجلة الجامعة الإسلامية، ج17، ع2، ص849)

جميع وظائف النقد وتحمل خصائصه"[1]؛ **فالصرف في الفقه الإسلامي**: "هو بيع الأثمان بعضها ببعض"[2]؛ أي بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس أو بغير جنس، فيشمل بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والذهب بالفضة، والمراد بالثمن ما خُلق للثمنية[3]؛ عليه فإن "لفظ الثمن لم يعُد ينحصر في الذهب والفضة؛ بل يدخل فيه كل ما جعله الناس ثمناً كالأوراق النقدية والنقود الإلكترونية"[4].

إذن عقد الصرف من العقود الجائزة شرعًا ودلَّ على جوازه عموم الآيات القرآنية ومنها: قوله سبحانه تعالى: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا (البقرة:٢٧٥).

وقوله تعالى: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (النساء:٢٩).

فالآيتان السابقتان قد دلتا بعمومهما على حِل كل البيوع؛ وحيث إن الصرف نوع من البيوع؛ فيشمله الحكم والمشروعية، وأما مشروعيته من السنة النبوية فقد وردت فيها أحاديث كثيرة؛ دلت بعمومها على جواز بيع الأثمان بعضها ببعض ،إذا توافرت فيها شروط صحته؛ سنذكرها في تفاصيل الشروط ونذكر منها هنا ما روي عن أبي المنهال قال: سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا: كُنا نُتاجر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقال: "إن كان يداً بيدٍ فلا بأس وإن كان نِساء فلا يصلُح"[5].

لذلك فإن عقد الصرف حاجة الناس إليه عظيمة؛ لأن فيه تحقيق المصالح للعباد ويعمل على تيسير معاملاتهم وقضاء حوائجهم، كما أنه باتت "ضرورة الصرف مُلحة في عصرنا الحاضر؛ لكثرة تنقُل الناس في البلدان فربما يكون معهم عملة بلدانهم الأصلية، ويحتاجون إلى عملة البلد المستضيفة لهم فلا يستطيعون الشراء ولا قضاء حوائجهم إلا بمبادلة العملات بعضها ببعض وهذا هو الصرف"[6]؛ وبناءً على

---

[1] محمد، إبراهيم (2019): **النقود الالكترونية أحكام فقهية وآثار اقتصادية دراسة مقارنة**، مجلة كلية الشريعة والقانون اسيوط، جامعة الازهر، ع31، ص94

[2] ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار**: شرح تنوير الأبصار، م7، ص257

[3] المرجع السابق: ص275

[4] بدوي، عاصم (2010): **أحكام الصرف الالكتروني**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية غزة، ص36

[5] صحيح البخاري، **كتاب البيوع، باب التجارة في البر**، م2، ص726

[6] بدوي، **أحكام الصرف الالكتروني**، ص38: مرجع سابق

ذلك فالأصل في تبادل النقود الإلكترونية مع غيرها أنه عقد صرف وله شروط أربعة[1] وهي:

الشرط الأول: التماثُل حال كون النقد من جنس واحد لحديث أبي سعيد الخدري أن رسول صلى الله عليه وسلم قال: **(لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مِثلاً بمثل، ولا تشفُّوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مِثلاً بمثل، ولا تشفُّوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائبًا بناجز)**[2].

فالتماثل في المبادلة الحاصلة بين النقود الإلكترونية وما يقابل قيمتها من النقود الورقية، مُعتبرٌ بالقيمة المالية لكلٍ من النقد الورقي والإلكتروني فقد قال الشيخ خليل المالكي في كتابه مختصر الخليل: "وأُعتبرت المُماثلة بمعيار الشرع وإلا فبالعادة"[3]، وقد فسَّر الأزهري العادة بأنها ما اعتاد الناس في معرفة قدره سواء كيلاً أو وزنًا[4]؛ والعادة هنا القيمة المالية والقوة الشرائية للنقد؛ وبهذا "فشرطُ التماثُل مُتحقِق في عملية تبادلها؛ إذ الأرقام الإلكترونية تمثِّل قيمة نقدية تُكافئ قيمة محددة بالعملة الرسمية؛ فإذا دفع للمصدر عشرة دولار ورقي فيحصل الدافع على نفس القيمة عشرة دولار إلكتروني"[5].

الشرط الثاني: التقابض في مجلس العقد في صرف نقد بجنسه وبغير جنسه لقوله صلى الله عليه وسلم: (يداً بيدٍ) في حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبُر بالبُر والشعير بالشعير والتمر بالتمر، والملح بالملح مِثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيدٍ؛ فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيدٍ)**[6].

وشرط التقابض على الصورة التي بيَّنها الفقهاء فعليًا موجودة عند التبادل بالنقود الإلكترونية في المحفظة الذكية؛ بينما في حالة التبادل عبر شبكة الانترنت، أن المتبادلين غير متواجدين في مجلس عقد حقيقي والنقد الإلكتروني غير ملموس ومقابل الصرف مدفوع مقدمًا؛ فهل يُعتبر التقابض بهذه الصورة متحقق؟؛ ولعل فقهاؤنا لم يغفلوا عن بيان طبيعة القبض ومجلسه ووضع الضوابط التي تخصه؛ فقد قال ابن تيمية: "وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر، فلا

---

[1] ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار**، ص521: مرجع سابق

[2] صحيح البخاري، **كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة**، م2، ص78: مرجع سابق

[3] المالكي، خليل (2004): **مختصر خليل في فقه الامام مالك**، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، ص148

[4] المالكي: **مختصر خليل في فقه الامام مالك**، ص154: مرجع سابق

[5] العربي، نبيل (2003): **الشيك الالكتروني والنقود الرقمية**، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ص70

[6] صحيح مسلم، **كتاب المساقاة باب الصرف بيع الذهب بالورق نقدًا**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص45

يُحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله"[1].

وقد قال في نفس الموضع: "البيع والهِبَة والإجارة وغيرهما؛ هي من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم، كالأكل والشرب واللباس فإن الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة، فحرَّمت منها ما فيه فساد، وأوجبت ما لا بد منه، وكرهت ما لا ينبغي، واستحبت ما فيه من مصلحة راجحة في أنواع هذه العادات ومقاديرها وصفتها؛ وإذا كان كذلك فالناس يبتاعون ويستأجرون كيف شاءوا ما لم تحرِّم الشريعة؛ كما يأكلون ويشربون كيف شاءوا ما لم تحرِّم الشريعة؛ وإن كان بعض ذلك قد يُستَحب، أو يكون مكروهًا، ما لم تحَد الشريعة في ذلك حَدًّا فيبقُون فيه على الإطلاق الأصلي"[2].

وعليه إذا اصطلح الناس في معاملاتهم على نقود غير ملموسة، وفهموا بأفعالهم أو لغاتهم أو عُرفِهم الجاري؛ على أن التبادل عبر شبكة الإنترنت عن بُعد أنها معاملات تقوم مقام المعاملات وجهًا لوجه؛ فإن الصرف عن طريق شبكة الإنترنت في حكم الصرف في مجلس العقد الحقيقي، ونعبِّر عنه بمجلس العقد الحُكمِي[3]؛ ويمكن فيه توافُر شُروطه، فالتماثل متحقق كما تم بيانه؛ وكذلك القبض؛ فبطلب العميل من المصدر بتحويل نقد ورقي من حسابه إلى نقد إلكتروني بنفس القيمة أو ما يماثلها؛ فهذا الطلب يقوم مقام إنشاء عقد الصرف في المجلس الحقيقي، وبعملية إرسال النقود الإلكترونية ووصولها إلى محفظة العميل الإلكترونية لتكون بين يديه للتصرف بها مقابل سحب ما يقابلها من نقود ورقية فهو عين القبض[4]؛ ومرجع القبض إلى قول ابن تيمية: "إلى عُرفْ الناس، وعاداتهم من غير حدٍ يتساوى فيه جميع الناس في جميع الأحوال والأوقات"[5].

فإن تمَّ الصرف مباشرة عبر شبكة الإنترنت، أو البريد الإلكتروني المباشر أو المحادثة، وتم تنفيذ عقد الصرف بتحويل المبلغ محل العقد من حساب كل من الطرفين إلى الآخر عن طريق النقود الإلكترونية

---

[1] ابن تيمية، تقي الدين، (1987): الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، ط1، م15، ص29

[2] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ص29: مرجع سابق

[3] يُقصد **بمجلس العقد الحكمي** في الفقه الإسلامي: هو المجلس الذي يكون أحد المتعاقدين غير حاضر فيه بنفسه أو بواسطة نائبه، وإنما تكون إرادة الموجب فيه ممثلة في المجلس عن طريق الكتاب أو الرسول أو ما يشبههما. ففي هذه الحالة يكون الموجب كأنه حضر بنفسه وبلغ الإيجاب. أو هو كما عرفه الفقهاء المعاصرين "بأنه "المجلس الذي يتصل فيه الإيجاب بعلم الموجب له، سواء عن طريق الكتابة أم بواسطة الرسول والذي يحق له أن يقبله فيه، طالما بقي منصرفاً إلى موازنة أموره بشأنه دون أن يرفضه، أو أن يكون الرجوع عنه قد صدر من جهة الموجب الغائب". (انظر: عبد الله، محمد (2005)، **مجلس العقد - دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير جامعة الموصل، كلية القانون، ص64)

[4] منصور، شيماء (2015): **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص58

[5] ابن تيمية، **مجموع الفتاوي**، ص29: مرجع سابق

فالعقد صحيح؛ لأن التقابض ليس مقصوراً على التقابض الحقيقي بين الطرفين مباشرةً؛ وإنما يكون أيضًا بالقبض الحكمي، وفقًا لما صدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (**٥٥ / ٤ / ٦**) بشأن القبض وصوره المستجدة وهذا نصه: إن من صور القبض الحكمي المعتبرة شرعًا وعُرفًا القيد المصرفي لمبلغ من المال من حساب العميل في الحالات التالية:

- إذا أودع في حساب العميل مبلغًا من المال مباشرة أو بحوالة مصرفية.
- إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه وبين المصرف في حال شراء عملة بعملة أخرى لحساب العميل.
- إذا اقتطع المصرف بأمر العميل مبلغًا من حسابه إلى حساب آخر بعملة أخرى في المصرف نفسه، أو غيره؛ لصالح العميل أو لمستفيد آخر؛ ويُغتفر تأخير القيد المصرفي بالصورة التي تمكَّن المستفيد بها من التسليم الفعلي للمُـدد المتعارف عليها في أسواق التعامل؛ على أنه لا يجوز للمستفيد أن يتصرف في العملة خلال المدة المُغتفرة إلا بعد أن يحصل أثر القيد المصرفي بإمكان التسليم الفعلي[1].

وبالنظر إلى واقع النقود الإلكترونية يتبين أنه من الممكن تحويل النقود مباشرة من كلا الطرفين إلى الآخر عن طريق رسائل متعددة؛ مما يُحقق شرط التقابض الحُكمي الذي يقوم مقام التقابض الحقيقي.

الشرط الثالث: عدم اشتراط خيار الشرط في عقد الصرف؛ وذلك لأنه يمنع استحقاق القبض المشروط ويخِل به، كما يمنع ثبوت المُلك؛ فيمنع من صِحة عقد الصرف.

الشرط الرابع: عدم اشتراط الأجل في عقد الصرف؛ بالأجل يفوت القبض المُستَحق؛ ودليل ذلك اتفاق الفقهاء في الجملة على أنه "لا يجوز في الصرف إدخال الأجل للعاقدين أو لأحدهما؛ فإن اشترطاه لهما أو لأحدهما فسد الصرف، لأن قبض البدلين مُستحق قبل الافتراق، والأجل يفوِّت القبض المستحق بالعقد شرعًا فيفسد العقد؛ ولو دخل الأجل في الصرف ولو بغير زيادة على أصل المال كان ربا"[2]؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الذي رواه أبي المنهال: **(إن كان يداً بيدٍ فلا بأس وإن كان نساء فلا يصلُح)**[3].

فالشرطان السابقان متفرعان عن شرط القبض في مجلس العقد؛ وبالوقوف على ضوابط وإجراءات آلية

---

[1] منظمة المؤتمر الإسلامي: **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، ع6، ج3، ص592

[2] الكاساني، علاء الدين (1328هـ): **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مطبعة الجمالية، القاهرة، م5، ص219

[3] **سبق تخريج الحديث** في ص113

تبادل النقود الإلكترونية بالورقية لم يثبُت فيها أي شروط تخِلُّ بعملية الصرف بينهما[1]؛ وبتحقق شروط عقد الصرف، واسقاطها على آلية وطريقة استخدام النقود الإلكترونية وعمليات الشراء سنجد أنه "لا يتم مبادلة الأموال فيها إلا بوجود قيمة نقدية في محفظة أحد طرفي العقد فيتم خصم القيمة مباشرة؛ ومن ثم يتضح توافر هذه الشروط في عملية المبادلة بين النقود الإلكترونية والنقود العادية؛ وبناءً عليه فلا مانع شرعًا من التعامل بالنقود الإلكترونية، وأن الصرف بواسطتها جائز ومشروع طالما توافرت فيه الشروط المعتبرة الخاصة بعقد الصرف"[2].

وعلى ذلك: "فالنقود الإلكترونية نقودٌ متطورة؛ وإن كانت لا تتشابه مع النقود العادية في الشكل لكنها تتفق معها في المضمون، ومن ثَم تجرى عليها أحكام الربا لتحقُق عِلَّة الربا فيها؛ إذ هي أثمان بالاصطلاح، ومن أجل ذلك يجب عند تبادل النقود الإلكترونية بمثلها، أو بالأوراق النقدية، أو بالذهب والفضة، مراعاة شروط الصرف السابق ذكرها من التماثُل عند اتحاد الجنس، ووجوب قبض البدلين في مجلس العقد؛ فإن اختل شرط من الشروط عند مبادلة النقود الإلكترونية بمثلها أو الأوراق النقدية أو بالذهب والفضة جرى عليها أحكام الربا لتحقُق علة الربا، أما ما يُدفع من أُجرة أو رسوم مقابل تحويل النقود العادية إلى نقود إلكترونية فلا حرج فيه ولا يعد زيادة أو ربا، فهي رسوم أو أجرة مقابل خدمة مباحة"[3].

ثانياً: حكم تكلفة إتمام عمليات التبادل وإصدار النقود الإلكترونية. هل تُعتبر من قبيل الزيادة المنافية للتماثل؟

قياسًا على تكييف التكاليف الناتجة عن عملية التبادل بالنقود الإلكترونية؛ فهي عبارة عن أُجرة أو رسوم مقابل تحويل النقود العادية إلى نقود إلكترونية؛ فلا حرج فيه ولا يُعد زيادة أو ربا، فهي رسوم أو أجرة مقابل خدمة مباحة؛ فهي "إما أن تكون ناتجة عن تكلفة عملية التحويل، وإما أن تكون ناتجة عن بيع البطاقات الذكية[4]، وإما أن تكون ناتجة عن توفير الأجهزة التي تُستخدم في عمليات التبادل

---

[1] الدسوقي، محمد (د.ت): **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر، بيروت، م4، ص45 (وانظر: بدوي، **أحكام الصرف الالكتروني**، ص38: مرجع سابق

[2] محمد، **النقود الالكترونية أحكام فقهية وآثار اقتصادية دراسة مقارنة**، ص102: مرجع سابق

[3] الشافعي، محمد، (2003م): **الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، دار النهضة العربية**، القاهرة، مصر، ط1، ص133

[4] الحملاوي، صالح (2003): **دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية في التجارة الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية**، مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، دبي، م1، ص247

كالحواسيب للبائع والمشتري، وكذلك الحواسيب المتقدمة لإدارة نظام التشفير[1]؛ فإن كانت التكاليف على ما سبق بيانه فهي تكاليف خارجة عن ذات عملية التبادل، وإنما هي أجرة ولوازم لإتمامها، كمن يشتري محفظة عادية يضع فيها قروشه، أو نحو ذلك من تكاليف غير مُخِلةً بشرط التماثل ولا بأس بها والله تعالى أعلم[2].

ثالثاً: حكم تبادل النقود الإلكترونية بما يقابلها من الحساب البنكي الخاص

من خلال تتبع مراحل التعامل بالنقود الشبكية عند طلب الاستبدال أو الاسترداد النقدي الورقي؛ تبين للباحث أنه لا بد أن يكون للعميل حساب مصرفي في البنك المُصدر المتعامل بالنقود الإلكترونية؛ ليتم بواسطته تحويل نقود ورقية إلى إلكترونية عن بُعد للطبيعة الخاصة بنظام النقود الشبكية؛ ووفقًا لتكييف الاقتصاديين لهذا الحساب فقد رأوا:

الرأي الأول: اعتبروا هذا الحساب من قُبيل الودائع الجارية تحت الطلب[3]؛ وهي "المبالغ التي يضعها صاحبها في المصرف، ويحق له سحبها كاملة في أي وقت شاء، سواء أكان السحب نقداً أو عن طريق استعمال الشيكات، أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين"[4]؛ ويمكن للبنك استخدام هذه الودائع في أنشطته وممارساته المالية واستشاراته أو غير ذلك بعلم المودع، على افتراض أنه لن تُسحب هذه الودائع جملة واحدة، مع إمكانية البنك واستعداده الدائم لتوقع سحبها في أي وقت؛ وعلى هذا كيَّفَها الفقهاء المعاصرون على أنها عقد قرض[5]؛ وليست وديعة بغض النظر عن المسميات.

ويُعزِّز هذا الرأي صرف النقود الشبكية بما يقابلها من الحساب الجاري، هو صرف على ما في الذمة؛ فالنقد الإلكتروني حال ومقبوض في مجلس العقد الحُكمي، والمُقابل الورقي له عبارة عن قرض في ذمة المُصدر؛ فهو صرفٌ يُقبض فيه أحد العِوضين بما يقابله في الذمة؛[6] وللفقهاء مذهبان في الحُكم على الصرف على ما في الذمة[7]:

---

[1] العربي، **الشيك الالكتروني والنقود الرقمية**، ص75: مرجع سابق

[2] منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، ص59: مرجع سابق

[3] الشرقاوي، محمود (2003): **مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها**، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ص29

[4] أبو سرحان، احمد (2018): **التكييف الفقهي للحساب الجاري وآثاره**، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة الأردن، م45، ع4، ص175

[5] الزُحيلي، محمد وهبة (1998): **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق، ط1، ج2، ص519

[6] منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، ص60: مرجع سابق

[7] القرافي، شهاب الدين (1994): **الذخيرة**، ت: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، م5، ص138

المذهب الأول: وهو مذهب للحنفية والحنابلة وقول للشافعية: قالوا بجواز الصرف على ما في الذمة من غير شروط[1]؛ واستدلوا على ذلك بما يلي:

١. لأن التعيين بالقبض للاحتراز عن ربا النسيئة، ولا ربا في دين سقط؛ وبدفع أحد العوضين يحترز عن الدين بالدين[2]؛ فبالقبض الذي يتحقق منه التعيين في البدل الآخر قد تحقق سابقًا.

٢. وأما عدم اشتراط الحلول؛ لأنه رضي بتعجيل ما في الذمة بغير عِوَض.

٣. **المذهب الثاني**: وهو مذهب المالكية وقول للشافعي: قالوا بعدم جواز بيع ما في الذمة إلا بشرط الحلول؛ واستدلوا على ذلك بما يلي: لأن الدين إن لم يكن حالاً فهو دليل تأخير القبض وحصول المُناجزة، وهذا يُنافي صِحة عقد الصرف[3].

إذن فالمذهبان اتفقا على صحة الصرف على ما في الذمة؛ ولكنهم اختلفوا في إطلاق ذلك أم اشتراطه بالحلول، وسبب خلافهما في مسألة تقدير تحقيق القبض فيما هو في الذم، فقد اتفقا على شرط القبض في عقد الصرف، ولكنهما اختلفا في تصورهما في الصرف بما في الذمة؛ فالمذهب الأول رأى لزوم القرض في ذمة المُبادَل دليل وجوده وقبضه سواء حلَّ القرض أو قبل الحلول؛ بينما الرأي الثاني اشترط الحلول لعدم حصول القبض إن كان معجلاً، فكأنه صرف بأجل وهذا ممتنع.

فإذا ما طبقنا الخلاف على مسألة تبادل نقد إلكتروني بورقي في ذمة المصدر؛ فيكون المُصدر في هذه الحالة ملتزم بالاتفاق مع صاحب الحساب على رده كاملاً في أي وقت يطلبه، وعلى هذه الحالة فالحساب الذي في ذمة المصدر حالٌّ في أي وقت؛ وعليه فالصرف جائز على المذهبين القائلين بعدم شرط الحلول وعند القائلين بشرط الحلول، وبهذا يصح القول بجواز صرف نقد إلكتروني بآخر ورقي في ذمة المصدر؛ والله تعالى أعلم.

الرأي الثاني: اعتبر أن الحساب الذي يتم فتحه بموجب نظام النقود الرقمية لا يمثل وديعة لدى البنك؛ بل هو عبارة عن نقود سائلة تتم إدارتها من قبل العميل نفسه عبر حسابه الشخصي[4]؛ وعلى هذا القول

---

[1] ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار**، م7، ص531

[2] **الموسوعة الفقهية الكويتية** (1427هـ): وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دار السلاسل، الكويت، م9، ص176

[3] بلعباس، مراد (2018): **صور الصرف غير المباشرة وأحكامها الفقهية عند المالكية**، مجلة الصراط، م20، ع1، ص107. (وانظر: الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، م4، ص48: مرجع سابق)

[4] سرحان، عدنان (2003): **الوفاء (الدفع) الالكتروني**، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، م1، ص291

يَعتبر أن الحساب الذي يوضع في البنك كمن يضع نقوده في محفظته أو بيته، ويسحب منها شيئًا فشيئًا لتحصيل حاجاته؛ وبالرجوع إلى المفهوم المصرفي للوديعة لا يُعتبر هذا الحساب من ضمنها؛ وبالتالي لا يجوز للبنك التصرف بها أو استخدامها كالودائع المصرفية التي يمكن للمصرف استخدامها مع إمكانية إرجاعها في أي وقت، وكأن هذا الحساب جامد لا يُسمح للبنك باستخدامه؛ ووفقًا على هذا الرأي يُعتبر الحساب المقابل للنقود الإلكترونية من قبيل الوديعة الشرعية؛ فالوديعة تُعرف بأنها " المال المتروك عند إنسان يحفظه"[1]؛ أو وفق ما تعريف الجرجاني: "هي أمانة، تُركت عند الغير للحفظ قصداً"[2].

وموقف البنك هنا هو راعي للحساب وحافظه قصداً بإرادة صاحبه؛ وبهذا تكون عملية الصرف بالنقود الشبكية بما يقابله من الوديعة (فالنقد الإلكتروني حال ومقبوض في مجلس العقد، والنقد الورقي المقابل في أمانة وإيداع المُصدر).

وللفقهاء في صرف النقد بالوديعة ثلاثة مذاهب[3]:

المذهب الأول: وهو قول للمالكية وقول للحنابلة: قالوا بجواز الصرف بما يقابله من الوديعة على الإطلاق؛ "ودليلهم لحصول المُناجزة بالقول؛ ولأن الوديعة كالحاضر، فهي متعلقة بذمة المودع على تقدير عدم البينة على هلاكه، فلما كان يمكن تعلقه بالذمة فكأنه حاضر"[4].

المذهب الثاني: وقول الشافعي[5] قالوا بجواز الصرف بما يقابله من الوديعة بشرط أن تكون الوديعة مشروطة بالضمان؛ ودليلهم: إذا شُرِط الضمان على المُودع وقت عقد الوديعة؛ فلو قامت بينة على هلاكها جاز؛ لأنه لما دخل في الضمان صار كأنه حاضر في مجلس الصرف؛ وقد وافقهم قول اللخمي من المالكية.

المذهب الثالث: وهو مذهب المالكية[6]: قالوا بعدم جواز الصرف بما يقابله من الوديعة إلا بشرط حضور الوديعة؛ دليلهم لعدم المناجزة؛ أي تحقق القبض في مجلس العقد ناجزًا، لتوقع هلاك الوديعة، فالمودع يده يد أمانة.

---

[1] النسفي، عمر (د.ت): **طلبة الطلبة**، المطبعة العامرة، بغداد، ص35

[2] الجرجاني، على (1983): **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص42

[3] ابراهيم، عبداللاه (2015): **مدى مشروعية الانتفاع بالوديعة في الفقه الإسلامي والنظم المعرفية المعاصرة "دراسة فقهية"**، مجلة كلية الشريعة والقانون بالدقهلية، م17، ع4، ص2226

[4] منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، ص62: مرجع سابق

[5] الشافعي، محمد (1983): **الأم**، دار الفكر للنشر، بيروت، ط2، م3، ص39

[6] الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، م4، ص48: مرجع سابق

وحقيقة اختلاف رأيهما؛ لأن يد المودع يد أمانة ما لم يقصِّر، أي (وليس على مودع ضمان إذا لم يتعد)؛ وجملته أن الوديعة أمانة؛ فإذا تلفت بغير تفريط من المودع فليس عليه ضمان، سواء ذهب معها شيء من مال المودع أو لم يذهب"[1]؛ هذا قول أكثر أهل العلم، روى ذلك عن أبي بكر وابن مسعود وبه قال شريح والنخعي ومالك وأبو الزناد والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي؛ فالمُصدر هنا يصبح مودع ضامن للحساب المقابل للنقد الإلكتروني؛ وبهذا يتفق قول المذهبان؛ وأما اشتراط الحضور في المجلس فيعتبر كالحاضر للضمان، "وقياسًا على الصرف بما في الذمة فيما سبق، فلا بأس بصرف نقد إلكتروني شبكي بما يقابله من ورقي في حساب مودع لدى المصدر.[2] والله تعالى أعلم.

رابعاً: حكم تأجيل المُصدر لسحب المقابل الورقي للنقود الإلكترونية من حساب العميل.

الذي يجب ملاحظته أن هناك "نسبة كثيرة من التعاملات بالنقود الإلكترونية تتسم بالصغر المُتناهي، لذلك تقوم بعض الشركات المصدرة بعدم الحصول على الثمن أول بأول، وإنما تلجأ إلى تراكمه ومن ثم سحبه من حساب العميل كل فترة زمنية معينة"[3]. وهذا يعني أن المُصدر لا يقبض المقابل الورقي للنقود الإلكترونية في مجلس العقد وهو غير جائز لأنه يتنافى مع شرط التقابض في مجلس العقد.

خامساً: الأحكام المترتبة على التعامل بالنقود الإلكترونية في التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية بواقعنا المعاصر الذي فرضته الثورة التكنولوجية الهائلة وأصبح ضرورة لا يمكن تجاوزها؛ فهي صورة من صور التجارة والمبادلة، أُبتكرت في عصر التقدم والتكنولوجيا يتم فيها التبادل بواسطة الأجهزة الإلكترونية، ووسائل الاتصالات الحديثة وعلى رأسها الانترنت، أو الخدمات التي يجرى صاحبها المبادلة فيها عن طريق الإنترنت واستلامها في مكانها المحدد؛ كما تقوم بتقديم تجارة السلع الاستهلاكية وغيرها؛ وفي المصارف الإسلامية على وجه الخصوص ما تُحققه التكنولوجيا المالية من وفورات مالية لجميع أطراف المعاملات المالية؛ يمكن النظر إليها باعتبارها إحدى الوسائل الإجرائية لتحقيق وجه من أوجه حفظ المال الذي هو أحد مقاصد الشريعة، وبما أن النقود الإلكترونية واحدة من إفرازات ومنتجات التكنولوجيا المالية فإنها تؤدي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات المصرفية الإسلامية، وتُيسِّر لعملائها إنجاز معاملاتهم بطريقة أسهل وأسرع وأقل كُلفة ويجعلها أكثر مواكبة للتطور التقني لمجاراة واقع

---

[1] ابن نجيم، زين الدين (بدون): **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، ط2، دار الكتاب الإسلامي، م7، ص273

[2] منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، ص62: مرجع سابق

[3] https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=3035 **القبض الحكمي في العقود يقوم مقام القبض الحقيقي بشروط**: 06/01/2024 AM11:20

التجارة الالكترونية وفقًا للضوابط الشرعية طالما أنها مأمونة المخاطر وموثوقة ولا تتقاطع مع أحكام الشريعة الإسلامية (تم ذكره سابقًا وذكره الباحث هنا للربط)؛ فعملية التجارة الإلكترونية في تعريف الفقه الإسلامي عبارة عن "مبادلة مال بمال على وجه مشروع بالوسائل الإلكترونية الحديثة"[1]؛ وتتم فيها عمليات البيع والشراء والمبادلات والتسوية عبر الوسائل الشبكية التقنية المتقدمة، أو ما يُعرف بوسائل الدفع الإلكترونية والنقود الإلكترونية لما تمتاز به من خصائص متعددة، وقبول عام، وإبراء ووفاء للعقود والذمم، وثقة واعتراف عالمي، وانخفاض التكلفة، وتوفير الوقت والجهد؛ ويلزم أن نوضِّح موقف الشرع من التعامل بها وفقًا لما يلي:

١. **موقف الشريعة الإسلامية من التجارة الإلكترونية**: قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة؛ وتقتضي أن كل معاملة مباحة وجائزة ما دام لم يوجد دليل على منعها، وبناءًا على هذه القاعدة؛ فكل معاملة مستجدَّة في حياتنا المعاصرة مما لم يتطرق إليها الفقهاء من قبل تكون مقبولةً شرعًا إذا لم تتصادم مع دليل شرعي[2]؛ وأيضًا من مقاصد الشريعة الإسلامية تحقيق المصالح التي تقوم على جلب المنافع ودرء المفاسد قال الإمام الشاطبي في الموافقات: "المعلوم من الشريعة؛ أنها شُرعت لمصالح العباد، فالتكليف كله، إما لدرء مفسدة، وإما لجلب مصلحة، أو لهما معًا"[3]؛ والمصلحة ضد المفسدة، والمراد بالمصلحة كما قال أهل الأصول: هي المنفعة أو وسيلتها التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم، ونفوسهم وعقولهم، ونسلهم وأموالهم[4]؛ وكل ما يبتكره الإنسان فيما ينفعه لا تتعارض الشريعة الإسلامية معه، على أن يُحقق مقاصدها بما يرضى الله ويحقق العدل والرضا بين الناس؛ وعليه "فإن الشريعة الإسلامية لا تُعارض وجود تجارة بالوسائل الإلكترونية الحديثة إذا انضبطت بالقواعد العامة للمعاملات، ولم تخالف ما شرعه الله من أوامر ونواهٍ"[5].

٢. **التقييم الشرعي التعامل بالنقود الإلكترونية على التجارة الإلكترونية**: مما لا شك فيه أن التجارة الالكترونية حققت عوائد مربحة، ومعاملات سريعة وآمنة، وربطت أسواق العالم على شاشة صغيرة،

---

[1] أبو سليمان، مصطفى (2005): **التجارة الالكترونية في الفقه الإسلامي**، رسالة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ص39

[2] إسماعيل، زين الدين، وسواري، محمد (2014): **المقاصد الشرعية في قاعدة "الأصل في المعاملات الإباحة" ومستثنياتها**، الندوة العالمية الخامسة للفقه الإسلامي في القرن الـ 21، م1، ص665

[3] الشاطبي، إبراهيم (1997): **الموافقات**، حققه ابن مشهور، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، م1، ص199

[4] http://saaid.org/arabic/246.htm **المعيار الشرعي لمعرفة المصلحة والمفسدة** 07/01/2024 AM11:45

[5] أبو سليمان، مصطفى (2005): **التجارة الالكترونية في الفقه الإسلامي**، رسالة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ص39

وقدمت التالي :

- إنها قامت كما قال عبد الخالق : "بحل مشكلة إحجام المتسوقين عبر الإنترنت المتعرضين لصور الاحتيال والخداع، عند تسويتهم بوسائل الدفع الإلكترونية الأخرى؛ فبما امتازت به النقود الإلكترونية من الأمان والسهولة والأكثر خصوصية ساعد على إقبال المستهلكين والتجار من الناس على استخدامها"[1] .
- الضمانات التي تُعززها طريقة الدفع المقدم أو المسبق، الذي تتميز به النقود الإلكترونية، ضمنت وصول حق التاجر كاملاً وعاجلاً؛ مما شجع ثقة التجار على الإقبال على التعامل بالتجارة الإلكترونية، وساعد في انتشارها والتعامل بها؛ فالنقود الإلكترونية من دونها يتوقف اقتصاد العالم وقطاعات الأعمال بأكملها؛ وإن التحويل النقدي الإلكتروني سيحفظ تلك الآلة العالمية للتجارة ويضمن لها حريتها[2]؛ فالنقود الإلكترونية كما سبق تكييفها فإن التعامل بها مباحًا وجائزاً وفق الضوابط الشرعية .
- تم تكييف عملية شراء وبيع السلع والمبادلات عبر شبكة الإنترنت بالنقود الإلكترونية أنه بيع عين غائبة بالوصف؛ إذ يتم عرض السلع والمنتجات على صفحة المتجر في كتالوج تسويقي مخصص لعرضها وبيعها، وموضحًا فيه جميع مزايا السلعة وأبعادها وتفاصيلها وسعرها ووزنها، والمستهلك بدوره يتصفحه ليختار شراء السلعة التي يريدها؛ ومن ثم يقوم بدفع مقابلها من النقود الإلكترونية بعد رغبته في الشراء، ويستلمها في الموعد الذي حُدِّد له؛ "فالسلعة (العين) موجودة وكائنة، ومعينة، ولكنها غائبة عن مجلس العقد، ويتم التعاقد في غيابها، وتُسلَم للمشترى في وقت لاحق للعقد؛ فالبيع بهذه الطريقة بيع العين الغائبة بالوصف"[3]؛ فقد رجح قول الجمهور القائل بجواز بيع العين الغائبة بالوصف؛ وذلك لأن وصف المبيع يُعطى تصوراً للبائع عن العين أو السلعة، وأن ثبوت خيار الرؤية ينهى أي لون من الجهالة في هذا البيع؛ فالمشترى إن رأى الصفات بخلاف ما وُصف له فله الحق في خيار الرؤية بإمضاء العقد أو زواله؛ فالبيع بهذه الصورة جائز، تبعًا لما ترجَّح من رأى

---

[1] عبد الخالق، السيد (2007): **البنوك والتجارة الالكترونية**، بحث مقدم لمؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية، كلية الحقوق جامعة بيروت، لبنان، ع2، ص487

[2] المرجع السابق: ص503

[3] منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، ص98: مرجع سابق

جمهور الفقهاء بجواز العين الغائبة عن محل العقد بالوصف[1]؛ إلا أنه يثبت للمشتري خيار الرؤية.

الخلاصة: بما أن جميع اقتصاديات العالم اتجهت نحو تطبيق مفاهيم النقود الالكترونية، والاقتصاد الرقمي؛ ومع الانتشار الكبير والواسع للإنترنت وتطبيقاته الذكية، أصبح مفهوم الدفع الإلكتروني من الضروريات اللازمة للحياة والمؤسسات المالية والتجارية؛ فبات التعامل بمنظومة الدفع الالكترونية وسيلةً أساسيةً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في معظم دول العالم؛ ويلزم لنجاح تطبيق نظام النقود الإلكترونية مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم؛ حيث يمكننا القول بأن "النقود الالكترونية هي التحويلات الالكترونية للاعتمادات النقدية التي تتم إلكترونيًا، بصفة كلية داخل أنظمة الدفع الشائعة فيها بين البنوك"؛ كما أن الدفع الالكتروني يُوفر الوقت، ويسهم في زيادة المبيعات، وانخفاض تكاليف المعاملات، وضمان حقوق التجارة، وتشجيع الجهات العاملة في الاتصالات؛ ويتميز بأنه آمن ويتجاوز المخاطر الأمنية التي تأتي مع التعامل بالأموال النقدية يدويًا، وله أيضًا نتائج كبيرة على التجارة الالكترونية، وتغير سلوكيات المستهلكين الشرائية، نحو تفعيل عملية الشراء الالكتروني والتسوق الالكتروني التي تُعدُّ عمليات الدفع الالكتروني عماداً رئيسيًا لها، فإن الباحث خلص للتالي:

- تَعتبِر الشريعة الإسلامية موضوع العناية بالأموال، وحفظها، وصيانتها من المفاسد والضياع، والسرقات والتبديد، والسفه والتبذير، وبيان أحكام التعامل بها من المقاصد الضرورية.
- انحصر الخلاف في تحديد طبيعة النقود والنظر الشرعي لها عند الفقهاء المعاصرين حول الاستفهامات التالية: هل النقود الإلكترونية هي قسم جديد من أقسام النقود؟؛ أم أنها تمثل صورة جديدة للنقود العادية؟؛ أم هي صورة حديثة ووسيلة معاصرة للدفع والوفاء الالكتروني؟
- الفقه الإسلامي يَعتبِر كل ما تعامل به الناس، وما يقوم بقياس القيم ويُستعمل في المبادلات التجارية ولدفع الأثمان، ومتى كانت ثابتة ومستقرة لا تنخفض أو ترتفع فهي نقود وأثمان تترتب عليها أحكام الشريعة وتقوَّم بها الأموال.
- الأرجح "والله أعلم" من قول الفقهاء حول تكييف طبيعة النقود الالكترونية هو: بأن النقود الإلكترونية هي نقود مُستقلة بذاتها إذ تستوفي جميع وظائف النقد وتحمل خصائصه لأنه التكييف

[1] فداد، العياشي (2000): **البيع على الصفة للعين الغائبة وما يثبت في الذمة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، م21، ص39

الأقرب للواقع ولسلامته من الاعتراض والمناقشة ولأنه قد شاع وانتشر التعامل بها وارتضاها الناس وقبلوها نوعًا من النقود.

- إن النقود الإلكترونية تُعدُّ مقبولة شرعًا؛ وذلك إذا قبلها الناس وتعاملوا بها على نطاق واسع في أغلب معاملاتهم التجارية والمالية، وأن يكون هناك توافق في التعامل بها مع أصول وضوابط واحكام الشريعة الإسلامية.
- اشترط الفقهاء الالتزام بضوابط ومعايير اصدار النقود الالكترونية من الناحية الشرعية المتمثلة في خضوع الجهات المصدرة للنقود الإلكترونية للإشراف والرقابة الرسمية الحكومية، وتوافر الضوابط والقواعد الأمنية، التزام المصدر بتبديل النقود الإلكترونية إلى ورقية عند الطلب، والاحتفاظ باحتياطي نقدي لدى البنك المركزي، وضرورة تعاون وتنسيق وتشريعات دولية من أجل السيطرة، وعدم إصدارها بقصد الربح والتكسب غير المشروع.
- إن المصارف الإسلامية في الأساس قائمة على المعاملات الحلال، ولضمانها وخلوَّها من الشُبهات؛ فقد خصصت عقداً شرعيًا لكل معاملة أو خدمة مصرفية، لذلك يستند شرط الإباحة لاستخدام منتج النقود الالكترونية في المصارف الإسلامية إلى عقود الشريعة الإسلامية، والالتزام بمبادئها فيما يتعلق بسلامتها من عناصر الميسر والغرر، وألا تتسبب في الربا أو تكون فيها شُبهةٌ منه، أن تتساوي كمًا ونوعًا أي التماثل عند التبادل.
- إن النقود الإلكترونية من إفرازات ومنتجات التكنولوجيا المالية فهي تؤدي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات المصرفية الإسلامية، وتُيسِّر لعملائها إنجاز معاملاتهم بطريقة أسهل وأسرع، وأقل كُلفة؛ مما يجعلها أكثر مواكبة للتطور التقني لمجاراة واقع التجارة الالكترونية، وفقًا للضوابط الشرعية طالما أنها مأمونة المخاطر وموثوقة ولا تتقاطع مع أحكام الشريعة الإسلامية.

اشتقاق معدل حسم من العائد الداخلي للمشروع

أوهاج بادانين عمر
ماجستير محاسبة وتمويل

كيفية حساب معدل العائد الداخلي

يتم حساب نسبة العائد الداخلي بعدة طرق، منها[1]:

– جداول البيانات IRR استخدام المعادلة عن طريق العملية التكرارية لتوقع التدفقات النقدية الواردة والصادرة التي تحول صافي القيمة الحالية إلى الصفر.

– استعمال الآلة الحاسبة التي تتخصص في حساب المعاملات المالية.

وعند حساب IRR تحتاج إلى معرفة قيمة التدفق النقدي الداخل والخارج للاستثمار، إضافة إلى تحديد معدل الحسم، ويتم حساب المعدل في المؤسسات المختلفة بالخطوات التالية:

- احصل على القيم المطلوبة *
  - المبلغ المبدئي للاستثمار*
  - السيولة المالية المتوقعة*
  - معدل الحسم*
  - التدفق المالي الوارد والصادر*.
- ابدأ بحساب القيم المطلوبة لمعادلة صافي القيمة الحالية، وهي

$$NPV = (CF_1) / (1 + IRR)^1) + (CF_2 / (1 + IRR)^2) + CF_n / ((1 + IRR)^n.$$

- استخرج قيمة معدل العائد الداخلي التي تجعل صافي القيمة الحالية يساوي الصفر باستخدام واحدة من الطرق المذكورة عاليه.
- بعدما تتساوى القيمة بالصفر، يتم حساب معدل الحسم بالمعادلة التالية:

معامل الحسم = الاستثمار المبدئي ÷ صافي التدفقات النقدية السنوية

- بعد الحصول على معامل الحسم يتم استخراج سعر الحسم،

[1] موقع OOYOD

فإذا كنت مستثمراً وتوفرت لك مجموعة تدفقات نقدية لمدة ثلاث سنوات، فكيف تحدد معدل الحسم الذي يساوي العائد الداخلي للقيمة الحالية وذلك بغرض مقارنته بالعائد فى السوق أو مع الصناعة.

وللاجابة عن هذا السؤال يتطلب توفير الآتي:

اولا:- إيجاد العائد الداخلي للمشروع.

ثانيا:- إيجاد معدل الحسم الذي يساوي معدل العائد الداخلي للقيمة الحالية.

سيقوم الباحث إيجاد معدل الحسم بعد الحصول على العائد الداخلي بالخطوات الآتية:

معدل الحسم = الجذر التربيع (لمعدل العائد الداخلي للمشروع زائد واحد) الكل ناقص واحد

معدل الحسم رياضيا:

معدل الحسم = (معدل العائد الداخلي+١)^(١÷٢) -١

وبالرجوع للمثال أعلاه افترض أن تكلفة الاستثمار ٥٠٠٠٠ وحدة نقدية وكان التدفق النقدي للسنة الأولى ٤٠٠٠٠ والتدفق النقدي للسنة الثانية ٤٥٠٠٠ والتدفق النقدي للسنة الثالثة ٦٠٠٠٠، وأن عائد السوق يبلغ ٢٠٪.

المطلوب:

١- إيجاد معدل الحسم.

٢- قبول الاستثمار أو رفضه.

الحل:

أولا: إيجاد معدل الحسم

(ا) إيجاد العائد الداخلي

تكلفة الاستثمار	-50000
السنة الأولى	40000
السنة الثانية	45000
السنة الثالثة	60000
العائدالداخلي	72.50%

(ب) معدل الحسم:

معدل الحسم = (معدل العائد الداخلي+١)^(١÷٢) –١

معدل الحسم = (٧٢.٥٪+١)^(١÷٢) –١

معدل الحسم =٣١.٣٣٩٦٪

	التدفقات النقدية	القيمة الحالية
	-50000	-50000
1.313396	40000	30455.40094
1.7250089	45000	26086.82193
2.265619689	60000	26482.8207
العائد الداخلي	72.50%	31.3396%

ويقبل المشروع لأنه يحقق عائد أكبر من عائد السوق .

النتائج :

يقول كثير من الباحثين والكتاب : إنه من المستحيل أن يعاد استثمار الأموال بمعدل العائد الداخلي للمشروع، فمثلا العائد الداخلي فى المثال أعلاه هو ٧٢.٥٪ . ويمكن إعادة الاستثمار بمعدل الحسم للمشروع . وفى المثال أعلاه فما يحصل عليه المستثمر بعد ثلاث سنوات حسب معدل الحسم ٣١.٣٣٩٦٪ هو : ٢.٢٦٥٦١٩ X ٢ X ٥٠٠٠٠ = ١١٣٢٨٠.٩٥

هدية العدد: دور الزكاة في إعادة إعمار المساكن المتضررة في سورية

لمؤلفه: جهينة حبيب الحاج حمّود

رابط التحميل

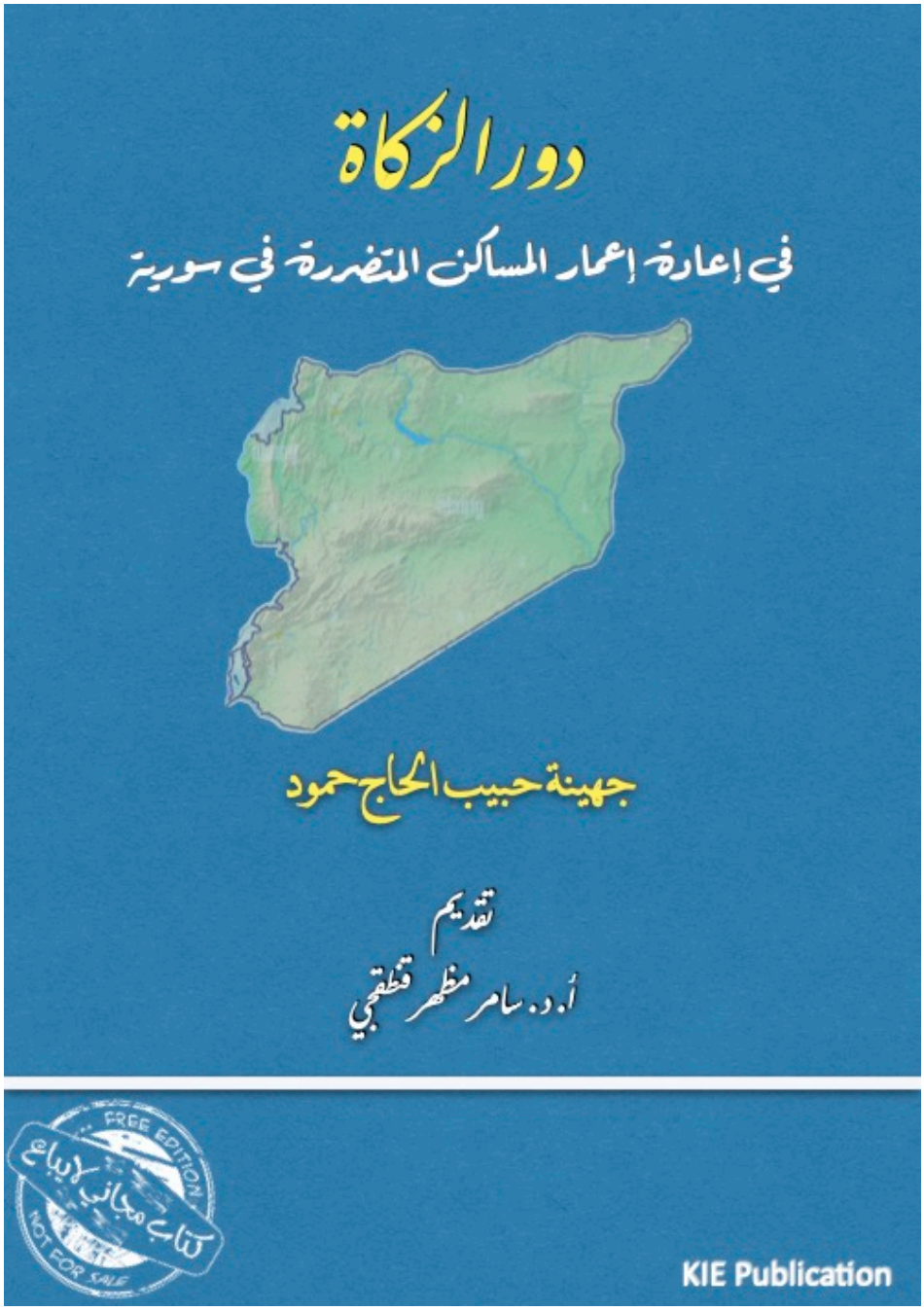

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الالكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق الكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

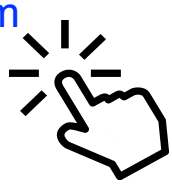

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

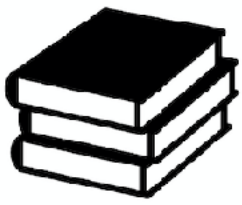

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM